المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة القصيم

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

موقف عبد القادر المكي من شراح التسهيل في كتابه هداية السبيل

Abdukadir al-Maki's Attitude in his Book: Hidayat al-Sabeel, from the Commentators of Kitaab al-Tasheel

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات

الحصول على درجة دكتوراه الآداب في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة:

أشواق بنت سليمان بن عبد الرحمن البراهيم

الرقم الجامعي (٣٦٢٢١٨٥٢٨)

إشراف:

أ.د/ محمد إبراهيم السيف

أستاذ النحو والصرف بالقسم

العام الجامعي:

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدِّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

موقف عبد القادر المكي من شراح التسهيل في كتابه هداية السبيل

Abdukadir al-Maki's attitude, in his book: Hidayat al-Sabeel, from the commentators of Kitaab al-Tasheel

إعداد الطالبة: أشواق بنت سليمان بن عبد الرحمن البراهيم
الرقم الجامعي: (٣٦٢٢١٨٥٢٨)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية
لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	أ. د. محمَّد بن إبراهيم السيف	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الخارجي	د. أحمد محمَّد الجندي	أستاذ مشارك	النحو الوصرف	
المناقش الداخلي	د. جمال محمَّد عبد العزيز	أستاذ مشارك	النحو والصرف	

في يوم الثلاثاء: ١٤٤٢/١١/١٢هـ ، الموافق ٢٠٢١/٦/٢٢م

الإهداء

إلى رجل الكفاح، إلى من أفنى شبابه في تربيتنا، إلى قدوتي الأولى ومعلمي الأول: والدي العزيز حفظه الله.

إلى الروح الطاهرة والقلب النابض، إلى الحضن الدافئ، إلى من كانت دَوَاتُها سِرَّ نجاحي: والدتي الحبيبة حفظها الله

إلى رمز الوفاء، إلى أمير قلبي ورفيق دربي، إلى من كان نبراسًا يضيء لي عتمة الليالي، فقد كان —ولا زال– سراجًا ينير لي عالمي، أسأل الله أن لا يطفئه: زوجي الغالي" راشد" حفظه الله

إلى فلذات كبدي، أبنائي وبناتي: "رشيد، سليمان، آرام، سلمى، هدى" حفظهم الله جميعًا.

إلى إخواني وأخواتي جميعًا، أهديكم ثمرة نجاحي، وأسأل الله العظيم لي ولكم القبولَ والدرجاتِ الرفيعةَ في الدنيا والآخرة.

ولا أنسى أستاذي ومشرفي، دكتوري الفاضل د/ محمد السيف، الذي كان له الفضل بعد الله في كل ما وصلت إليه؛ فقد كان أبًا ومعلمًا وموجهًا ومرشدًا، فلم يتوانَ عن تقديم يد العون والمساعدة بعد الله في كل لحظة كنت أحتاجه فيها. فشَكَرَ اللهُ لكم سعيكم دكتوري الفاضل، وجزاكم الله عنا خير الجزاء، وجعل ما قدمتموه في ميزان حسناتكم.

أشواق سليمان عبد الرحمن البراهيم

ملخص البحث

عُنوانُ الدراسةِ: "مَوقِفُ عبدِ القادرِ المكيِّ من شُرَّاحِ التسهيلِ في كتابِه هدايةِ السبيلِ".

تناوَلْتُ في هذه الدراسةِ شَرحًا من شروحِ التسهيلِ الجامعةِ، وهو "هدايةُ السبيلِ إلى بيان مسائل التسهيل"، أحدُ أهمِّ شُروحِ كتابِ "التسهيلِ" لابنِ مالكٍ، فهو مَليءٌ بالنُّقولِ عنِ الشُّروحِ السابقةِ، معَ المناقشةِ والتحليلِ.

وقد قَسَّمتُ الدراسةَ إلى: تمهيدٍ، وأربعةِ فصولٍ، وخاتمةٍ.

تناوَلْتُ في **التمهيدِ**: ترجمةَ عبد القادر المكي؛ وكتابَ "هداية السبيل"؛ فكرتَه، ومضمونَه.

الفصلُ الأولُ: تناولَ مواقفَه من شرَّاحِ التسهيلِ، ويتضمَّنُ الكلامَ عن: شرحِ ابنِ مالكٍ، وشرحِ أبي حيَّانَ، وشرحِ المراديِّ، وشَرحِ السمينِ، وشرحِ ابنِ عَقيلٍ، وشرحِ ناظِرِ الجيشِ، وشرحِ الدَّمامينيِّ.

أمَّا **الفصلُ الثاني**: تناوَلَ منهجَه في النقلِ عن الشروحِ السابقةِ.

و**الفصلُ الثالثُ**: فقد تناولَ معاييرَه، وأدلَّتَه العامةَ في مواقفِه: وهي السماعُ، والقياسُ، والتعليلُ، والاستحسان واستصحاب الحال والحمل على عدم النظير.

و**الفصلُ الرابعُ**: تناوَلَ الكتابَ بالتقويمِ، ويتضمَّنُ ذلك: بيانَ الدقَّةِ في النقلِ، وقوَّةَ الدليلِ، ومواقفَه منَ التحيُّزِ والاعتدالِ.

وفي **الخاتمةِ**: ذكَرْتُ أهمَّ النتائجِ التي توصَّلتُ إليها في البحثِ، ومنها: بيانُ مكانةِ المكيِّ، وما تميَّزَ به كتابُه "هداية السبيل" عن شروحِ التسهيلِ الأُخرى، وعنايتُه بالأدلةِ النحْويةِ كالسماعِ، ومصادرِه، والقياسِ، والتعليلِ، وغيرِها.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، ومَن تبِعه بإحسان وإيمان إلى يوم الدين، وبعد:

لقد شرَّف الله ﷻ اللغة العربية، وتكفل بحفظها بأن جعلها لغة القرآن الكريم الذي أنزله الله ﷻ على سيدنا محمد ﷺ بهذه اللغة التي تعَدُّ لغةَ الفصاحة والبيان والبلاغة، وانتشرت هذه اللغة في معظم أرجاء العالم، وبلغت ما بلغه الإسلام، فأصبحت لغةَ العلم، والأدب، والسياسة، والحضارة، فضلًا عن كونها لغةَ العبادة والدين، ونبغ لها علماء دأبوا على مواصلة الجهود؛ لفهم كتاب الله وتدبره، وكثُرت العلوم المختلفة لدراسته، وكان النحو العربي واحدًا من هذه العلوم التي نشأت لخدمة كتاب الله، وضبط لغته، وحفظه من اللحن والخطأ.

وظهر علماء وأعلام في النحو العربي، وتركوا تراثًا ضخمًا من الكتب والمؤلَّفات النحوية، وكان من بين هذه المؤلَّفات كتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك الذي يعَدُّ من أمهات الكتب القديمة التي تصدرت في مجال النحو العربي، وكان لهذا الكتاب أهمية وقيمة كبيرة في الكشف عن معظم أبواب النحو، فهو كتاب جدير بأن يتحدث عنه المتحدثون، وأن يُعلِّق عليه الدارسون؛ لذا جاء جِلَّة من علماء النحو لشرح هذا الكتاب لابن مالك، وكان من بينهم العالم النحوي الذي ظهر في مكة المكرمة وهو عبد القادر بن أبي القاسم المكيُّ المتوفَّى (٨٨٠هـ)، ومن أشهر مؤلَّفاته كتاب "هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل".

وتكمُن أهميةُ هذا الكتاب في أنه شرح لكتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك، فهو كتاب جامعٌ لمسائل النحو والصرف، وقد جمع فيه المكيُّ آراءه واختياراته، وأوضح فيه منهجه ومذهبه، وقد حشد فيه نُقولًا من شروح مختلفة للتسهيل، وبخاصة شرح التسهيل لابن مالك، فكان العالم النحوي عبد القادر المكيُّ أحدَ شرَّاح التسهيل الذين عُنوا ببسط مسائل التسهيل بمراجعة أقوال الشرَّاح السابقين، وتعدَّدت مواقفُه فيها بين: تأييد، ومخالفة، واعتراض، واستدراك، وتعقيب، وبسط للمختصر، ونحو ذلك. وتظهر قيمة هذه الدراسة في مراجعة فكر عالم من علماء النحو لم

يحظَ بذيوع صيته مع علو شأنه بين أقرانه، وتُعنى هذه الدراسةُ بتتبُّع مواقفه المختلفة من شرَّاح التسهيل في كتابه "هداية السبيل"، فهو مليء بالمواقف مع مَن سبقه، ويوضح مقاصدهم، مؤيدًا، أو مُنبئًا، أو مخالفًا، أو مُستدركًا.

ومن دواعي هذه الدراسة الوقوفُ على القيمة العِلميَّة التي اشتملت عليها مواقفُه من مَقولات الشرَّاح السابقين، وبيان المعايير التي اتَّكأ عليها في موافقاته ومخالفاته لما جاء في شروح التسهيل.

أما مشكلة الدراسة فتكمُن في تضمين "هداية السبيل" مواقف مختلفة لعبد القادر المكي، حرَّرها في مناقشة نُقولٍ وأقوال لشرَّاح التسهيل، ولم تحظَ تلك المواقف بدراسة تُبرزها، وتَكشف عن قيمتها؛ وذلك فضلًا عن أن هذه الدراسة ستَكشف عن جانب مهم من الفكر النحوي لعبد القادر المكي، يتوارى في تضاعيف شرحه، وتهدِف الدراسة إلى الإجابة عن بعض التساؤلات التي تتصل بالموضوع منها: مَن هو عبد القادر المكيُّ؟ وما منزلتُه بين أقرانه في علم العربية؟ وما مضمونُ كتابه "هداية السبيل" والغايةُ منه؟ وما موقفُه بين شروح التسهيل؟ وما المنهجُ الذي ارتضاه في نقل آراء ونصوص مَن سبقه من شرَّاح التسهيل؟ وما الملامحُ العامةُ للمعايير والاستدلالات التي اتَّكأ عليها المكيُّ في مواقفه تأييدًا أو رفضًا؟ وما المواقفُ والاستدراكاتُ التي تعقَّب بها شرَّاح التسهيل؟ وهل وُفِّقَ عبد القادر المكيُّ في مواقفه ممن سبقه من الشرَّاح تأييدًا، أو رفضًا، أو استدراكًا؟

أما الهدف من هذه الدراسة، فإن هذه الدراسة تهدِف إلى معرفة سيرة عبد القادر المكي وجهوده في خدمة اللغة العربية، ثم التعرف على كتابه ومنهجه في سَوْق أقوال شرَّاح التسهيل، ونصوصهم، وتوضيح مستوى الصواب لمجمل مواقفه، واستدراكاته، وتنبيهاته التي عقَّب بها نُقوله، ثم بيان دور هذا الكتاب في النحو العربي.

أمَّا عن منهج الدراسة؛ فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي الجمعي الوصفي التحليلي، وهو المنهج المناسب لهذه الدراسة العلمية، والذي يُمكِّننا من بيان وتوضيح آراء المكي ونُقوله في كتابه "هداية السبيل"، وآراء شرَّاح التسهيل من أجل بيان أهمية هذا الكتاب وأثره في النحو العربي.

وقد قَسَّمْتُ الدراسة إلى: تمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

وقد تناول التمهيدُ: عبد القادر المكي؛ اسمه ونسبه، وسيرته، ومنزلته العِلمية، ثم تناول

كتاب "هداية السبيل"؛ فكرته، ومضمونه.

أما الفصل الأول مواقفه من شرَّاح التسهيل دراسة تحليلية، ويتضمن:

أولًا: ابن مالك من حيث:

الموافقة والتأييد.

المخالفة والاعتراض.

الاستدراك.

ثانيًا: أبو حيَّان من حيث:

الموافقة والتأييد.

المخالفة والاعتراض.

الاستدراك.

ثالثًا: المرادي من حيث:

الموافقة والتأييد.

المخالفة والاعتراض.

الاستدراك.

رابعًا: السَّمين الحَلَبي من حيث:

الموافقة والتأييد.

المخالفة والاعتراض.

الاستدراك.

خامسًا: ابن عَقيل من حيث:

الموافقة والتأييد.

المخالفة والاعتراض.

الاستدراك.

سادسًا: الدَّماميني من حيث:

الموافقة والتأييد.

المخالفة والاعتراض.

الاستدراك.

سابعًا: ناظر الجيش من حيث:

الموافقة والتأييد.

المخالفة والاعتراض.

الاستدراك.

أما الفصل الثاني فتناول منهجه في النقل عن الشروح، ويتضمن:

أولًا: سَوْق النصوص لتأييد الفكرة من غير تعقيب.

ثانيًا: التنبيه على الفوائت.

ثالثًا: التعقيب على الخلاف.

رابعًا: سَوْق النصوص مع التعقيب عليها.

وتناول الفصل الثالث معاييره، وأدلته العامة في مواقفه:

أولًا: السماع.

ثانيًا: القياس.

ثالثًا: التعليل.

رابعًا: الأدلة غير العالية، وهي: الاستصحاب والاستحسان والحمل على عدم النظير وغيرها.

الفصل الرابع: التقويم:

المبحث الأول: الدقة في النقل.

المبحث الثاني: قوة الدليل.

المبحث الثالث: التحيز والاعتدال.

ثم ذُيِّلت الدراسة بخاتمة، ذُكرت فيها أهمُّ النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، وهي: بيان مكانة المكي، وما تميَّز به كتابه "هداية السبيل" عن شروح التسهيل الأخرى، وعنايته بالأدلة النحوية كالسماع، ومصادره، والقياس، والتعليل، وغيرها.

التمهيد

لقد شرَّف الله اللغة العربية من بين سائر اللغات بمكانة مرموقة؛ إذ أنزل بها القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾[1]. ولذلك سخَّر الله لهذه اللغة علماءَ أجلَّاءَ يتدبَّرونها، ويحفظونها من اللحن والركاكة؛ فقد وضع علماء العربية علومًا منها: علم النحو، والصرف، والبلاغة، وغيرها من العلوم؛ لتبقى اللغة العربية خالدةً محفوظةً على مر العصور والأزمان، ومن هؤلاء العلماء الخليل، وأبو الأسود الدُّؤَلي، وأبو إسحاق، وسيبويهِ، والمبرِّد، وغيرهم الكثير الكثير وصولًا إلى علماء مكة المكرَّمة، ومنهم العالم النحويُّ عبدُ القادرِ المكيُّ.

وقد شرَّف اللهُ مكة المكرَّمة تشريفًا عظيمًا؛ إذ جعلها مثابةً للناس، ومَقصِدًا للعلماء والمتعلِّمين، وطلَّاب العلم، وقد نشطت الحركة العلمية والفكرية فيها على مدى عصور تاريخ الإسلام، فعرف بعضها واشتَهَر، وبَقيَ بعضها الآخر قليلَ الذيوع والشهرة، ونبغ في مكة المكرَّمة علماءُ أجلَّاءُ، قد أغفلتهم الدراسات النحويَّة، ولم تُعرِّج عليهم كتب التراجم إلَّا قليلًا، ومن بين هؤلاء العلماء العالمُ النحويُّ عبدُ القادر بن أبي القاسمِ المكيُّ.

تتناول هذه الدراسة الحديث عن حياة العالم النحويِّ عبد القادر المكيِّ في مبحثين:

(١) سورة يوسف، الآية ٢.

المبحث الأول:

حياة عبد القادر المكيِّ: اسمه، وسيرته، ومنزلته العلمية

اسمه، ونسبه، وكنيته[1]:

هو عبدُ القادر بنُ أبي القاسم بن أبي العبَّاس أحمد بن محمد بن عبد المعطي بن مكِّي بن طراد بن عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الخَزْرَجي المكِّيُّ.

وفي رواية أخرى هو: أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ المعطي بنِ أحمدَ بنِ عبدِ المعطي بنِ مكِّيِّ بنِ طرادِ بنِ أبي الفوارسِ بنِ سيفِ الإسلامِ.

وثمَّةَ رواية ثالثة تقول: إنَّ عبد القادر هو أبو العباسِ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ المعطي بنِ أحمدَ بنِ عبدِ المعطي بنِ مكيِّ بنِ طرادِ بنِ حسينِ بنِ مخلوفِ بنِ أبي الفوارسِ بنِ سيفِ الإسلامِ بنِ قيسِ بنِ سعدِ بنِ عُبادةَ[2].

مولده:

وُلدَ العالمُ النحويُّ عبدُ القادرِ المكيُّ في الثاني من ربيع الآخِر سنةَ أربع عشرة وثمانمائة في مكة المكرَّمة[3]. وقد وَهِم جلال الدين السُّيوطي في ذلك؛ فظنَّه ثاني عشر ربيع الآخر[4].

نشأته:

لقد نشأ العالمُ النحويُّ عبدُ القادر المكيُّ في مكة المكرَّمة التي حفِلت بجمهرة من العلماء، وقد بلغت الحياة الفكرية فيها أوج رُشدها وذُروتها، وربما من أجل ذلك فضَّل المكيُّ البقاء في هذا الجو العلمي الناضج، "فهو ينتمي إلى أسرة علمية عريقة، ظهر فيها فقهاءُ، ونحاة، ووجهاءُ كثيرون،

(١) يُنظر: البقاعي، عنوان الزمان ١٣٤ ب ١٣٥، ابن فهد، إتحاف الورى، ج٥٩٨/٤، وابن فهد، الدر الكمين، (ص:٨٦١)، ١٣١ب، ابن فهد، معجم الشيوخ، ٣٦٤، ٣٦٥، والسخاوي، الضوء اللامع ج٢٨٣/٤- ٢٨٥، والسيوطي، بغية الوعاة ج١٠٤/٢، والقرافي، توشيح الديباج، ص ١٢٢- ١٢٣، والتبكتي، نيل الابتهاج ص ٢٨٢، وخليفة، كشف الظنون، ج٤٠٦/١، والحنبلي، شذرات الذهب ج٩، ٤٩٢، والزركلي، الأعلام، ج٤٢/٤، ومعجم المؤلفين ج٢٩٧/٥.

(٢) ابن فهد، الدر الكمين، (ص:٥١٢) في ترجمة أبي المفاخر أحمد بن محمد بن أبي العباس ابن عم المكيِّ.

(٣) البقاعي، عنوان الزمان ١٣٥ أ، وابن فهد، الدر الكمين (ص:٨٦١)، وابن فهد، معجم الشيوخ ٣٦٤، والسخاوي، الضوء اللامع ج٢٨٣/٤.

(٤) السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات النُّحاة، ج١٠٤/٢.

منهم والده الذي تصدَّر، وأفتى، وناب في القضاء، وكان بارعًا في الفقه والأحكام"[(١)]. وجدُّه أبو العباس الذي كان بارعًا وماهرًا في العربية، وشارك في الفقه، وأخذ عن أبي حيَّانَ الأندلسي وغيره، وانتصب في مكة لإقراء العربية والعَروض، وله تآليفُ ونظمٌ كثير[(٢)]، وغيرها.

صفاتُه وخُلقُه:

نشأ المكيُّ صيِّنًا خيِّرًا مُكبًّا على طلب العلم، وكان على قدرٍ عالٍ من الخُلق الحسن، وعلى درجة عالية من الدين؛ إذ شهِد له بذلك كثير من المؤرخين، منهم السَّخاوي الذي وصفه بأنه صار شيخَ بلده في مذهبه والعربية غير مدفوع فيها[(٣)]. ووصفه السُّيوطي بالبراعة في الفقه، والتفسير، والعربية، وحُسن المحاضرة، وكثرة الحفظ للآداب والنوادر، والأشعار، والأخبار، وتراجم الناس وأحوالهم، وفصاحة العبارة، وطلاقة اللسان، والقدرة على التعبير عن مراده بأحسن عبارة وأعذبها وأفصحها[(٤)]. وقال النجم ابن فهد واصفًا المكيَّ بأنه: كثير التلاوة، والعبادة، والصلاة، خاصة في الثلث الأخير من الليل، وبين صلاتَيِ المغرب والعشاء، ويصوم الاثنين والخميس، وعنده حِشْمة، وفيه محبة لأهل العلم، ومخالطتهم مع تواضع لهم، إلَّا أنه قليل الاجتماع بالناس ومخالطتهم، ولا يكاد يحضر جنازة إلَّا نادرًا؛ لعجزه عن الحركة وغيرها، وناب عن أبيه في القضاء، وفُجع بوحيده الذي كان فاضلًا عفيفًا، فصبر واحتسب، ولم يُظهر جزَعه، ولم يترك القيام في الليلة التي مات فيها، وقد كانت عنده وسوسة كبيرة في الوضوء، وتكبيرة الإحرام، فتفوته الركعة والركعتان، وربما فاتته الصلاة أجمع[(٥)]. ووصفه البِّقاعي بحسن المجالَسة، وكرم المحاضرة؛ إذ يقول: "انتفع به الناس، وأهل بلده يثنون عليه خيرًا"[(٦)].

مكانته العلمية:

كان للحركة الفكرية والعلمية التي حَظِيَت بها مكة المكرَّمة، والجو العلمي الأثر الكبير والبالغ

(١) ابن فهد، إتحاف الورى، ج٤/٥٤، والسخاوي، الضوء اللامع، ج١١/١٣٢.

(٢) تقي الدين الفاسي، العقد الثمين ٣/٩٦، والسيوطي، بغية الوعاة ج١/٣٧٢.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع، ج٤/٢٨٤.

(٤) السيوطي، بغية الوعاة، ج٢/١٠٤.

(٥) ابن فهد، الدر الكمين، ص:٨٦٦.

(٦) البقاعي، عنوان الزمان، ص١٣٥.

الذي ساعد في تكوين شخصية المكيِّ العلمية والدينية؛ إذ اجتمع له أخذُ المعارف العقلية والنقلية من خيرة العلماء ذوي الشهرة الذائعة، والأثر المهم في الثقافة العربية، فقد أقبل المكيُّ على طلب العلم منذ صغره، ولم يكتفِ بعلم دون علم، بل درس شتى العلوم منقولها ومعقولها، مبتغيًا بذلك الوقوف على مقاصد النحو والعربية، وأصول الفقه والقراءات، وغيرها من العلوم.

ويُعَدُّ العالمُ النحويُّ عبدُ القادر المكيُّ من الأئمة في علم النحو، وكان إمامًا، فاضلًا، عالمًا، فقيهًا، غزيرَ العلم، وَرِعًا، تقيًّا، عفيفًا. فهو من العلماء الذين برعوا في شتى العلوم؛ إذ كان يتمتع بثقافة واسعة. "فقد حفظ القرآن، والأربعين للنووي، ومختصر ابن الحاجب الفرعي في الفقه المالكي، والألفية لابن مالك"[(١)].

ثم درس المكيُّ علوم عصره، وأشهر الكتب المتداولة في زمانه حتى أصبح إمامًا فيها، ومَقصِدًا لطلاب العلم الراغبين في تحصيلها. وقد برع في علوم الحديث، والفرائض، والقراءات، والمنطق، والمعاني من: نحو، وصرف، وبلاغة، وأدب، والتسهيل، ومختصر خليل، وتهذيب البرادعي، والمغني، والفقه وأصوله[(٢)]، ولم يكتفِ المكيُّ بمشايخ مكة المكرَّمة، بل سافر إلى مصر في طلب العلم سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة، حيث أقام في القاهرة، واجتمع بعلمائها، ومكث فيها، وزار الإسكندرية، ثم عاد إلى مكة المكرَّمة، وزار المدينة المنوَّرة، جاور في بعضها وأخذ من فضلائها[(٣)].

وقد عالج الوثائق في أول أمره، وله معرفة تامَّة بها. ووقَّع قليلًا قضاء مكة، ثم أعرض عن ذلك، وباشر الشهادة عند ناظر الحرم سودون المحمدي، وكان له به كثير اختصاص[(٤)]. وكتب الخط المنسوب، وقد تصدَّر التعليم في شبابه حين ناب عن والده في التدريس بالمدرسة

(١) ابن فهد، الدر الكمين، (ص:٨٦١).

(٢) البقاعي، عنوان الزمان ١٣٥ أ، وابن فهد، الدر الكمين (ص:٨٦١)، ابن فهد، معجم الشيوخ، ص ٣٦٥، والسخاوي، الضوء اللامع ج٤/٢٨٣- ٢٨٤.

(٣) يُنظر: ابن فهد، الدر الكمين، (ص:٨٦١)، والسخاوي، الضوء اللامع، ج٤/٢٨٤.

(٤) السخاوي، الضوء اللامع، ج٤/٢٨٣- ٢٨٤.

البنجالية، وكان عمره لم يتجاوز الثامنة عشرة[١]. وكان يدرس الفقه، والتفسير، والعربية، وغيرها أيضًا في مقام المالكية عند حاشية المطاف[٢]. فانتفع به الفضلاء من أهل بلده والقادمين إليها لحُسن إرشاده، وتعليمه، وتقريره، وتفهمه[٣]. وتتجلى مكانة المكيِّ بوضوح في أقوال معاصريه؛ فقد وصفوه بصفات حميدة، وأثنَوْا على علمه خيرًا.

وفاته:

توفيَ العالمُ النحويُّ عبدُ القادر المكيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ظهرَ يوم الخميس مُستهلَّ شعبانَ سنةَ ثمانين وثمانمائة في مكة المكرَّمة، بعد إصابته بمرض عُضال في آخر حياته، فلَزِم الفراشَ نحو عشرين يومًا، ثم تُوفيَ، وصُليَ عليه بعد صلاة العصر عند باب الكعبة، ودُفنَ في المعلاة في قبر والدته بالقرب من قبر الفُضيل بن عياض، رَحِمَهُ اللَّهُ[٤].

مؤلَّفات المكيِّ:

لقد برَع المكيُّ في التأليف، وأجاد في موضوعاته، خاصةً أنه ظهر في عصر كثُر فيه التأليف والمؤلِّفون من أمثال جلال الدين السُّيوطي، فكانت أغلب كتب المكيِّ في النحو، ومن أبرز تلك المؤلَّفات:

١. رفع الستور والأرائك عن مخبَّآت أوضح المسالك. وهو حاشية على كتاب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لجمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفَّى سنة (٧٦١ هـ)، وتفسير لغوامضه، وإيضاح لمشكلاته[٥].

وقد قام بتحقيق هذا الكتاب أحمد حسن أحمد نصر؛ لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى في مكة المكرَّمة.

---

(١) السخاوي، الضوء اللامع، ج٤/٢٨٤.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع ج٤/٢٨٤، والسيوطي، بغية الوعاة ج٢/١٠٤.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع، ج٤/٢٨٤.

(٤) يُنظر: ابن فهد، إتحاف الورى، ج٤/٥٩٨، وابن فهد، الدر الكمين (ص: ٨٦٦)، والسخاوي، الضوء اللامع ج٤/٢٨٥).

(٥) ابن فهد، الدر الكمين، (ص:٨٦٦)، ابن فهد، معجم الشيوخ، ص ٢٦٥، والسخاوي، الضوء اللامع، ج ٤/٢٨٤، والسيوطي، بغية الوعاة ج٢/١٠٤، وخليفة، كشف الظنون، ج١/١٥٢، وهدية العارفين، ج١/٥٩٧.

٢. حاشية على شرح الألفية للمَكودي. وقد قام بشرحها العلَّامة أبو زيد عبد الرحمن بن علي المِكودي المتوفَّى سنة ٨٠٧ هـ، وله شرحان: أحدهما كبير، والآخر صغير، وقد استوفى الشرح، والإعراب، وعلى الشرح الصغير حاشية للقاضي عبد القادر المكيِّ[١].

٣. هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، وهو المؤلَّف الذي ستقوم عليه هذه الدراسة.

٤. حاشية على كتاب التوضيح في حلِّ غوامض التنقيح، لصدر الشريعة عُبَيد الله بن سعود المحبوبي البُخاري الحَنَفي، المتوفَّى سنة ٧٤٧ هـ، وهو شرح لكتاب تنقيح الأصول للمؤلِّف نفسه، وذكر هذه لعبد القادر المكيِّ الحاج خليفة في كشف الظنون، وتَبِعه إسماعيل باشا البَغْدادي، ولم يذكُرها سواهما[٢].

ويقول الباحث عثمان محمود الصيني في هذا: "وهو وَهْم من الحاج خليفة، تَبِعه إسماعيل باشا البَغْدادي؛ لأن كتاب رفع الستور والأرائك حاشيةٌ على كتاب التوضيح، وهو أوضح المسالك لابن هشام، فظنه كتابَ التوضيح في حلِّ غوامض التنقيح، وهو كتاب في أصول الفقه"[٣].

وقد خالف الباحث عبد العزيز القناوي رأي الباحث عثمان بقوله: وما ذهب إليه عثمان الصيني غير مُسلَّم لسببين[٤]:

الأول: أن حاجي خليفة يعلَم أن كتاب التوضيح لابن هشام اسمه "أوضح المسالك"، ويعلَم أيضًا أن كتاب رفع الستور والأرائك للمكيِّ هو حاشية على كتاب التوضيح لابن هشام، ذكره في مَعرِض سرده لأسماء من شرح ألفية ابن مالك، فقال: "... والعلَّامة جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحويِّ المتوفَّى سنة اثنتين وستين وسبعمائة في مجلد، وسماه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ثم اشتهر بالتوضيح"[٥].

(١) ابن فهد، معجم الشيوخ، ص ٣٦٥، السيوطي، بغية الوعاة، ج١٠٥/٢، وخليفة، كشف الظنون، ج ١٥٢/١، وابن القاضي، درة الحجال، ج١٦٩/٣.

(٢) خليفة، كشف الظنون ج٤٩٨/١، وهدية العارفين، ج٥٩٧/١.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، رسالة دكتوراة، إشراف الدكتور محمود محمد الطناجي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، ص ٨٨.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، رسالة دكتوراة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى (١٤١٤هـ- ١٩٩٣م)، ص ١٤.

(٥) خليفة، كشف الظنون، ج١٥٤/١.

ثم قال مُعدِّدًا الحواشيَ التي على التوضيح: "وحاشية محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم السَّعدي المالكيِّ المكيِّ المتوفَّى سنة ثمانين وثمانمائة، سمَّاها رفع الستور والأرائك من مخبَّآت أوضح المسالك"[(١)]. وإذا كان حاجي خليفة يعلَم كلَّ هذا -وهو يعلَمه دون شك كما تبيَّن- فمن أين سيأتيه الوهمُ؟ والثاني: أنه لا يَبعُد أن يكون المكيُّ قد ألَّف حاشيةً على كتاب "التوضيح في حلِّ غوامض التنقيح"؛ لأنه يتكلم في الأصول كلامًا حسنًا" كما قال السُّيوطي[(٢)]، ونقله عنه التُّنْبُكْتي[(٣)].

ويرى عبد العزيز القِناوي أن تبقى نسبة هذا الكتاب إلى المكيِّ حتى يثبُت خلاف ذلك؛ لأن مَن حفِظ حُجة على مَن لم يحفظ.

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه عبد العزيز القِناوي هو الرأي الصحيح في نسبة هذا الكتاب إلى عبد القادر المكيِّ؛ لعدم احتمال الخطأ على الحاج خليفة، خاصةً وأنه يعلم أن كتاب ابن هشام قد اشتهر بالتوضيح، ثمَّ لما ذكر كتاب التوضيح في حل غوامض التنقيح سرد الشروح التي عليه وبيَّن أن للمكي هذا الكتاب، فضلًا عن أن المكيَّ جيد الحديث في الأصول، فلا يبعد أن يكون له مثل هذا الكتاب في الأصول.

٥. الموضِّح المعرِّف لما أشكل على ابن المصنِّف، وهو حاشية على شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد المتوفَّى سنة ٦٨٦ هـ[(٤)]. وقام بتحقيق الكتاب عبد الله حامد النمري مع دراسة لمنهج عبد القادر المكيِّ النحويِّ رسالة دكتوراة من كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى.

٦. حاشية على شرح قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، وهذا الكتاب لم يذكره غير التُّنْبُكْتي[(٥)]. ولم يُعثَر عليه.

تلك كانت أبرز مؤلَّفات القاضي النحويِّ عبد القادر المكيِّ، وكما يظهر فمنها المنشور، ومنها المفقود، وقد كان لكتب التراجم والطبقات، وكتب الفهارس التي تحدثت عن تلك المؤلَّفات الأثر البالغ في إظهار قيمتها.

(١) خليفة، كشف الظنون، ج١/١٥٥.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ج٢/١٠٤.

(٣) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص ٢٨٢.

(٤) ابن فهد، الدر الكمين، (ص:٨٦٥)، ابن فهد، معجم الشيوخ، ص ٣٦٥، والسخاوي، الضوء اللامع، ج٤/٢٨٤، وهدية العارفين ج١/٥٩٧.

(٥) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص ٢٨٣.

شيوخ النحويِّ المكيِّ:

تلقَّى العالم النحويُّ المكيُّ العلومَ في زمانه على كثير من العلماء والشيوخ الذين كان لهم الأثر البالغ في تكوين شخصيته العلمية، وفي تثقيفه بمعارف عقلية ونقلية كثيرة. ونقتصر على مَن لازمه منهم كثيرًا، وأخذ عنهم أكثر من سواهم، وأولئك الشيوخ والعلماء هم:

١. إبراهيم بن علي بن محمد بن هلال الرَّبْعي التريكي التونُسي، ولم يُذكر له سنة وفاة. وقد أخذ عنه عبد القادر المكيُّ الفقه وأصوله، والعربية، وأَذِنَ له بتدريسها، وكتب له[(١)].

٢. أحمد بن محمد بن عيسى النَّجاشي (٧٩٢ – ٨٤٣ هـ)، درس على يديه المكيُّ تهذيبَ البرادِعي إلى باب الرَّضاع، وفرائض ابن الحاجب، وبعض تلخيص ابن البناء في الحساب، وبعضًا من التسهيل والمغني، وأذِن له في إقراء الفقه، والعربية، والفرائض، والحساب[(٢)].

٣. عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الكرم الدِّمَشْقي (٧٨٠ – ٨٤٤ هـ)، وقد لازمه عبد القادر المكيُّ، وبحث عليه ألفية العراقي، وجميع شرحها، وسمِع منه صحيح مسلم، وعادت عليه بركته، وانتفع بخصائله وشمائله[(٣)].

٤. علي بن أحمد بن محمد بن سلامة السُّلَمي الشافعي، وُلد سنة ٧٤٦ هـ، في مكة، وتوفي سنة ٨٣٨ هـ، وكان شيخًا عالمًا بالقراءات والفقه، ذا فوائد في الأدب والحديث، وله نظم، وحدث بالكثير من مسموعاته، وقد أخذ عنه المكيُّ القراءات، وسمع منه الحديث مع ابن فهد[(٤)].

٥. محمد بن أحمد بن عثمان البِساطيُّ (٧٦٠ – ٨٤٢ هـ)، وقد أخذ المالكي عنه الفقه وأصوله، والنحو، والمعاني، والبيان، وسمع منه بعض التسهيل سماع بحثٍ وتحقيق، وأذِن له بالإفتاء والتدريس[(٥)].

---

(١) ابن فهد، الدر الكمين، (ص:٨٦٣)، والسخاوي، الضوء اللامع، ج١/٩٩، ج٤/٢٨٣.

(٢) ابن فهد، الدر الكمين، (ص:٨٦٣)، والسخاوي، الضوء اللامع، ج٢/١٦٤، وج٤/٢٨٣.

(٣) ابن فهد، الدر الكمين، (ص:٨٦٣)، والبقاعي، عنوان الزمان ١٣٥– أ.

(٤) ابن فهد، الدر الكمين، (ص:٨٦٣)، ابن فهد، معجم الشيوخ ٣٦٥، السخاوي، الضوء اللامع، ج٤/٢٨٤، ج٥/١٨٣، والسيوطي، بغية الوعاة، ج٢/١٠٤.

(٥) البقاعي، عنوان الزمان ١٢٤ ب–، وابن فهد، الدر الكمين (ص:٨٦٤)، والسخاوي، الضوء اللامع ٤/٢٨٣، ج٧/٥، والسيوطي، بغية الوعاة، ج٢/١٠٤، والحنبلي، شذرات الذهب ج٩/٣٥٧.

٦. محمد بن أبي بكر الحسين القرشي العثماني المراغي (٧٧٥ – ٨٥٩ هـ)، قرأ عليه الكتب الستة، وموطَّأ مالك، وسُنن الشافعي، والشفا للقاضي عياض، وألفيَّتَيِ الحديث والسيرة للعراقي. وقرأ عليه التسهيل من أوله إلى باب إعراب الصحيح الآخر، وإجازةً ومناولةً لباقيه[١].

٧. محمد بن موسى بن عائد الغُمَاري المغربي الوانُّوغِي المالكي توفي (٨٢٧ هـ)، حضر له المكيُّ دروسًا كثيرة قراءةً وسماعًا ببحث وتحرير في مختصرَيِ ابن الحاجب، وخليل، وغيرهما من كتب المالكية، وأذن له في التدريس لجميع كتب المالكية في ثالث ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثمانمائة[٢].علي بن أبي بكر الحنبلي (٨١٥ – ٨٨٢ هـ) من القاهرة.

٨. محمد بن إبراهيم الظاهري (٧٤٨ – ٨٣٠ هـ) من القاهرة.

٩. محمد بن أحمد بن محمد التَّدْموري الخليلي (٧٥١ – ٨٣٨ هـ) من الخليل.

١٠. محمد بن أبي بكر بن عمر الدَّماميني (٧٦٣ – ٨٢٧ هـ) من الإسكندرية[٣].

تلاميذه:

لقد تتلمذ كثير من العلماء على يد العالم النحويِّ عبد القادر المكيِّ، وأخذ العلمَ عنه مجموعةٌ من العلماء الأجلاء في جميع ميادين العلوم كالنحو، واللغة، وأصول الفقه، والأدب، والحديث، والتفسير، والمنطق، وغيرها من العلوم، وهم:

١. إبراهيم بن عمر بن حسن الربَّاط البِقاعي الشافعي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ، قال: "اجتمعتُ به سنة تسع وأربعين وثمانمائة بالحرم الشريف المكيِّ، وسمعتُ دروسه، وبحث معي في بعض المسائل...، وأجاب عن أسئلتي الجهادية بأسئلة غالبها متوسط"[٤].

٢. أحمد بن الحسين بن محمد المكيُّ، ابن العُليف (٨٥١ – ٩٢٦ هـ)، وُلِد ونشأ وتوفي

---

(١) البقاعي، عنوان الزمان ١٣٥- أ، وابن فهد، الدر الكمين (ص:٨٦٤)، ابن فهد، معجم الشيوخ، ص ٣٦٥، والسخاوي، الضوء اللامع ٢٨٤/٤، ١٦٢/٧.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع ٥٥/١٠، والفاسي، العقد الثمين ج٤١٤/٢، والبقاعي، عنوان الزمان ١٣٤، وابن فهد، الدر الكمين (ص:٨٦٤)، وابن فهد، إتحاف الورى ٦١١/٣.

(٣) ابن فهد، الدر الكمين (ص:٨٦٣)، والسخاوي، الضوء اللامع ج ٢٨٤/٤، ج١٩٨/٥،ج٢٧٧/٦، ج٨٢/٧، وابن فهد، معجم الشيوخ، ص ٣٦٥، والسيوطي، بغية الوعاة، ج١٠٤/٢.

(٤) البقاعي، عنوان الزمان، ص١٣٥ أ.

بمكة، وحضر دروس القاضي عبد القادر في العربية[١].

٣. أحمد بن أبي القاسم بن أحمد الحَكَمي البَيْساني الشافعي (٨٢٠ - بعد ٨٦٠ هـ)، قال السَّخاوى: "قَدِم مكة غير مرة، وأخذ عن نحويِّها القاضي عبد القادر العربيةَ"[٢].

٤. إسماعيل بن محمد بن أبي يزيد التوريزي الزَّبيدي، المعروف بابن بنت غنا. كتب على الألفية شرحًا قَرَّظَه السَّخاوي وغيره، ودرَّس الطلبة في الفقه والعربية وغيرها. قال السَّخاوي: "من شيوخه في النحو عبد القادر المكيُّ"[٣].

٥. أبو بكر بن علي بن محمد، الفخر بن ظَهيرة القُرشي المكيُّ، (٨٣٨ – ٨٨٩ هـ)، اشتغل بالإفتاء والتدريس، وولي الخطابة بالمسجد الحرام، مع سياسته، ودُربته، وبلاغته في التقرير، وقوته في البحث والمناظرة، من مصنَّفاته: كفاية المحتاج إلى الدماء الواجبة على المعتمر والحاج، وبلوغ السول في بسط روضة الرسول، وغنية الفقير في حكم حج الأجير. قال السخاوي: "أخذ عن المحيوي عبد القادر المالكي، وقرَّض له على بلوغ السول"[٤].

٦. أبو بكر بن محمد بن محمد بن ظَهيرة القُرشي (٨٥١ – ٨٨٥ هـ)، أمه أم الخير بنت أبي القاسم بن أبي العباس. قال النجم بن فهد: "سَمِعَ على خاله محيي الدين عبد القادر بن أبي العباس كثيرًا من الحديث بقراءة أخيه وغيره، ومن ذلك السُّنن الصغرى للنَّسائي، ومسلمًا أو بعضه، وختم الشفاء، وأم القرى، وحضر في النحو عنده"[٥].

٧. أبو بكر بن محمد بن محمد القرشي العُقَيلي النُّوَيْري الشافعي (٨٤٦ – ٨٩٣ هـ)، وُلد بمكة، ودخل القاهرة، واليمن، وغيرها، وولي خطابة المسجد الحرام، وتوفي بعَدَن. قال السخاوي: "لازم عبدَ القادر المالكي في النحو"[٦].

---

(١) السخاوي، الضوء اللامع ج ١/٢٩٠، والنور السافر ص ١١٧.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع، ج٢/٦٣.

(٣) المصدر نفسه ٢/٣٠٩.

(٤) السخاوي، الضوء اللامع، ج١١/٥٨-٦٠.

(٥) ابن فهد، الدر الكمين (ص:١٢٩٥).

(٦)السخاوي، الضوء اللامع ١١/٨٧. وينظر: ابن فهد، الدر الكمين، (ص:١٢٩٢).

٨. حسن بن محمد بن أبي بكر الأنصاري، الشهير بالرَّجائي، (٨٢٤ – ٩٠٠ هـ) صَنف، ونَظم، ودرَّس بالمسجد الحرام، وحدَّث كثيرًا، وبرَع في النحو، وشرح ساعد الطلاب في نَظم قواعد الإعراب لأبيه في كراريس. قال النجم بن فهد: "اشتغل في النحو على القاضي عبد القادر المالكي"[(١)].

٩. حمزة بن أحمد بن علي الحُسَيني الدِّمَشْقي الشافعي (٨١٨-٨٧٤ هـ)، ولد بدمشق وبها نشأ وحج مرارًا، وجاور في بعضها، وناب في القضاء، ودرَّس بالعِماديَّة، وتصدَّر بجامع بني أُميَّة، ومات ببيت المقدس، له مصنَّفات ذكرها السَّخاوي قال: "أخذ النحو بمكة عن القاضي عبد القادر في آخرين"[(٢)].

١٠. ظَهيرة بن محمد بن محمد بن ظَهيرة القُرشي، قاضي القُضاة ظَهير الدين (٨٤١ – ٨٦٨ هـ)، ولي قضاء المالكية بمكة بعد ابن أبي اليمن، حين ذهب بصر شيخه القاضي عبد القادر، فأشار عليهم أن يولوا ظهيرة القضاء، فلمَّا قُدح للشيخ وعاد إليه بصره استعفى من القضاء. قال النجم بن فهد: "تَفَقَّه بقاضي القضاة محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم بن أبي العباس، وأخذ عنه أيضًا العربية، وقرأ عليه الشفا"[(٣)].

١١. عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين السُّيوطي (٨٤٩ – ٩١١ هـ)، أخذ عنه حين مجاورته بمكة في ربيع الآخر سنة تسع وستين، وأسند عنه حديثًا في الطبقات الكبرى له، وذكره في البُغية، قال: "ليس بعد شيخي الكافِيجي والشُّمُنِّي أنحى منه مطلقًا، ولم ينصفني في مكة أحد غيره، ولم أتردد فيها إلى غيره، ولم أجالس بها سواه، وكتب على شرحي الذي على الألفية تقريظًا بليغًا"، وقال: "قرأت عليه جُزء الأمالي لابن عفان"[(٤)].

١٢. علي بن عبد الله بن عبد القادر البُحَيري الدَّيْروطي المالكي (بعد ٨٠٠ – ٨٧٢ هـ)، وُلد في البحيرة، واستوطن مكة من نحو ستة وأربعين تقريبًا. قال النجم بن فهد: "قرأ على

(١) ابن فهد، الدر الكمين (ص:٦٩١)، والسخاوي، الضوء اللامع ١٢٣/٣.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع ١٦٣/٣.

(٣) ابن فهد، الدر الكمين (ص:٧٨٤)، والسخاوي، الضوء اللامع ١٥/٤، والسيوطي، بغية الوعاة ١٠٥/٢، والبدر الطالع ٣٠٨/١.

(٤) السيوطي، بغية الوعاة ١٠٤،١٠٥/٢، والسخاوي، الضوء اللامع ٦٦/٤.

قاضي مكة محيي الدين عبد القادر المالكي الصحيحين، والشفا، وغيرها"[١].

١٣. عمر بن محمد بن محمد بن ظَهيرة القرشي المكيُّ، السراج بن القاضي جمال الدين (٨٥٣ – بعد ٩٠٠ هـ)، أمه أم الخير ابنة القاضي أبي القاسم بن أبي العباس بن عبد المعطي. قال النجم بن فهد: "سمع من خاله القاضي عبد القادر جميع البخاري، والسنن الصغرى للنَّسائي، وختم الشفاء، وأم القرى، وأجاز له، وقرأ عليه في النحو ألفية ابن مالك، والتوضيح، وكان يُطالع له دروسه ويحضُرها، وعلى ذهنه بعض الفوائد والأخبار من خاله"[٢].

١٤. محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السَّخاوى (٨٣١ – ٩٠٢ هـ) قال: "وقد لقيته -أي: المكيَّ- بمكة في المجاورة الأُولى، ثم الثانية، وأخذت عنه، وأكثرت من الاجتماع به في الثانية، وبالغ في تعظيمي"[٣].

١٥. محمد بن محمد بن محمد، القطب أبو الخير بن ظَهيرة القرشي، (٨٤٦ – ٩١٦ هـ)، أمه أم الخير بنت القاضي شرف الدين أبي القاسم الأنصاري، حلق بمكة لإقراء العربية وغيرها، له: رشف الشرابات السنيَّة من مزج ألفاظ الآجُرُّوميَّة، وشرح لاميَّة الأفعال لابن مالك، والإيجاز للنووي في المناسك، وصل فيهما إلى نحو النصف. قال النجم بن فهد: "سَمع من خاله القاضي عبد القادر المالكي صحيحَيِ البخاري ومسلم، ومن الشفا، والترمذي، وانتفع به في الأصول، والنحو، والشروط، وتميز في النحو، وكان يكتب عنه بعض التواقيع مع حُسن خطه، وأجازه في النحو بالتدريس بعد أن قرأ عليه الألفية"، قال: "نقلت من خطِّه أنه كمَّل شرح خاله للتسهيل، وذلك من باب التصغير"[٤].

(١) ابن فهد، الدر الكمين (ص:١٠٣٧)، والسخاوي، الضوء اللامع ٢٤٨/٥.

(٢) ابن فهد، الدر الكمين (ص:١١٢٧)، والسخاوي، الضوء اللامع ١٢٦/٦.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع ٢٨٤/٤، ٢٦/٨، والعيدروس، النور السافر: ص: ١٨.

(٤) ابن فهد، الدر الكمين (ص:٣٨٤)، والسخاوي، الضوء اللامع ٢٧٩/٩.

المبحث الثاني: كتاب هداية السبيل: فكرته ومضمونه

يُعَدُّ كتاب "هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل" من ذخائر كتب النحو. ولا شك في تسمية هذا الكتاب، وقد نصَّ عليه عبد القادر المكيُّ في خطبة الكتاب، وما قاله جلال الدين السُّيوطيُّ من أن اسم الكتاب "هداية السبيل في شرح التسهيل"[١] هو اختصار للاسم.

ويُعَدُّ كتاب "هداية السبيل" موسوعةً نحوية، تضُم مجموعةً كبيرةً من أقوال العلماء واستدلالتهم وآرائهم التي ذهبوا إليها، وبيان اختلاف النحاة، ومذهب المدرسة البصرية والكوفية في المسألة، مع بيان استدلال كل واحدة منها. وقد ضم هذا الكتابُ إلى جانب النحو كثيرًا من مسائل اللغة، والأدب، والبلاغة، والعَروض، والقراءات، والحديث، والتراجم، وغير ذلك مما يدل على مكانة المكيِّ، وتميُّزه باطِّلاعه الواسع.

إن المكيَّ لم يُكمل الكتاب، ولم يتسنَّ له أن يُكمله إلى النهاية، "وقد نص على ذلك النجم ابن فهد[٢]، والسَّخاوي[٣]، وجلال الدين السُّيوطيُّ[٤]. وأضاف النجم ابن فهد أنه وصل إلى باب التصغير"[٥]. وقد نقل من خط قطب الدين بن ظَهيرة تلميذ المكيِّ وابن أخته أنه كمَّل على شرح خاله للتسهيل، وذلك من باب التصغير[٦]، وذكر السخاوي غوامض ذلك[٧]. ويكتسب هذا الكتاب قيمة بما احتواه من نقول كثيرة من أُمَّهات الكتب والرسائل التي ما يزال بعضها مخطوطًا أو مفقودًا، مثل شرح السمين الحلبي للتسهيل، ولُباب الألباب لابن بنين، وغيرها. وتكمُن أهمية هذا الكتاب وقيمته في أنه شرح لكتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ، وهو الكتاب الذي قال عنه أبو حيَّان مع كثرة مخالفته لابن مالك: «أبدعُ كتاب في فنه أُلِّفَ، وأجمعُ موضوع في الأحكام النحوية صُنِّفَ»[٨].

(١) السيوطي، بغية الوعاة ج٢/١٠٤.
(٢) ابن فهد، الدر الكمين (ص:٨٦٥).
(٣) الضوء اللامع، ج٤/٢٨٤.
(٤) السيوطي، بغية الوعاة، ج٢/١٠٤.
(٥) ابن فهد، الدر الكمين (ص:٨٦٥).
(٦) ابن فهد، الدر الكمين (ص:٣٨٤).
(٧) السخاوي، الضوء اللامع، ج٩/٢٧٩.
(٨) يُنظر: التذييل والتكميل، ج١/٦.

وكما يُعَدُّ هداية السبيل من أكبر كتب عبد القادر المكيِّ وآخرها، فهو –مع عدم اكتماله – أجمعُ لآرائه واختياراته، وأوضحُ في بيان منهجه ومذهبه. وقد جمع كتاب "هداية السبيل" بين شرحه لمتن من متون النحو، وشرحه للشواهد، فجاء كتابًا جامعًا لمسائل النحو واللغة.

كما تكمُن أهمية "هداية السبيل" في أن المكيَّ جمع فيه أهم شروح التسهيل بدءًا بشروح التسهيل لابن مالك نفسه، ومرورًا بأبي حيَّان وتلاميذه، والمرادي، وناظر الجيش، وابن عَقيل، والسَّمين، وانتهاءً بالدَّماميني. فاستفاد منها المكيُّ، ونقل عنها، ثم بيَّن وجه القصور فيها، واستدركه عليها.

أمَّا عن حجم هذا الكتاب، فهو ضخم وكبير، ويضم أربعة أجزاء، وقد حوى هذا الكتاب النحو، ومسائل في العربية، والأدب، والشعر، والنثر، والبلاغة، والبيان، والحديث، والتراجم، والقراءات، وغيرها. ثم احتوى الكتاب على شواهد من القرآن الكريم كثيرة جدًّا، ومن القراءات القرآنية المتواترة والشاذة، وهو أرفع الأساليب وأفصحها. وقد توسع في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف. وقد حوى "هداية السبيل" شِعرًا كثيرًا؛ إذ تأسَّست قضاياه ومسائله على قدر كبير من الشواهد الشِّعرية، أما الشواهد النثريَّة؛ فقد حوى الكتاب كمًّا كبيرًا منها.

الدراسات السابقة:

لم أقف بعد البحث والنظر على مَن تناول موقف عبد القادر المكي في كتابه "هداية السبيل" من شُرَّاح التسهيل الآخرين بالتفصيل والتدقيق، اللهم إلا أنني وجدتُ جهدًا عظيمًا لمحققي كتاب هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، وقد اعتمدت كثيرًا على الجزء النظري لهما، في بيان منهج المكي وشواهده وطريقة شرحه، فضلًا عن الإحصاءات التي قدَّماها عن شواهد المكي من القرآن والحديث والشعر والمثل ونحو ذلك، وهاتان الرسالتان هما:

١- رسالة عثمان بن محمود بن حسين الصيني، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، وتقوم على تحقيق كتاب "هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل"، من أول الكتاب إلى نهاية باب الفاعل. جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، سنة: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م، إشراف: أ. د. محمود بن محمد الطناحي.

٢- رسالة عبد العزيز بن القناوي صافي الجيل، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

العربية وآدابها، وتقوم على تحقيق كتاب "هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل" من أول باب الاشتغال إلى آخر باب الإضافة. جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، سنة: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، إشراف: أ. د. محمد المختار محمد المهدي.

على أن هناك تحقيقًا آخر لكتاب "هداية السبيل" غير أني لم أقف عليه، وهو: رسالة محمد بن عبد الرحمن الخريف، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تقوم على تحقيق كتاب "هداية السبيل" من أول باب التابع إلى نهاية فصل أسماء الأفعال، والموازنة بينه وبين شفاء العليل لمحمد السلسيلي (ت: ٧٧٠)، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية اللغة العربية.

الفصل الأول:
مواقفه من شراح التسهيل دراسة تحليلية

أولًا: ابن مالك:

- الموافقة والتأييد.
- المخالفة والاعتراض.
- الاستدراك.

ثانيًا: أبو حيان:

- الموافقة والتأييد.
- المخالفة والاعتراض.
- الاستدراك.

ثالثًا: المرادي:

- الموافقة والتأييد.
- المخالفة والاعتراض.
- الاستدراك.

رابعًا: السمين الحلبي:

- الموافقة والتأييد.
- المخالفة والاعتراض.
- الاستدراك.

خامسًا: ابن عقيل:

- الموافقة والتأييد.
- المخالفة والاعتراض.
- الاستدراك.

سادسًا: الدماميني:

- الموافقة والتأييد.
- المخالفة والاعتراض.
- الاستدراك.

سابعًا: ناظر الجيش:

- الموافقة والتأييد.
- المخالفة والاعتراض.
- الاستدراك.

تمهيد

لقد حظيت علوم اللغة العربية بعناية فائقة من علماء اللغة، فألَّفوا منها مؤلَّفات جمَّة، ومن أولئك العلماء جمال الدين ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ ذلك الإمام الذي عكَف العلماء على كُتبه من بعدِه ناهِلين من فَيْض علمه، وحُسن تأليفه، فمنهم مَن شرح، ومنهم مَنِ اختصر، ومنهم مَن وضع حواشيَ كُتبه. وكتابه "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" من أهم مؤلَّفاته رَحِمَهُ اللَّهُ إذ هو متنٌ نحويٌّ صاغه ابن مالك وَفقَ رُؤيته، لم يلتزم فيه أقوال مدرسته البصرية؛ بل ما أداه إليه الدليل قال به وإن كان يخالف قول مشايخه. وقد قام بشرح هذا الكتاب الكثيرُ من العلماء.

وصنَّف ابن مالك كتابَ التسهيل، فكان واحدًا من الكتب المهمَّة في تُراثنا النحوي، وقد تلقَّاه أهلُ هذا العلم بالاستحسان والقَبول، وتسابقَ علماء العربية في الإقبال عليه لشرحه، وبيان ما غمَض من مسائله تمحيصًا للفائدة، وخدمةً لطلاب هذا العلم، فكان رَحِمَهُ اللَّهُ أولَ مَن تصدَّى لهذا العمل، ومن أشهر شرَّاح هذا الكتاب المؤلف نفسه؛ إذ وضع عليه شرحًا أسماه شرح التسهيل، ثم توالت الشروحات على الكتاب، فكان منها: التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، وشرح التسهيل للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، والمساعد في تسهيل الفوائد لعبد الرحمن بن عَقيل المصري (ت ٧٦٩ هـ)، وتمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد لمحب الدين ناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، وكتاب تعليق الفرائد للدَّماميني (ت ٨٢٧ هـ)، وشرح التسهيل للسمين الحلبي (ت ٧٧٠ هـ).

أما شراح التسهيل؛ فقد ساروا على المنهج التنظيمي، والترتيب الذي وضعه ابن مالك، وهذا أمر منطقي؛ لأنهم شرَّاح لكتابه، ولكن هذا الأمر ليس على إطلاقه، فقد كان لهم عددٌ من الاستدراكات، والردود، والاعتراضات؛ والتأييدات والمخالَفات.

وفي هذا الفصل نتناول أبرز السِّمات التي اتَّبَعها المكيُّ في شرح كتاب التسهيل فيما يتعلق بموافَقة المكي وتأييده لهم في المسائل النحوية، ومخالَفتهم واعتراضهم على هذه المسائل النحوية، والاستدراكات عليهم، وغيرها.

سبب الاقتصار على هؤلاء الشُّرَّاح وموقف المكي منهم:

المتصفح لكتاب هداية السبيل لعبد القادر المكي يرى أنه في كافة فصول وأبواب كتابه

يناقش ويخالف وينقد ويمحص أقوال النحاة، فيأخذ بقول هذا مرة، ويرده أخرى، ويستدرك عليه أحيانًا، ويستدل له حينًا. وهكذا مع كثير من النحاة، لا مع هؤلاء الذين يدور هذا الفصل حول مواقفه منهم.

لكنني آثرتُ أن أقتصر في بحثي على هؤلاء الشارحين، وتتبع موقف المكي منهم لأسبابٍ كثيرة، منها:

١- علو قدر هؤلاء العلماء وذياع صيتهم.

٢- أنهم أشهر من شرحوا التسهيل، وكلامهم مبثوث في الكتب بعدهم.

٣- تراثهم النحوي الذي تركوه خلفهم واستفاد منه النحاة بعدهم.

٤- كثرة تتبع المكي لهم في كتابه، بخلاف من ناقشه أو اعترض عليه مرة أو مرتين.

٥- توافر كتبهم في شرح التسهيل، والتي يمكن معها الرجوع إلى مواضع قولهم وإثبات حقيقة ما نقله المكي عنهم. بخلاف السمين الحلبي؛ فإن كتابه غير موجود، إلا أنه لم يكن بدٌّ مع كثرة مناقشة المكي له من ذكره وبيان موقف المكي منه.

٦- ضيق الوقت وعدم الرغبة في الإكثار من صفحات الرسالة ومباحثها، التي إن تعرضنا فيها لموقف المكي من كل النحاة الذين تعرض لهم لما انتهينا.

أولًا: ابن مالك

ونبدأ بالعالم النحوي ابن مالك في شرحه للتسهيل.

يُعَدُّ كتابُ "التسهيل" لابن مالك من أكثر الكتب شُيوعًا بين اللغويين والنحاة، وقد درَجَ عددٌ غيرُ قليلٍ منهم على شرحه وبيانه، وتفاوتت تلك الشروحُ قيمةً وأهميةً، ومن هذه الشروح "شرح التسهيل" لابن مالك.

وقد اعتمد المكي في كتابه "هداية السبيل" على "شرح التسهيل" لابن مالك اعتمادًا كبيرًا، وأكثر من النقل عنه مصرِّحًا عنه باسمه تارةً، وأخرى دون تصريح، أو تنصيص، وغالبًا في هذه النقول التزم المكيُّ التصريحَ بالنقل عنه فيما إذا ترتَّب على ذلك حكمٌ نحوي، أو مسألة خلافية، أو مذهب، أو مناقشة.

ولم يقتصر المكيُّ على النقل من شرح التسهيل لابن مالك، وإنما وقف موقفًا من كلامه. موقف العالم المدقِّق، مؤيدًا، ومناقشًا، ومعارضًا، ومُستدرِكًا، وجاء موقفُه تبَعًا لذلك في ثلاثة اتجاهات هي:

أولًا: الموافقة والتأييد:

لقد وقف المكي من ابن مالك موقفَ الإعجاب بكلامه، والترجيح لأقواله وآرائه واختيارته، ومن ذلك قوله: "ولما كان هذا الكلامُ كلامَه في غاية الجَوْدة، اقتصرْنا عليه"[(١)]، وكانت عباراتُه جيدةً[(٢)].

والدارس في كتاب المكيِّ "هداية السبيل" يجِد غالبًا أنه وافَق ابنَ مالك في كثير من المسائل النحوية، وأيَّده فيها، ومن الأمثلة على ذلك:

كسر فاء "فُعْل" ساكن العين مبنيًّا للمجهول:

نجِد المكي قد وافَق ابنَ مالك في مسألة كَسر فاء (فُعْل) ساكن العين مَبنيًّا للمجهول؛ وذلك لتخفيف، أو إدغام؛ إذ يقول ابن مالك: "وكسرُ فاء "فُعْل" ساكن العين لتخفيف أو إدغام لغةٌ"[(٣)]. وذهب الجمهور إلى أنه لا يجوزُ كسرُ الفاء إذا سكنت العين تخفيفًا؛ فإذا قُلتَ: ضُرْبَ،

(١) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ج١/ ٥٣.

(٢) ينظر: المكي هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ج١/ ٦٥١، ١٠٤١.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص٧٨.

عُلْمَ، بتسكين عين الفعل للتخفيف، فلا يجوز في فاء الكلمة إلا الضم، خلافًا لقطرب، فلا نقولُ: ضِرْبَ وعِلْمَ. وكذلك في تسكين العين للإدغام مثل: رُدَّ، شُدَّ، فأكثر النحاة لا يجيز في الفاء إلا الضم، وذهب بعض الكوفيين إلى جوازه"[١].

يوافِق المكيُّ رأيَ ابن مالك، ويؤيِّده فيقول: "والصحيح ما ذكَره المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي لغةٌ لبني ضِنَّة بكسر الضاد وتشديد النون، وبعض بني تميم، ومن جاوَرَهم، وقد قرأ علقمة: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾[٢]، ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ﴾[٣] بكسر الراء فيهما.

وجعل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ ذلك من النقل بعد التخفيف؛ فكأنه لما سُكنت العين، نقل حركتها إلى الفاء"[٤].

صرف المضارع إلى الماضي:

ومن الأمثلة التي وافَق فيها المكيُّ ابنَ مالك وأيَّده في قوله: "وينصرِفُ إلى المضي بـ(لم/ ولما" الجازمة، و(لو) الشرطية غالبًا، وبـ(إذ)، (وربَّما)، و(قد) في بعض المواضع"[٥].

ويؤيِّد المكيُّ ابنَ مالك بقوله[٦]: "أقول: لا خلافَ أن المضارعَ المقترِنَ بـ(لم)، و(لما) ماضي المعنى، وهل كان لفظه قبل دخولهما مضارعًا، وبدخولهما تغيَّر معناه دون لفظه؟ أو كان لفظه ماضيًا، وبدخولهما تغيَّر لفظه دون معناه، مذهبان.

ويقول المكيُّ: "مذهب المؤلِّف -رحمه الله تعالى- إلى الأول بدليل قوله: "وينصرِف إلى المضي"، يعني أن معناه هو الذي تغيَّر، وأنَّ (لم) و(لما) إنما دخَلَتا على لفظ المضارع"[٧].

يقول المكيُّ: "قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: وهو الصحيح؛ لأنه نظيرُ ما أجمع عليه في الواقع بعد (لو)، و(ربما)، و(إذا)"[٨]؛ فإنها صدقت المعنى دون اللفظ اتِّفاقًا"[٩]. ففي هذا المثال يؤيِّد

(١) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج٦/٢٧٥.
(٢) سورة يوسف، آية: ٦٥.
(٣) سورة الأنعام، آية: ٢٨.
(٤) ينظر: المكي هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ج٣/ ١٧٤٨.
(٥) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص٥.
(٦) ينظر: المكي هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ج١/ ٩٩.
(٧) ينظر: المكي هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ج١/ ٩٩.
(٨) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١/ ٢٧.
(٩) ينظر: المكي هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ج١/ ١٠٠.

المكي رأيَ ابن مالك ويؤكِّده، ويدافع عنه.

ولم يكتفِ المكي بتأييد رأي ابن مالك، بل أخذ يُدافع عنه في المسائل النحوية، ويتصدَّى للنُّحاة، ومن الأمثلة التي دافع بها المكي عن ابن مالك من خلال تعقيبه على أبي حيَّان بعد أنْ أورد قولَه رادًّا على ابن مالك: "وهذا الذي ذهب إليه مبنيٌّ على زعمه أنَّ المشار إليه ليس له إلا مَرتَبتان: القُربى والبُعدى"(١).

ثانيًا: المخالفة والاعتراض:

دأب النُّحاةُ على أنْ يعترِضَ أحدُهم على الآخَر عند تناوله لأي مسألة نحوية من مسائل اللغة، فلا تجِدُ قضيةً لُغويةً إلا وقد وُجِدَ مَن عارَضَها، أو اعترضَ على بعض أحْكامِها، وإنْ كانت مُتَّفقًا على جَوْهرها في الغالب. والحق أن مسائل الاعتراض بين النحويين تتصل اتصالًا وَثيقًا بأنواع الخلاف النحوي. ويقِف خلفَها الأسبابُ نفسُها التي تقِف وراءَ الخلاف، فهي أسبابٌ سيَّرَتِ الدرسَ النحوي، ورسَمَت طريق الدراسة النحوية، كاختلاف منهج الدراسة النحوية، واختلاف الدراسة النحوية فيها من الأسباب الأخرى التي ذُكِرت في كتب الخلاف.

الاعتراض:

يُعَدُّ الاعتراضُ النحويُّ عملًا علميًّا رَصينًا، يقوم على مقابلة الأدلة والحُجَج، ولا يهدِف إلى التتبُّع المقصود للأخطاء، بل يهدِف إلى بيان المعنى والحقيقة على وجه الصواب، وقد لَقِيَت الاعتراضاتُ اهتمامًا كبيرًا من العلماء النحويين قديمًا وحديثًا، فسيبويهِ (ت ١٨٠ هـ) اعترض على أُستاذه الخليل بن أحمد الفَراهيدي (ت ١٧٠ هـ) في بعض المسائل، وقد اعترض الكِسائي (ت ١٨٩ هـ) على سيبويهِ في المسألة الزُّنبوريَّة(٢)، ومن هؤلاء العلماء الذين اشتَهروا

(١) ينظر المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٥٢٣، ج٣/ ٨٧٩، ٨٨٠، ٩٦٤، ١٢٠٣، ١١٢٤، ١٢٥٩، ١٢٦٠.

(٢) تدور هذه المسألة حول قول الكسائي لسيبويه: كيف تقول: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إيَّاهَا؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال الكسائي: لحنتَ، وقول سيبويه هو مذهب البصريين من بعده، وأجاز الكوفيون أن يقال: فإذا هو إياها. ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ج٢/ ٥٧٦، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ج٤/ ٨٥.

بالاعتراضات النحوية أبو حيَّان، والمرادي، وناظر الجيش، وغيرهم.

وقد امتازت كُتب شرَّاح التسهيل لابن مالك بكثرة الاعتراضات على ابن مالك، ولِما لكتاب "التسهيل" من أهميَّة، وقيمة علميَّة، ولمكانة مؤلِّفه العِلميَّة، هنا رأيتُ أنْ أتناوَلَ الاعتراضاتِ الواردةَ فيه على ابن مالك في هذا الفصل من الرسالة؛ وذلك رغبةً من الباحثة في بيان أسلوب الكتاب، والاستفادة مما حواه، ثم الوقوف على مؤلَّف من مؤلَّفات شرَّاح التسهيل لابن مالك، وهو شرح "هداية السبيل" للمكي، فهو عالِمٌ مُتقِنٌ، أوْدَعَ في هذا الكتاب جهودًا عظيمةً، برهَنَ بها على مدى قُدرته في هذا العلم وعكسَ فيه ثقافةَ عصره.

ثم إن هذه الدراسة تُعَدُّ من المناقشة العِلمية لآراء العلماء، وقيمتها العِلمية واضحة، ودراسة هذه الآراء فيها إثراءٌ للدراسة النحوية، وبناءٌ للناحية العِلميَّة عند الباحثين.

كما أن دراسة مثل هذه الموضوعات تُتيح للباحثين القَدرَ الأكبر من التعمُّق في المسائل النحوية، والغَوْص في دقائق الأمور، والنظر في أدلتها وحُجَجها، ومعرفة مصادرها.

وقد تراوحت اعتراضاتُ المكيِّ على ابن مالك بين مناقشته مُظهِرًا جانبَ التأدُّب في ذلك، وبين أنْ أورد اعتراضاتِ شرَّاح التسهيل عليه موافِقًا لهم في اعتراضاتهم، وردِّهم على ابن مالك.

ويمتازُ اعتراضُ المكي على ابن مالك في المسائل النحوية بحالة من التأدُّب، وهو أمرٌ لم ألحَظْه عند غيره من النُّحاة.

ومن هنا جاءت دراسةُ اعتراضاتِ المكيِّ ومخالفته من أجل محاولة الوقوف على عِلم الرجُل، ومكانته العِلمية؛ فإنَّني أُحبِّذُ أُسلوبَه في الاعتراض.

أمثلة على اعتراضات المكي على ابن مالك:

تعريف الجمع:

ومن الأمثلة على اعتراضات المكيِّ على ابن مالك ما ردَّ عليه قولَه في تعريف الجمع: يقول ابن مالك: "والجمعُ جَعلُ الاسم القابل دليل ما فوق اثنين -كما سبق- بتغيير ظاهر، أو مقدَّر، وهو التكسير، أو بزيادة في الآخر مقدرٍ انفصالها لغير تعويض، وهو التصحيح"(١).

ويقول المكي: "فسر المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ (الجَعْلَ) بتجديد الناطق حالةً للاسم لم يوضَع عليها

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص١٢، ١٣.

ابتداءً، قال: "وبهذا تُخرَّج أسماء الجموع ونحوها"[(١)]. وهذا كما تقدَّم له في المثنى، وليس بجيد.

والأوْلى أن يُراد بالجَعل وضعُ الواضع، وتخرَّج أسماء الجموع ونحوها بقوله بعد ذلك: (بتغيير أو زيادة)"[(٢)].

تسكين العين في الجمع بالألف والتاء:

ومن الأمثلة أيضًا على اعتراض المكي على ابن مالك قول ابن مالك في مسألة تسكين العين في المجموع بالألف والتاء؛ حيث قال ابن مالك: «فلا يعدل عن فتح عينه وهو مستوفٍ للشروط، إلا إذا اعتلت لامه؛ فإن ذلك يُفتح عند قوم من العرب لتسكين العين في الاختيار، ومن ذلك: ظَبَيَات وشَرَيَات في جمع ظَبْيَة وشَرْيَة»[(٣)] قال المكي[(٤)]: "ومثال المعتدل اللام (ظَبْية) و(شَرْية)، بفتح الشين المعجمة وسكون الراء بعدها مُثَنَّاة تحتيَّة فتاء تأنيث: النخلة تنبت من النواة، وواحدة الشَّري -وهو الحنظل- أو شجرة تقول في جمعها: ظَبَيات، وشَرَيات -بفتح العين- ويحويها الشري لتسكين على ما قاله المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، والمحفوظ التحريكُ كما قال الشاعر[(٥)]:

بـــالله يـــا ظَبَيـــاتِ القـــاعِ قُلْـــنَ لنـــا ... لَـــيْلايَ مـــنكُنَّ أمْ ليلـــى مـــنَ البشَـــرِ

ولم يمثِّلِ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إلا بما اعتَّلت لامُه بالياء، ولم يذكُرْ مثل: غَلْوة، نَبْوة"[(٦)].

همزة التعدية قياسية أم سماعية؟

ومن أمثلة اعتراض المكي على ابن مالك تمثُّلُ ابن مالك لما يمتنع فيه تقديمُ المفعول الثاني على الأول بقوله: أضرَبْتُ زيدًا عَمرًا؛ أي: جعلتُ زيدًا يضربُ عمرًا؛ إذ هو مثل: ضرب

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١/ ٧٦٦٩.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٢٣٢.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١/١٠٠.

(٤) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٣٣٤ - ٣٣٥.

(٥) بيت من البسيط منسوب للعرجي، ينظر: ديوانه، ص١٨٢، والمقاصد النحوية، ج٤/ ٢٠٣٢، وشرح التصريح ج٢/ ٥١٥، والخزانة، ١/ ٩٧ - ٩٨، وشرح أبيات المغني، ج٨/ ٧٢. ويُنسب أيضًا لمجنون ليلى في ديوانه (ص:١٣٠).

(٦) ينظر مثلًا للاستزادة، المكي، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص١٣٢، ١٨٧، ٩٥٦.

موسى عيسى[1]، فقال[2]: "والمثال الثاني يمثِّل به المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو جارٍ على مذهب مَن يرى أن التَّعْدية بالهمزة قياسٌ في المتعدِّي واللازم، والصحيح أنهما سماعٌ في المتعدِّي، قياسٌ في اللازم، وهو ظاهرُ مذهَب سيبويهِ[3].

المضارع للاستقبال:

اعترض المكي على ابن مالك في تعليله أن الفعل المضارع إذا تجرد عن القرائن التي تجعله للاستقبال يكون للحال، وعلل ذلك بأنه لما كان للماضي في الوضع صيغة تخصه، وللمستقبل صيغة تخصه، ولم تكن للحال صيغة تخصه؛ بل اشترك مع المستقبل في المضارع، جُعلت دلالته على الحال راجحةً عند تجرده من القرائن؛ ليكون ذلك جابرًا لما فاته من الاختصاص بصيغةٍ.

اعترض عليه المكي فقال: "وهذا مناقض لما قدمه من قوله: "والمضارع صالح له وللحال؛ لأنه أطلق، فدل على التساوي في الدلالة عليهما، فيكون مشتركًا، وصرح بذلك في الشرح فقال: «ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالًا مستأنف الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود، فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكًا وضعيًّا» والمشترك لا يترجح –إذا تجرد عن القرائن– حملُه على أحد محامله، بل يبقى محملًا"[4].

ثالثًا: الاستدراك:

الاستدراك كما عرَّفه الشريف الجُرجاني: "رفعُ توَهُّم تولَّد من كلام سابق رفعًا شبيهًا بالاستثناء[5]. ويتَّضِح من تعريف الجُرجاني أن الاستدراك عبارةٌ عن وَهْم يَنشأُ عنه فَهمٌ خاطئٌ، ولكنَّه لم يُحدِّد: هل الفَهم الخاطئ من السامع اللاحق، أم المتحدِّث السابق؟ وهل هو خطأ في

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١٥٢/٢، وفيه: «ومثال امتناع ترك الأصل ما أعطيت زيدًا إلا عمرًا وأعطيت زيدًا عمرًا، فالأول والثاني نظيرا: ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ، وضرب زيدا غلامه، والثالث والرابع نظيرا ما ضرب زيد إلا عمرًا، وضرب موسى وعيسى». وفي بعض نسخ شرح التسهيل: «وأضربتُ زيدًا عمرًا، بمعنى جعلت زيدًا يضرب عمرًا» بدل: «وأعطيت زيدًا عمرًا» وهو الموافق لكلام المكي هنا.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٧٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٥٥/٤.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص:٩١.

(٥) الجرجاني، الشريف، التعريفات، ص: ٢١؛ وينظر: الكفوي، الكليات، ص: ١١٥.

ترتيب الكلام الحادث، أو من خطأ حاصل من الفَهم؟ أو من خطأ نشأ من قصور في التعبير؟

وللاستدراك قيمةٌ علميةٌ في إثْراء العلوم عمومًا. ولطالما كانت الاستدراكات واقعةً لتطور العلم، ووضع المصنَّفات، فطبيعة تلك العصور كثرةُ الجدَل والمناظَرات فيها، وأيضًا إذا نظرنا إلى تاريخ العلماء فإنَّنا نجِد أنَّ كل واحد منهم يُسدِّد الآخَرَ، ويُصوِّبه، ويَرُدُّ خطأه، فما من عالم كتب مصنَّفًا إلا وتُعُقِّب على كلامه، واستُدْرِك عليه، وقد قيل قديمًا: مَن ألَّف؛ فقد استُهدِف، فإن أحسنَ فقد استشرف، وإنْ أساء فقد استقذف[1].

ولهذه الاستدراكات أهميةٌ كبيرةٌ، منها: تكميل النقص، وتصويبُ خطأ، إما في الاصطلاح، أو في التقسيم، أو في التعريف، أو التمثيل، وتوسيع المفهوم، وتخصيص عام، أو تعميم خاص، وتوضيح لرأي ما، وتوسيع لمفهوم، وغيرها.

أما استدراكات المكي على ابن مالك؛ فقد لمستُ عمقًا في طريقة عرض استدراكات المكيِّ؛ حيث استطاع بكل ثقة أن يُبرز الدور الوظيفي للنحو العربي، ولا شك أن مثل هذه الأنواع من الاستدراكات جديرةٌ بالدراسة؛ لأنها تمثِّل لَبِنةً جديدةً في طريقة تناوُل المكيِّ آراءَ ابن مالك في كتابيه "التسهيل وشرحه"، مجسدةً موقفَه النحوي حول هذه الآراء.

وقد ناقش المكيُّ كلام ابن مالك، وكان غالبًا ما يتدخَّل لتوجيه عبارته، أو تحريرها، أو لتفصيل ما أجملَه ابن مالك، أو لاستدراك ما أغفله، وتكميل ما أهمله.

المفعولية من علامات الأسماء:

ومن الأمثلة على استدراكات المكي على ابن مالك في باب شرح الكلمة والكلام؛ إذ ذهب ابن مالك إلى أن النداء من خصائص الأسماء بقوله: «يستدل بالنداء على اسميه ما له علامة غيره نحو: أيا زيد. وعلى اسمية ما لا علامة له غيره نحو: أيا مكرمان، واعتبار صحة النداء بأيا وهيا وأي وأي أولى من اعتبارها بيا، لأن يا قد كثرت مباشرتها الفعل والحرف نحو: يا حبذا، ويا ليتني»[2]. فيستدرك المكي على ابن مالك هنا بأن علامة الاسم حينئذ هي المفعولية لا مجرد النداء؛ يقول المكي: «وإنما اختص الاسم بالنداء لأن المنادى مفعول في اللفظ والمعنى عند سيبويه والبصريين.

(١) الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء، ج١/ ٦١.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١/ ١٠.

وهو ظاهر كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في باب النداء حيث قال: "المنادى منصوبٌ لفظًا أو تقديرًا بـ"أنادي" لازم الإضمار"[1]، أو مفعول في المعنى خاصةً عند الكوفيين والسيرافي، وابن كَيْسان، وابن الطرَّاوة[2]. والمفعولية من خصائص الأسماء، ولو قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: ويُعتَبر الاسم بكونه مفعولًا لكان أعمَّ؛ إذ يدخل تحته المنادى وغيره"[3].

ففي هذا المثال استدرك المكيُّ على كلام ابن مالك في المسألة النحوية بقوله: "لو قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: ويُعتبر الاسم بكونه مفعولًا لكان أعم...".

في المضافين:

ومن استدراكاته على ابن مالك قولُه في المضافين لفظًا أو معنًى؛ إذ يقول ابن مالك: "ويُختارُ في المضافين لفظًا أو معنًى إلى متضمنيهما لفظُ الإفراد على لفظ التثنية، ولفظ الجمْع على لفظ الإفراد، فإن فُرِّق متضمناهما اختير الإفراد"[4]. ويقول المكي: "وفُهِمَ من قول المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: "إلى متضمنيهما أن المضافين جزءان مما أُضيفا إليه". وبقي شرط آخَر لم يذكُره المؤلِّف، وهو: ألَّا يكون لكل واحد من المضاف إليهما من المضاف إلا شيء واحد؛ إذ لو كان له أكثرُ لحصُل اللَّبْسُ حالَ الجمْع؛ فإنه لو قيل: قطعتُ آذانَ الزيدَين -تريد أُذُنَيهما- لم يجُز لأجْل اللَّبس، وأما قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[5]، فالمراد أيمانهما، وكذا قرأ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"[6].

وفي الحقيقة فإن المؤلف لم يغفل هذا الشرط، بل له رأيٌ خالف فيه ما استدركه عليه المكيُّ؛ فإن ابن مالك يرى في مثل هذا أن المضاف لو كان له أكثر من شيء؛ فإنه لا يفهم من اللفظ إلا شيء واحد من كلِّ واحدٍ منهما، فيُفهم من قوله تعالى: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ أن تُقطع يد واحدة من السارق ويد واحدة من السارقة، فإن أردت الجمع أتيتَ بقرينة؛ قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولما استقر التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع عند وجود الشرط المذكور، صارت إرادة الجمع به

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص١٧٩.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١/ ٢٦٤، والتذييل والتكميل، ج١/ ٥٢، وهمع الهوامع، ج٢/٣٢.

(٣) المكي هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٦٢.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ١٩.

(٥) سورة المائدة، آية: ٣٨.

(٦) المكي هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٣٤٨ - ٣٤٩.

متوقفة على دليل من خارج، ولذلك انعقد الإجماع على ألا يقطع في السرقة إلا يد من السارق ويد من السارقة. ولو قصد قاصد الإخبار عن يدي كل واحد من رجلين لم يكتف بلفظ الجمع، بل تضم إليه قرينة تزيل توهم غير مقصوده، كقوله: قطعت أيديهما الأربع»[1].

"إيا":

ومن استدراكاته على ابن مالك في حديثه عن الضمير المنفَصِل المنصوب حيث ذكر ابن مالك مذاهب النحاة في "إيا" فقال: «ومن المضمرات "إيا" خلافا للزجاج، وهو في النصب كأنا في الرفع، لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم أو غيره، اسما مضافا إليه وفاقا للخليل والأخفش والمازني، لا حرفا خلافا لسيبويه ومن وافقه، ويقال: إِيَّاك وإيَاك وهِيَّاك وهِيَاك»[2]. قال المكي[3]: "أقول لما فرغ من الكلام على المنفَصِل المرفوع أخذ يتكلم على المنفَصِل المنصوب، وفيه خمسةُ مذاهبَ، تكلَّم المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في ثلاثة منها، وسكت عن اثنتين"[4].

المذهب الأول: أن إيَّا اسمٌ ظاهر لا مُضمَر، وما بعدها ضمائر أُضيف إليها (إيَّا)، وهنَّ في موضع خفض بالإضافة، وهذا مذهب أبي إسحاق الزجَّاج، ونسبه ابن عصفور إلى الخليل.

المذهب الثاني: مذهب الخليل والأخفش والمازني، وهو اختيار المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أن (إيَّا) اسمٌ مُضمَر، وتلك اللواحق ضمائرُ أُضيف إليها الضمير الذي هو (إيَّا).

المذهب الثالث: مذهب سيبويه، واختاره الفارسي، وعزاه صاحبُ البديع إلى الأخفش: أن (إيَّا) هو الضمير، واللواحق له حروفٌ تُبيِّن أحوالَ الضمير.

المذهب الرابع: مذهب الفرَّاء، أنَّ اللواحقَ هي الضمائر، و(إيَّا) دِعامة؛ أي: زيادة يعتمد عليها اللواحق؛ ليتميز المنفصِل عن المتصِل.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١/١٠٧.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١/١٤٤.

(٣) المكي هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٤٩٤.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب ج٢/٣٥٥، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١/ ٣١٩، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢/ ٥٧٠، ابن يعيش، شرح المفصل ج٢/ ٣١١، ابن عصفور، شرح الجمل، ج٢/ ٢١، رضي الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب ج٢/ ٤٢٥، أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٢/٢٠٥، والارتشاف ج٢/٩٣٠.

المذهب الخامس: مذهب الكوفيين أن جملة (إيَّا) ولواحقه هي الضمير، قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: "والدليل على أنَّ (إيَّا) ضمير، أنه يخلُف ضمير النصب عند تعذُّره لتقديمه على العامل نحو: "إيَّاكَ أكرمتُ، أو لإضماره نحو: إياكَ والأسدَ".

معنى الحرف "من":

وقدِ استدرَكَ المكي على ابن مالك ما فاته في باب حروف الجَرِّ سِوى المستَثْنى منها، فذكَر ابنُ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ من معاني "مِن" موافقةَ الباء؛ إذ يقول: "ولموافقة الباء"(١). قال المكي: «قاله يونُس في قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾(٢)؛ أي: بطَرْفٍ خَفيٍّ، كما تقول العرب: "ضربته من السيف". أي: بالسيف، حكاه عنه الأخفش(٣)، وهو قول كوفي.

ويقول المكي في ذلك: "وكان ينبغي للمؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تغيير الباء بباء الاستعانة"(٤).

اعتبار ما بعد الواو كمجرور بـ(مع):

وقد استدرك المكي في باب المفعول معه على ابن مالك وعلى مَن جاء بعده إغفالَهم وسهوَهم عن اعتبار الواو لمجرور بـ(مع)؛ إذ يقول ابن مالك: "وفي اللفظ كمنصوبِ مُعدًّى بالهمزة –بإضافة منصوبٍ إلى معدًّى"(٥). قال ابن مالك في الشرح: "فنبهت بذلك على أن الواو مُعدِّية لما قبلَها من العوامل إلى المنصوب بعدها، كما تُعدِّي الهمزة ما قبلَها إلى ما بعدَها، فيُنصَب ما بعدَ الواو بما قبلَها فعلًا كان، نحو: سرتُ والنيلَ، أو اسمًا عاملًا عملَه، نحو: عرفتُ استواءَ الماء والخشبةَ"(٦).قال المكي: "وعندي أنه فصلٌ ثانٍ يخرُج به المعطوفُ بالواو الذي بمعنى (مع) بعد ما لا يفهم المشاركة، نحو قولهم: كلُّ رجل وضيعتُه، وقول الشاعر(٧):

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص١٤٤.

(٢) سورة الشورى، آية: ٤٥.

(٣) الأخفش، معاني القرآن ج٢/٥١٢، ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣/١٣٧، المرادي، الجنى الداني، ص: ٣١٤.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/ ١١٥٩.

(٥) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٩٩.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢/ ٢٤٨.

(٧) بيت من الطويل نسبه العيني في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ٥١٦)، والأزهري في شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٢٢٨) للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه.

تمنَّـوْا ليَ المـوتَ الـذي يَشْـعَبُ الفَـتى وكـلُّ امـرئٍ والمـوتُ يَلتقيـانِ

وإن الواو في ذلك جعلت التاليَ لها كمجرورٍ بـ(مع)، ولم تجعله في اللفظ كمنصوبِ مُعدَّى الهمزة، وليس في الحد ما يخرُج به ما ذكَرْناه إلا هذا الفصل الأخير. والعجب من المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ مع عِظَم شأنه، ومَزيد إتقانه حيث لم يتنبَّه لذلك هو ومَن بعدَه"[1]. فعدَّ المكيُّ إغفالَ وسهوَ ابن مالك عن ذلك من عجيب الأمور، فابن مالك عظيمُ الشأن، وكثيرُ الإتقان، فكيف سها عن ذلك؟

امتناع نصب الاسم المشغول عنه إذا وقع بعد "إذا" الفجائية:

وفي حديث ابن مالك عن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعُه بعد (إذا) الفجائيَّة، يقول المكِّي مُنبِّهًا على سهو ابن مالك استدرك المكي على ابن مالك أنه أثناء الحديث عن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول بعده ذكر امتناع نصبه بعد إذا الفجائية، ولم يذكر (ليتما)، مع أنه قد ذكرها في سائر كتبه. قال المكي: "ومن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول: وقوعُه بعد (إذا) الفجائيَّة نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُهُ عمرٌو، و(ليتما) نحو: ليتما زيدٌ ألقاه فأكرمه؛ لأنَّ (إذا) الفجائية، و(ليتما) مختصان بالابتداء. وقد نبَّه المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ على ذلك في الكافية وشرحها وفي الخلاصة، ونبَّه في شرح هذا الكتاب على (إذا) الفجائيَّة، ولم يذكر (ليتما)، والواجبُ أنْ يُقرَنَا في الذكر، وأن يُشيرَ إلى ذلك في متن هذا الكتاب؛ لاحتوائه على كليَّات العربيَّة وجزئيَّاتها"[2]. والناظرُ في كتاب هداية السبيل للمكي يجِد فيه استدراكاتِ المكي على ابن مالك كثيرةً[3].

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/٣٩٢ – ٣٩٣.

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ٨.

(٣) ينظر مثلًا للاستزادة: المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص: ٩١، ٣٠٢، ١٥٤٢.

ثانيًا: أبو حيَّان[1]

أبو حيَّان: هو أثيرُ الدِّين أبو حيَّان محمدُ بنُ يوسُفَ بنِ عليِّ بنِ يوسُفَ بنِ حيَّان الغَرْناطيُّ الجيَّانيُّ الأندلُسيُّ،إمامُ النُّحاة وكبيرهم في عصره، وُلِد سنةَ أربع وخمسين وستمائة للهجرة.

وقد قدَّم أبو حيَّان للغة العربية تصانيفَ كثيرةً في أنواع العلوم كاللغة، والنحو، والصرف، والحديث، والفقه وأصوله، والبلاغة، وأبدى فيها تحقيقاتٍ جيدةً وفوائدَ بديعةً.

ومن أشهر كتبه كتابُ: "التذييل والتكميل في شرح التسهيل"، وكتاب: "ارتشاف الضرب"، تفسيره الشهير "البحر المحيط". والذي يهُمُّنا هنا كتابُه التذييل والتكميل في شرح التسهيل الذي يُعَدُّ من أهم الشروح الغنيَّة التي وُضعت لشرح كتاب "التسهيل" لابن مالك. امتاز هذا الكتابُ ليس لما حواه من آراء ونُقول ومناقشات في النحو، وغيرها مما لا تجِده في كتاب سِواه فحسبُ؛ وإنما لما أثارته مناقشاتُ أبي حيَّان لابن مالك من حركة اكتظت بها شروح تلاميذه وغيرهم، فأسَّس حركةً نحويةً تستمِدُّ قضاياها من التسهيل، وقد أشار المكي في هداية السبيل إلى ذلك.

وهو من أوفى الشروح وأوسعها، قد جمع فيه أبو حيَّان كلَّ ما تَناثَر من آراء النحاة المتقدِّمين على اختلاف مشادتهم ومنازعتهم. إذ قد شرح أبو حيَّان التسهيل شرحًا مفصَّلًا، وهو الذي فتح البابَ على مصراعَيْه لمن جاء بعده، وقد كان قد التزم ألَّا يقرئ أحدًا إلا في كتاب سيبويه أو التسهيل، أو مصنَّفاته. وقد قال السيوطي عن هذا الشرح: إنه لم يؤلَّف في العربية أعظمُ منه، ولا أحصى للخلاف والأحوال[2].

وقد وصف ناظر الجيش شرحَ أبي حيَّان فقال: "أمتع الله تعالى بفوائده الجمة، وأهدى إلى روحه روح الرضا والرحمة، ففتح مغالقه المعضلة، وفك تراكيبه المشكلة، وعمل على تفصيل مبانيه المجملة، فتم بذلك التكميل الأرب، وأقبل المشتغلون ينسلون إليه من كل حدب، ثم

(١) ينظر ترجمته في: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج٩/٢٧٦، العسقلاني، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج٦/٥٨، السيوطي، بغية الوعاة، ج١/ ٢٨٠ – ٢٨٥، حاجي خليفة، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، ج٣/٢٩٢، ابن العماد، شذرات الذهب، ج٨/٢٥١، الشوكاني، البدر الطالع، ج٢/٢٨٨، الزركلي، الأعلام، ج٧/ ١٥٢.

(٢) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج١/ ٢٨٢.

اقتضت همه العلية ومقاصده المرضية أن يُضيف إلى ما شرح شرحَ بقية الكتاب، ليكون مصنَّفًا مستقلًّا، وغمامًا على المتعطشين مستهلًّا، فوضع كتابًا كبيرًا سائغ الذيول جمَّ النقول، غزير الفوائد كثير الأمثلة والشواهد، أطال فيه الكلام، ونشر الأقسام"[1].

وقد وسم المكي شرحَ أبي حيان بأنه قد: "فتح مُقفَله، وأوضح مشكله، وأحيا منه ما كان مواتًا، وجدَّد ما كان رُفاتًا، وجسر الناس على قراءته، وحثهم عليه، ورغَّبهم فيه، وأرشدهم إليه، وشرحه الشرحَ الذي سارت به الرُّكبان، وعمَّ النفعُ به سائرَ الأقطار والبُلدان"[2].

ويُعَدُّ شرحُ أبي حيان الركيزةَ الأساسية لأي شرح على التسهيل؛ إذ كان الشرَّاح يستبشرون به فيَزيدون، أو يُقلِّلون، أو يعتَرِضون، أو يوافِقون، فلم يخلُ شرحٌ من ذِكر أبي حيَّان وشرحه، وكان حضوره القوي واضحًا في شروح النحاة كعالم ونحوي من أكابر العلماء والنحاة، فأبو حيَّان لم يترُك شاردةً ولا واردةً إلا ذكَرَها في شرحه، وليس هذا فحسبُ، بل حلَّل التسهيلَ تحليلًا شاملًا، ناقَشَ فيه ابنَ مالك، واستدركَ فيه عليه كثيرًا من المسائل، واعتذرَ في بعض المسائل التي تَبيَّن من مظاهرها أنها تخالِف ما ذهَب إليه في كُتبه شرح التسهيل، وشرح الكافية.

كذلك سار المكيُّ في تناول مسائل التسهيل؛ فلم يترك دقيقة ولا جليلة إلا ذكرها وسردها وأسهب في تحليلها، وناقش آراء سابقيه، واستدرك عليهم، ابن مالك وأبي حيان والمرادي وناظر الجيش وغيرهم.

وقد احتوى "هداية السبيل" على الكثير من المسائل الخلافيَّة بين البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلُسيين والمغاربة، ناهيك عن ذِكره آراءَ العلماء التي لا عدَّ لها ولا حصرَ، فصار بذلك الكتاب موسوعةً شاملةً، فأسهم بذِكره لهذه الآراء في الحفاظ على الثروة النحوية والصرفية واللغوية التي يمتلِكُها النحاة منذ قرون، والتي من شأنها رفعُ النحو العربي إلى أعلى مستوياته في ازدهار اللغة العربية وتطورها، وهذا يدلُّ على قوة المكي، ومكانته العِلمية، وقُدراته على فَهم وحفظ آراء النحاة، واستنباط عِلَل المسائل وأحكامها، وما ذهبوا إليه، فلم يَكتفِ بنقل ما ورد عنهم فقط، بل كان يُناقش رأيَهم وعِلَلَهم، وبيَّنَ موقفَه منها، مُستنِدًا إلى الدليل الواضح، والنظر الثابت.

وكالعادة فقد اختلف ذكر المكي لأبي حيان في كتابه؛ فتارة يوافقه ويؤيده فيما ذهب إليه،

(١) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج١/ ١٠٩.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ج١/٢.

سواءً في ابتكار قولٍ أو في استدراكٍ على بعض النحاة، وتارة: يعترض على ما ذكره أبي حيان ويخالفه فيه، وتارة أخرى يستدرك عليه شيئًا فاته أو غفل عنه.

أولًا: الموافقة والتأييد:

لما كان شرح أبي حيان من السعة والتبحر بحيث يستوعب الأقوال ويرجح منها ما يختار، أو ربما استدرك على النحاة أو بعضهم –خاصة ابن مالك– شيئًا، مع كون المكي إمامًا له آراؤه وأقواله، التي قد تتوافق مع جمهور النحاة أو تخالفهم.. اقتضى كل ذلك أن تجد المكيَّ يجنح أحيانًا إلى ما ذهب إليه أبو حيان، فيختاره ويرجحه.

الضمير في جملة الحال:

وقد وافَقَ المكيُّ أبا حيَّان في الاعتراض على ابن مالك لاستشهاده بقول امرئ القيس[1]:

أتقتُلُـــني، وقـــد شَـــغَفْتُ فؤادَهـــا كمـــا شـــغَفَ المهنـــوءةَ الرجُـــلُ الطـــالي

حيث استشهد بها ابن مالك على أن الجملة الحالية إن لم تحمل ضميرًا يعود على صاحب الحال لزمت الواو وقد، ومثَّل بهذا البيت مع أبيات أخرى غيره.

فاعترض أبو حيان عليه، وقال: "وهذا من المصنف وهم، لأنه لم يعدم الضمير في قوله: «وقد شغفت فؤادها»، فهي جملة حالية، وذو الحال هو ضمير النصف في يقتلني، كأنه قال: أيقتلني شاغفا فؤادها، وقد أنشده قبل على الصواب فيما اجتمع فيه الواو والضمير.

وهذا الذي ذكره المصنف إنما يكون في الفعل الماضي المثبت، فإن كان منفياً فنفيه ب ««ما»»، فإن عريت الجملة من الضمير فلا بد من الواو، نحو: جاء زيد وما طلعت الشمس، وإن كان فيها ضمير جازت الواو، تقول: جاء زيد وما درى كيف جاء، وجاء زيد ما درى كيف جاء"[2].

قال المكيُّ معقبًا على البيت: "وقد استشهد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا البيت في هذا المحل، ثم استشهد به ثانيًا في الجملة الحالية من ضمير صاحب الحال، على لزومها "قد" والواو، وهو سهوٌ منه لوجود الضمير، والله أعلم"[3].

(١) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه، ص١٤٢، الجوهري، الصحاح، ج٢/٧٩٥، وابن مالك، شرح التسهيل، ج٢/ ٣٧١.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٩/١٩١.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/٦٨٩.

التمييز المنتصب بعد الجملة الاسمية:

ومن الأمثلة على موافقة المكي لأبي حيَّان وتأييده له، اعتراضه على ابن مالك في حصره تمييز الجملة في كونه بعد الجملة الفعلية فحسب، موافقًا في اعتراضه ذلك اعتراض أبي حيان..

إذ يقول ابن مالك: "مميز الجملة منصوب منها بفعل يقدر غالبا إسناده إليه مضافا إلى الأول... وقد يكون مميز الجملة بعد فعل ولا يصلح الإسناد إليه، ولا لإيقاعه عليه نحو: امتلأ الكوز ماء، وكفى بالله شهيدًا، وما أحسن الحليم رجلًا. ومن نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[1] وما بعده احترزت بقولي "يقدر غالبًا إسناده إليه"[2].

قال المكي: وهذا -كما سبق- اصطلاحٌ من المصنِّف مخالفٌ لاصطلاح النحاة؛ فإنهم يجعلون نحو: زيدٌ طيبٌ نفسًا، ومسرورٌ قلبًا، من التمييز المنتصِب عن تمام الكلام، وعليه فلا يختصُّ تمييزُ الجملة بما وقَع بعد جملة فعليَّة، كما ذكَر المصنِّف، بل يكون بعدَها وبعد الاسمية كما مثَّلنا، وبعد اسم الفعل، نحو: سُرعانَ ذا إهالة"[3].

وهو بهذا موافقٌ لأبي حيان حيث قال: "وهذا الذي شرطه المصنف في مميز الجملة أن يكون بعد جملة فعلية لم يشترطه النحاة، بل ذلك عندهم يكون بعد جملة فعلية، أو جملة اسمية، أو اسم فعل، فمثل: زيد طيب نفسًا، وأكثر مالًا، ومسرور قلبًا، وممتلئ غضبًا، ومتفقئ شحمًا، وسرعان ذا إهالةً، والزيدان حسان وجوهًا، والزيدون حسنون وجوهًا - كل هذا من قبيل ما انتصب عن الجملة، وهو الذي يعبرون عنه بأنه انتصب عن تمام الكلام.

ولما أخذ المصنف في تمييز الجملة شرط الفعل جعل هذه الأمثلة جميعها من قبيل تمييز المفرد، ولا نعلم له سلفًا في هذا الاصطلاح"[4].

همزة أل التعريف:

ومن الأمثلة على موافقة المكي لأبي حيَّان في اعتراضاته ما ذكَره ابنُ مالك في كَون الهمزة

(١) سورة القمر، آية: ١٢.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٨٣/٢، ٣٨٤.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٧٣٤.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج٢٤١/٩.

في (أل التعريف) همزةَ وَصل، أو همزةَ قطع وُصِلَت، يقول المكي في ذلك: "قال أبو حيَّان: " مذهَب جميع النحويين إلا ابنَ كَيْسان، وهو أن المعرِّف إنما هو اللام، وأما الألِف فهمزةُ وَصْل جيء بها وصلةً للساكن، فكان ينبغي أن تُكسَر لالتقاء الساكِنَين، كسائر همزات الوصل"[(١)]... "وقد طال الكلام في "أل" طولًا زائدًا على الحد، واختلافهم فيما لا يجدي شيئًا؛ لأنه خلاف لا يؤدي نطقًا لفظيًا ولا معنًى كلاميًّا، وإنما ذلك هوسٌ وتضييع ورقٍ ومدادٍ ووقتٍ يسطر ذلك فيه، والخلاف إذا لم يفد اختلافًا في كيفية تركيب أو في معنى يعود إلى أقسام الكلام، ينبغي أن لا يتشاغل به، ومن طلب لوضع المفردات معنًى معقولًا وعلةً تقتضي له خصوصية ذلك اللفظ فهو بمعزل عن العقل"[(٢)].

قال المكي: "ينبغي ألا يتشاغَلَ به؛ فإنه لا يُنتج فائدةً، ولا يترتَّب عليه حكمٌ نحويٌّ"[(٣)].

إيقاع الضمير المنفصل محل الضمير المتصل لغير سبب:

ومن أمثلة ذلك أيضًا أن ابن مالك ذهب إلى أن الضمير المنفصل لا يجوز إيقاعه موقع الضمير المتصل بلا سبب، وأوَّل قول الشاعر[(٤)]:

وما أُصاحبُ من قومٍ فأذكُرُهم إلا يَزيدُهم حبًّا إليَّ هُمُ

على أنه من قبيل الضرورة الشعرية، ولولا ذلك لقال: يزيدونهم. قال ابن مالك: ""وظن بعضهم أن هذا جائزٌ في غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم، فيجعل المتصل – وهو الواو– فاعلًا، والمنفصل توكيدًا، لصح. وهذا وهم لأن ذلك جمعٌ بين ضميرين متصلين، أحدهما فاعلٌ، والآخر مفعولٌ، لمسمًى واحد، وذلك لا يكون في غير فعل قلبي"[(٥)].

قال أبو حيان: "وهذا الذي ظنه هذا الظان صحيحٌ، وما رد به المصنف فاسدٌ ووهمٌ منه؛ لأنه اعتقد أن الفاعل بـ "يزيد" هو المفعول به، وليس كذلك، بل الفاعل بـ "يزيد" هو عائد

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٣/ ٢١٨.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٣/٢٣٠.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٩٢٢ – ٩٢٣.

(٤) بيت من البسيط لزياد بن حَمَل العدوي. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤/٢٣٩، ابن مالك، شرح التسهيل، ١/١٥٦، ابن هشام، أوضح المسالك، ج١/١٠٥.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١/١٥٦.

على قوله: "قوم"، أو على قوله: "حيًا" على ما ثبت في الحماسة[١]. وقوله: "هم" المتصل بـ "يزيد" عائد على من سبق ذكره في الشعر من الذين فارقهم".

ولم يزد المكيُّ شيئًا سوى أن نقل كلام المصنف، ثم أتبعه باعتراض أبي حيان عليه مع تمام التسليم والموافقة له[٢].

مراعاة حال المخبر عنه:

ومن الأمثلة التي وافق المكيُّ بها أبا حيَّان فيما لا خلافَ فيه بينَه وبين ابن مالك؛ إذ يقول المكي[٣] في قول الشاعر[٤]:

أنـــا الرجُـــلُ الضـــربُ الـــذي تَعرِفـــونني خَشـــــاشٌ كـــــرأسِ الحيَّـــــةِ المتوَقِّـــــدِ

فالشاهد في قوله: (تَعرِفونَني) حيث راعى به حالَ المخبَر عنه، وهو (أنا)، ولم يراعِ به حالَ الخبر، وهو (الرجُل)، فيقول: تعرفونه، وتَبِعنا فيما ذكَرْناه فيه ما ذكَره الإمامُ أبو حيَّان رَحِمَهُ اللَّهُ فيه في هذا المحل[٥]. وقد أنشده في باب المعرفة والنكرة (تعرفونه) بضمير الغائب"[٦].

وهذا كثيرٌ في كتاب هداية السبيل[٧].

ثانيًا: المخالفة والاعتراض:

لقد اعترَضَ المكيُّ على أبي حيَّان في كثير من المسائل وخالَفه، ومن هذه الاعتراضات:

مسألة في الاستثناء:

اعتراضُ المكيِّ على قول أبي حيَّان عندما شرحَ قولَ ابن مالك: "إذا انتصبَ لفظًا أو تقديرًا ضميرُ اسمٍ سابقٍ مفتقرٍ لما بعدَه أو ملابسٍ ضميره بجائز العمل فيما قبله غير صلةٍ ولا مشبَّهٍ بها"[٨].

(١) صدره في شرح ديوان الحماسة للتبريزي: لم ألقَ بعدهمُ حيًّا فأَخْبَرُهُم. التبريزي، شرح ديوان الحماسة، ج١٥٣/٢، أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٢٤٨/٢.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٥٤٩ – ٥٥٠.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٧٧٩.

(٤) بيت من بحر الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه ص: ٢٧.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٩٨/٣.

(٦) التذييل والتكميل، ج١٢٤/٢.

(٧) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص١٣٧، ٢٠، ٧٥٢، ٧٦٦، ٧٨٢.

(٨) ابن مالك، التسهيل، ص٨٠.

ويقول أبو حيَّان رَحِمَهُ اللَّهُ: "هو استثناءٌ منقطعٌ؛ لأن ما ذكَر لا يندرِجُ تحتَ قوله: "بجائزِ العملِ فيما قبلَه"[(١)].

وقد خالَفَه المكيُّ في ذلك، وعدَّ الاستثناءَ متصلًا تبَعًا للناظر والمرادي، يقول المكي: "قلتُ: ولا شكَّ أن العواملَ المشتمِلَ عليها قولُه: (غير صلة) إلى آخِر كلامه جائزةٌ العمل فيما قبلَها بذاتها، وأن المصنِّف فرَّق بين العامل الممنوع من العمل فيما قبلَه لذاته، فأخرَجَه من باب الاشتغال، وبين العامل الممنوع من العمل فيما قبلَه لعارضٍ فأدخَلَه فيه، وعلى ذلك فالاستثناءُ متصلٌ قطعًا، وإلى ذلك ذهَب الناظرُ[(٢)] والمراديُّ"[(٣)].

حذف المنفي للاستدلال على صحة حذف الفاعل:

وخالف المكيُّ كذلك أبا حيان في اعتراضه على ابن مالك حين أوردَ بعضَ الشواهد التي فيها حذفٌ لمنفيٍّ عامٍّ مستدِلًّا بها على صحة حذف الفاعل.

ومن تلك الشواهد التي أوردَها ابنُ مالك قولُه تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾[(٤)]. و: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[(٥)]. و: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[(٦)]. وقول الشاعر[(٧)]:

نجــا ســالمٌ والــنفسُ منــه بشِــدقِه ولم يــنجُ إلا جَفْــنَ سَــيفٍ ومِئْــزَرَا

قال ابن مالك: "فإن ظاهره أنه أراد: ولم ينجُ بشيء، فحُذف لدلالة النفي والاستثناء بعده على منفيٍّ عامٍّ للمستثنى وغيره"[(٨)]. وقد اعترض أبو حيَّان على هذه الشواهد قائلًا: "وليست المسألة من باب الآيات الشريفة والبيت؛ لأن المحذوف في الآيتَين الأُولَيين مبتدأ،

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٦/٢٩٨.

(٢) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج٤/١٦٦٧.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٥.

(٤) سورة النساء، آية: ١٥٩.

(٥) سورة مريم، آية: ٧١.

(٦) سورة الصافات، آية: ١٦٤.

(٧) بيت من الطويل اختلف في نسبته، فنسب لحذيفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليين، ج٢/ ٥٥٨، ولسان العرب ج١٣/ ٨٩، ونسب لأبي خراش في الصاحبي ص: ٩٥، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ج٢/ ١٧٥.

(٨) ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢/ ١٧٥.

والمبتدأ يجوز حذفُه إذا دل عليه دليلٌ، فالتقديرُ: وإنْ من أهل الكتاب أحدٌ، وما مِنَّا أحدٌ، وأما: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فليست كالآيتين؛ لأنّ ما بعد إلا هو المبتدأ، وهو قوله: ﴿وَارِدُهَا﴾، لكن من حيث المعنى اشتركت الثلاثةُ في حذف (أحد)، وأما: ما قام وقعد إلا زيد، فهي من باب حذف الفاعل، والفاعل لا يُحذف، فقد تبايَن البابان في المحذوف"[1].

أراد أبو حيان القولَ بأن المحذوفَ هنا ليس الفاعل، وقد رد عليه المكي بأن ابن مالك لم يورِدْها شاهدًا على حذف الفاعل، وإنما استدل بها على صحة حذف المنفي العام إذا دل عليه دليل، حيث يقول المكي: "وهذا عجبٌ منه؛ فإنه لا يمتري أحدٌ له أدْنى ممارسة في تبايُن المسألة، والآيات الشريفة والبيت –فضلًا عن من رسخت قدمه في هذا العلم، وجمع فيه بين الحفظ والفهم، فلا يسع مخالفَه إلا الدخولُ في السلم، لكن لم يخرُج أبو حيان عن مستمر عادته معه سامحه الله.

وتنظير المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ المسألة بالآيات الشريفة والبيت، إنما هو في مجرد حذف منفي عام للمستثنى وغيره، لدلالة النفي والاستثناء عليه."[2].

إعراب "واردها":

وقد خالف المكي أبا حيان في قضية إعرابه كلمة "واردها" في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[3]. فيقول أبو حيان: أما: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فالمبتدأ ما بعد إلا وهو: (وَارِدُهَا)[4]. وقد رد عليه المكي فيقول: "فالمبتدأ ما بعد إلَّا أعجبُ وأعجب؛ إذ هي مساوية للآيتين قبلها في حذف المبتدأ، التقدير: وما منكم أحدٌ. وما بعد إلَّا خبرٌ لمبتدأ محذوف؛ أي: إلا هو واردُها، والجملةُ صفةُ المحذوف"[5].

دخول الباء على القسم بـ"عَمْر":

ومن الأمثلة على مخالفة المكي لأبي حيان واعتراضه عليه أن الباء لا تدخل على "عَمْر" في

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٧/ ١٠٨.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ١٥٦.

(٣) سورة مريم، آية: ٧١.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٧/ ١٠٨.

(٥) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ١٥٧.

القسم، فإذا دخلت لا يكون قسمًا، بل سؤالًا وطلبًا؛ ففي قول الشاعر[1].

رُقـــــيُّ بِعمْـــــرِكُمْ لا تَهْجُرينـــــا ومَنِّينـــــا المِـــــنى ثم امْطُلينـــــا

قال أبو حيَّان: «ليس هذا بقَسَم»[2]. وقد رد عليه المكي مخالفًا له بقوله: "إن أراد عند المغاربة، فمُسَلَّمٌ ولا يضير، وإن أراد مطلقًا، فغيرُ صحيحٍ؛ لاعترافه بأن جماعة من النحويين يسمون ذلك قسَمًا. والمؤلِّف ممن يرى ذلك"[3].

ما في "لبما":

ومنه أيضًا اعتراضه على قول أبي حيان في بيت الشاعر[4]:

فلـــئن صـــرت لا تحـــير جوابًـــا لبمـــا قـــد تـــرى وأنـــت خطيـــب

قال أبو حيان: "

"وما ذهب إليه المؤلف من أن «ما» فيما ذكر كافة، وأنها أحدثت معنى التقليل غير صحيح، بل «ما» في ذلك مصدرية، والباء للسببية المجازية، والمعنى على التكثير لا على التقليل، ونظيره قول الآخر:

فلـــئن فلـــت هـــذيل شـــباه لبمـــا كـــان هـــذيلا يفـــل

والفعل الذي تتعلق به الباء مقدر مما قبلها، والتقدير: لانتفاء إحارتك جوابًا برؤيتك وأنت خطيب، وهن قديمات العهود دوائر برؤيتي تلك الديار، لفلته بما كان يفلها. والسببية ظاهرة في هذا البيت، وأما في البيتين قبله فسبب خرسه بالموت كونه كان خطيبًا في الحياة؛ إذ ينشأ عن الحياة الموت؛ إذ مصير كل حي إلى الممات. وكذلك البيت الثاني، سبب دثور الديار كونها كانت عامرة بأهلها؛ إذ مصير العمران للخراب"[5].

(١) بيت من الوافر لعبيد الله بن قيس الرقيات، ينظر: ديوانه، ص١٣٧، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج١٧٦٩/٤، ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٣٠٨٦/٦.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج١١/ ٣٥٢.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/ ١٣٢٧.

(٤) بيت من الخفيف بلا نسبة. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١٧٢/٣، المرادي، توضيح المقاصد، ٧٧١/٢، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص: ٤٠٨.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٢٧٠/١١.

فردَّ المكي قائلًا: "قلت: وما قاله من أن المعنى على التكثير لا يستقيم إلا على جعل المضارعَ بمعنى الماضي، وأن المرادَ رؤيتُه خطيبًا في حال حياته، وعلى ما قررناه أولًا من أن المراد النظر إلى قبره، والاعتبار والاتعاظ به، وأنه نزل ذلك منزلة الخطابة؛ لأن المقصود من الخطبة والمراد بها الاعتبار والاتعاظ، والمعنى على التقليل كما قاله المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ وهو أوْلى مما قاله أبو حيان، والله أعلم"[(١)].

تثنية ضمير الفاعل المذكر للتوكيد:

ومن الأمثلة على المخالَفة والاعتراض ردُّ المكي على أبي حيَّان في تثنية ضمير الفاعل، ونيابة ذلك عن تكرير الفعل: يقول المكيُّ[(٢)]: "ذهب البغداديون إلى نحو ما ذهب إليه المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ من أن ضميرَ الاثنين يكون للواحد، وقال ابن جني في قول امرئ القيس[(٣)]:

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

"ثُنِّيَ ضميرُ الفاعل، ونابَ ذلك عن تكرير الفعل"[(٤)] وذكر أبو عثمان[(٥)] نحوًا مما ذكَره ابنُ جني، لكنه أوضحه فقال: أصل "قفا": قف قف، وفي كل واحد من الفعلين ضميرٌ، فحُذف الفعلُ الواحدُ، وبَقيَ الفاعل فثَنَّاه، فقال: قِفا. قال أبو حيَّان: "قال بعضُ أصحابنا: وهذا فيه نظرٌ؛ فإنَّ التأكيدَ يُناقِضُه الحذفُ. ألا ترى أن الأخفش زعم أن الذين يقولون: "جاءني الذي ضربت"، ويحذف الضمير العائد لا يقول: جاءني الذي ضربته، والذي يحذف العائد إذا أكد قال: جاءني الذي ضربته نفسه، ولم يكن له بد من الإتيان بالضمير. وهذا حسن وهذا الذي أجازه ابنُ جني والبغداديون وأبو عثمان والمصنِّف فيه هدمٌ للقواعد، وإثباتٌ لأحكام بأشياءَ محتمِلة التأويل[(٦)]".

وقد ردَّ المكيُّ على أبي حيَّان بذِكره عبارة الناظر؛ إذ يقول الناظر رَحِمَهُ اللَّهُ: "ولا يَخْفى أنَّ ما ذكَرَه المصنِّف في الشواهد المذكورة أقْوى مما ذكَرَه الشيخُ وأوْلى"[(٧)].

---

(١) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/ ١٢٥٦ – ١٢٥٧.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٣٦٣ – ٣٦٤.

(٣) مطلع معلقة امرئ القيس المشهورة. ينظر: ديوانه ص: ٢١.

(٤) ابن جني، شرح اللمع في النحو، ص: ١٢٩.

(٥) يعني: المازني. ينظر: المصدر السابق.

(٦) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٢/٩٠.

(٧) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج١/ ٤٢٠.

الجنس في التعريف يفيد الاحتراز:

ومن الأمثلة على المخالَفة والاعتراض اعتراضُ المكي على أبي حيَّان في قوله على ابن مالك؛ إذ يقول ابن مالك: "تصديرُ الحد باللفظ مخرِجٌ للخط ونحوه مما هو كاللفظ في تأدية المعنى"(١). وناقَشَه أبو حيَّان "وهذا ليس بجيد لأن الجنس في الحد لا يؤتى به للاحتراز، لا يقال في قولهم: "الإنسان حيوان ناطق" إنه احترز بـ"حيوان" مما ليس بحيوان"(٢). ورد المكيُّ على أبي حيَّان، واعترض عليه بذِكْر عبارة الناظر فيقول: "فأجابَ الناظرُ(٣) بأن الجنسَ إذا كان أعمَّ من الفَصل مُطلقًا يُذكَرُ لتَقْييد الذات لا للاحتراز، وإذا كان أعمَّ من الفصل من وجهٍ يجوزُ أن يُحتَرَز به، والجنس –الذي هو (اللفظ) هنا– أعمُّ من الفصل الذي هو (الوَضعُ) من وجه؛ لأن (اللفظ) قد يوجَدُ بغير وضعٍ كما في المهمَلات، و(الوضعُ) قد يوجَد بغير (اللفظ) كما في النصب وغيره، فبينَ الجنسِ والفصلِ هنا عمومٌ من وجه. فجاز أن يخرج بالجنس؛ لأنه يُتصوَّر فيه أن يكونَ فَصلًا، بعد جعل الفصل المذكور معه جنسًا. فبهذه الحيثية ساغ فيه ذلك"(٤).

والدارس في كتاب هداية السبيل للمكيِّ يجِدُ هذه الاعتراضاتِ كثيرةً(٥).

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١/ ٤.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج١/ ١٦.

(٣) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج١/ ١٣٢.

(٤) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٤٢ – ٤٣.

(٥) ينظر مثلًا: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٤٥، ٥٢، ٣٦٤، ٤٧١، ٧٠٤، ٩٦٣، ١٤٠٣، ٤٥٧، ٥٣، ١٧٥، ٢٣٥، ٥٥٢، ٦٣١، ٦٧٤، ٨٩٨، ١١١٦، ١١٥٥، ١١٩٧، ١٣٠١، ١٠٥٣، المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٢٥٥ – ٢٥٦، ج٢/ ١٣٧٣ – ١٣٧٣.

ثالثًا: المرادي[1]

ويُعَدُّ المراديُّ من تلاميذ أبي حيَّان، وهو أقلُّ تلاميذه اعتراضًا عليه، وهو من أكثر تلاميذه أيضًا نقلًا عنه، والدارس لكتاب "شرح التسهيل" للمُراديِّ يجِدُ أن كثيرًا من عباراته بلفظ أبي حيَّان في "التذييل والتكميل". وقد لمس المكيُّ شيئًا من ذلك.

وقد عدَّ المكيُّ شرحَ المرادي من شروح التسهيل التي اعتمَد عليها في كتاب "هداية السبيل"، وأورده بعد أبي حيَّان، وقد أكثَرَ المكيُّ من الاقتباس من شرحه، مُستعينًا به في تحرير ما أوْهَمَ من كلام ابن مالك، وتحقيق نسبة الأقوال إلى أصحابها، وناقلًا عنه أقوالَ بعض النحاة الذين لم يرجِع إلى كُتبهم، وتبعًا لما جاء في "هداية السبيل" من أن المكيَّ قصَدَ "الالتقاط من دُرَر فوائدهم، والالتقاط من غُرَر فوائده، مع تصريحه بأن الناظر إليها لا يكمُل له بذلك المطلوبُ، ولا ينتجِزُ له تمامُ المرغوب، فإن موقفَه من المرادي جاء في ثلاث صور:

الأُولى: الاستفادة من شرح التسهيل للمُرادي في تحريره لكلام ابن مالك، أو إضافة إليه، أو رد على النحاة، أو ذِكْر رواية أُخرى لشاهد.

والثانية: ردُّه عليه في بعض آرائه وتقديراته.

والثالثة: استدراكه عليه ما تركه أو فاته سهوًا أو غفلةً.

أولًا: موافقته وتأييده:

تفسير "غالبًا":

لقد وافق المكيُّ المراديَّ في تفسير "غالبًا" من قول ابن مالك عند كلامه عن الاسم المنصوب المتنازَع فيه إذا أُعمل العامل الأول في ضميره؛ إذ يقول ابن مالك: "ولا يحتاج غالبًا إلى تأخيره إلا في باب ظن"[2]. ويقول المكيُّ: "وأشعَرَ قولُه "غالبًا" بأنه قد يحتاجُ إلى تأخيره غيرَ غالب في غير باب "ظن"، وقيَّد المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ذلك في الشرح بكون الحذفِ مُوقعًا في لبسٍ، نحو: استعنتُ

(١) ينظر ترجمته في: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج١/ ٥١٧، السيوطي، حسن المحاضرة، ج١/٥٣٦، حاجي خليفة، سلم الوصول، ج٢/٣٣، الحنبلي، العماد، شذرات الذهب، ج٨/ ٢٧٤، والزركلي، الأعلام، ج٢/ ٢١١.

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ٨٦.

واستعان عليَّ به زيدٌ، كذا فهِم المراديُّ[1] رَحِمَهُ اللَّهُ قولَه: "غالبًا"، وهو مُقتَضى كلام المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ متنًا وشرحًا، وفهِمه السمينُ أنه قد يُحذف ولا يُضمَر متأخرًا في غير الغالب.

وقد تقدَّم أنه أحد المذاهب الثلاثة، وأن ابنَ عصفور قال: إنه أَسَدُّها"[2].

الاعتراض بين العامل ومعموله بجملتين:

وقد وافق المكيُّ المراديَّ وأيَّده في قول ابن مالك. حين مثَّل للاعتراض بين العامل ومعموله بجملتَين بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾[3] حيث فصَلَ بين "أَرْسَلْنَا" ومعموله "بِالْبَيِّنَاتِ" بجُملتَين اعتراضيَّتَين، وقال المراديُّ: وهذا إنما هو على جَعْل الباء متعلِّقةً بـ: "أَرْسَلْنَا"، فذكر المراديُّ أن الجارَّ والمجرورَ في الآية لا يجوز تعلُّقُهما بـ: "أَرْسَلْنَا" للفصَل بينَهما بـ"إلا". وقد أيَّده المكيُّ في قوله؛ وذلك لأن ما قبل: "إلَّا" لا يعمَل فيما بعدَها إلا في ثلاث صور، وليس هذا منها"[4].

مسألة في الاستثناء:

ومن موافقاته له أيضًا ما سبق إيراده عند بيان اعتراض المكي على أبي حيَّان عندما شرحَ قولَ ابن مالك: "إذا انتصبَ لفظًا أو تقديرًا ضميرُ اسمٍ سابقٍ مفتقرٍ لما بعدَه أو ملابسٍ ضميره بجائز العمل فيما قبله غير صلةٍ ولا مشبَّهٍ بها"[5].

حيث قال أبو حيَّان رَحِمَهُ اللَّهُ: "هو استثناءٌ منقطعٌ؛ لأن ما ذكَر لا يندرِجُ تحتَ قوله: "بجائزِ العملِ فيما قبلَه"[6].

فخالفه المكي ذاهبًا إلى ما ذهب إليه المرادي، يقول المكي: "قلتُ: ولا شكَّ أن العواملَ المشتمِلَ عليها قولُه: (غير صلة) إلى آخِر كلامه جائزةُ العمل فيما قبلَها بذاتها، وأن المصنِّف فرَّق بين العامل الممنوع من العمل فيما قبلَه لذاته، فأخرَجَه من باب الاشتغال، وبين العامل

(١) المرادي، شرح التسهيل، ص١٢٢ – أ.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ١٤٨.

(٣) سورة النحل، الآيتان: ٤٣، ٤٤.

(٤) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٧١٠.

(٥) ابن مالك، التسهيل، ص٨٠.

(٦) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٦/ ٢٩٨.

الممنوع من العمل فيما قبلَه لعارضٍ فأدخَلَه فيه، وعلى ذلك فالاستثناءُ متصلٌ قطعًا، وإلى ذلك ذهَب الناظرُ[١] والمراديُّ"[٢].

ثانيًا: مخالفته والاعتراض:

الضمير في قول ابن مالك: "أكثر جمعه وأقله":

اعترض المكيُّ على المرادي في ما ذكَره في تقدير كلام ابن مالك؛ إذ يقول ابنُ مالك[٣]: "وفعلَتْ ونحوه أوْلى من فعلْنَ ونحوه بأكثر جمعه وأقله"، يعني أن إعطاء جمع الكثرة للغائب غيرِ العاقل ما للغائبة أوْلى من إعطاء ما للغائبات، فقولك: الجذوعُ انكسرَتْ أوْلى من قولك: الجذوعُ انكسرْنَ، وكذا إذا كان الضميرُ غيرَ مرفوع، نحو: الجذوعُ كسرتُها، هو أوْلى من: الجذوعُ كسرتُهنَّ، وإلى غير المرفوع أشار المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (ونحوه). وبان بما قررناه أن الضمير في قول المؤلف: "أكثر جمعه" يعود على الغائب غير العاقل، وهو مقتضى كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، وأن الضمير في "وأقله" كذلك، وقد صرح بذلك السمين في شرحه، على تسامح في كلامه. وفي أبي حيان والمرادي[٤]: إعادته في الأول على المؤنث غير العاقل، وفي الثاني على جمعه، وليس بجيد، والله أعلم[٥].

إلحاق القول في العمل بظن من نصب مفعولين:

وقد اعترض المكيُّ على المرادي في قول ابن مالك في إلحاق القول في العمل بظن من نصب مفعولين، ذكَر ابنُ مالك شروطًا خمسةً، وكان منها أن يكون المضارعُ مقصودًا به الحالُ[٦]. وعلى هذا فلا يعمَلُ مقصودًا به الاستقبال. ثم عقَّب عليه المراديُّ بقوله: "ولم يذكُرْه غيرُه -فيما أعلَمُ- بل يظهَرُ أنه يعمَلُ مستقبلًا كقول الشاعر[٧]:

(١) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج٤/١٦٦٧.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٥.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١/ ١٢٩.

(٤) المرادي، شرح التسهيل، ص٤١.

(٥) المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٤٣٦.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢/ ٩٤.

(٧) بيت من الكامل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص٤٢. وينظر: سيبويه، الكتاب، ج١/١٢٤، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤/٣٢٠.

أمـــا الرحيـــلُ فـــدونَ بعـــدِ غـــدٍ فمـــتى تقـــولُ الـــدارَ تجمعُنـــا

وقد ردَّ عليه المكيُّ مُعترِضًا عليه بقوله: "وفيما ادَّعى أنه الظاهر نظرٌ؛ فإنه مبنيٌّ على أن "متى" ظرفٌ لـ"تقول". وقد قال ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول"[2].

ثالثًا: الاستدراك:

الانتباه إلى غريب الأدلة والشواهد وبيانها:

قد يعد من الاستدراكات العامة على المرادي وغيره ما حزن المكي لأجله بعد الفراغ من الحديث عن أبي حيان وشرحه؛ حيث يقول: "ثمَّ تداوَلَ شرحَه -أي: شرحَ أبي حيَّان- جماعةٌ من تلامذته... وهذه الشُّروح فيها لطالبِ هذا الفنِّ مَقنَعٌ، بل ليس للزيادة على ما فيها مَطمَعٌ، إلَّا أنَّ الناظرَ إليها، والمعوِّلَ في فَهْم مسائلِ هذا الكتاب عليها، لا يُكمَلُ له بذلك المطلوبُ، ولا ينتَجِزُ له تمامُ المرغوب، لما عُلِم أن كلَّ مسألة من هذا الفنِّ مُفتقِرةٌ غالبًا إلى دليلٍ من شاهدٍ، أو تمثيلٍ. وقد أهملَ كلٌّ منهم -رحمهم الله- التَّنبيهَ على غريب الأدلَّة... فيَصير النَّاظر في ذلك حيرانَ... إذ ليس في ذلك بخصوصه مصنَّفٌ يُرجَع إليه... وقد تعرَّض ابنُ عَقيل لذلك قليلًا، ولكنه لم يَشفِ غليلًا[3]".

جعل الواوِ التالي لها كمجرور بـ"مع":

استدرَكَ المكيُّ في باب المفعول معه على ابن مالك وعلى مَن جاء بعده —ومنهم المرادي- إغفالَهم وسهوَهم عن اعتبار الواو لمجرور بـ(مع)؛ إذ يقول ابن مالك: "وفي اللفظ كمنصوبِ مُعدَّى الهمزة (بإضافة منصوب إلى مُعدَّى)، وقد نبَّهَ بذلك على أن الواو مُعدِّية لما قبلَها من العوامل إلى المنصوب بعدَها، كما تُعدِّي الهمزة ما قبلَها إلى ما بعدَها، فيُنصَب ما بعد الواو بما قبلَها فعلًا كان، نحو: سرتُ والنيلَ، أو اسمًا عاملًا عملَه، نحو: "عرفتُ استواءَ الماء والخشبة[4]، والناقة متروكة وفصيلها، وأنا سائر والنيل.

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/٦٦.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص١٦٣٩.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٢-٣ من مقدمة كتابه.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢/ ٢٤٨.

هذا معنى ما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، والمراديُّ[1]، وابنُ عَقيل، والسمين. وعندي أنَّه فصلٌ ثانٍ يخرج به المعطوف بالواو التي بمعنى (مع) بعدما لا يُفهَم المشاركة، نحو قولهم: كل رجلٍ وضيعتُه، وقول الشاعر[2]:

تمنَّوْا ليَ الموتَ الذي يَشعَبُ الفَتى وكلُّ امرئٍ والموتُ يَلتَقيانِ[3]

فإن الواوَ في ذلك جعلت التاليَ لها مجرورَ بـ(مع)، ولم تجعله في اللفظ كمنصوب معدَّى الهمزة. وليس في الحد ما يخرجُ به ما ذكَرْناه إلا هذا الفصل الأخير، والعجب من المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ مع عِظَم شأنه، ومَزيد إتقانه حيث لم يتنبَّهْ لذلك هو ومَن بعده[4]. فهذا يعد استدراكًا على النحاة وشراح التسهيل عمومًا، والمرادي –لأنه منهم، ومدار البحث هنا عليه– خصوصًا.

(١) المرادي، شرح التسهيل، ص١٤٢.

(٢) بيت من الطويل نسبه العيني في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ٥١٦)، والأزهري في شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٢٢٨) للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج٢/ ٤٣، وشرح الأشموني، ج١/ ٢١٧ ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص١٨٠.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٣٩٢ – ٣٩٣.

رابعًا: السَّمينُ الحَلبيُّ (ت ٧٥٦ هـ)

السمينُ هو أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ محمدِ بنِ مسعودٍ، كُنيتُه أبو العباس، ويُلقَّب بشهابِ الدين، أو الشهاب الحَلَبي، المعروف بالنحو، أو السمين الحلبي، وهذا هو أشهرُ ألقابه[١].

وكتابه شرح التسهيل هو الذي يتعلق به موضوعنا الآن. وهو أحدُ الشروح التي صرَّح المكيُّ باعتماده عليها في مقدمة كتابه "هداية السبيل"، ولكنَّ تردُّدَ ذِكرِه فيه ليس كثيرًا، وبما أن الكتاب مفقودٌ -حسبَ علمي-؛ فإن دراستي تعتمِد على المواضع التي صرَّح فيها المكيُّ بالأخْذ عن السمين، ومع افتراضي أن المكيَّ قد اقتبَس بعضَ النصوص من هذا الشرح دونَ عَزْوٍ، كما هي عادتُه مع غيره من الكتب، فأنا لا أستطيعُ تحديدَها، طالما أنه ليس بيدي نُسخةٌ منه، وبدراسة تلك المواضع التي وقَعَ فيها التصريحُ باسم السمين يمكن تقسيم تلك المواضع إلى ما يلي:

أولًا: الموافقة والتأييد:

السمين الحلبي شأنه شأن غيره من الشُّرَّاح الذين نقل عنهم المكيُّ، وتارة يوافقهم وتارة يخالفهم، وقد وقفنا في كتاب الهداية على بعض المواقف التي وافق فيها المكيُّ السمينَ الحلبيَّ. ومنها:

باب التنازع:

أيَّد المكيُّ شرحَ المرادي لقول ابن مالك -في باب التنازع-: "ولا يحتاج غالبًا إلى تأخيرِهِ إلا في بابِ "ظنَّ")، قال المكي: "وأشعَرَ قولُه "غالبًا" بأنه قد يحتاجُ إلى تأخيره غيرَ غالب في غير باب "ظن"، وقيَّد المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ذلك في الشرح بكون الحذفِ مُوقعًا في لبسٍ، نحو: استعنتُ واستعان عليَّ به زيدٌ، كذا فهِم المراديُّ[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ قولَه: "غالبًا"، وهو مُقتَضى كلام المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ متنًا وشرحًا، وفهِمه السمينُ أنه قد يُحذف ولا يُضمَر متأخرًا في غير الغالب. وقد تقدَّم أنه أحد المذاهب الثلاثة، وأن ابنَ عصفور قال: إنه أَسَدُّها"[٣].

---

(١) ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج١/١٥٢، السيوطي، بغية الوعاة، ٤٠٢/١، حسن المحاضرة، ج٥٣٦/١، حاجي خليفة، سلم الوصول، ج٢٦٨/١، الزركلي، الأعلام، ج٢٧٤/١.

(٢) المرادي، شرح التسهيل، ص١٢٢ - أ.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ١٤٨.

تقديم المفعول على الفعل:

وفي تقديم المفعول وتأخره عن الفعل استعان المكي بقول السمين في تفسيره لقول ابن مالك: "يجب تأخير منصوب الفعل إن كان "أنَّ" مشددة أو مخففة، وتقديمه إن تضمن معنى استفهام أو شرط، أو أضيف إلى ما تضمنهما أو نصبه جواب "إما" ويجوز في غير ذلك إن علم النصب تأخير الفعل، غير تعجبي، ولا موصول به حرف"(١).

قال المكي: "وصرح السمين رَحِمَهُ اللَّهُ ببقاء قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ "موصول به بحرف" على إطلاقه؛ فقال: "أي: ناصبًا كان –يعني كما مثَّل– أو غير ناصب، نحو: يعجبني ما تضربُ زيدًا".

قال السمين رَحِمَهُ اللَّهُ: واحترز بقوله: "حرف" من الموصول به اسم؛ فإنه يجوز تقديم منصوب الفعل عليه، نحو: جاء الذي زيدًا ضرب غلامُهُ"(٢).

وفي الحديث في باب الحال، اعتمد المكي على تفسير السمين لقول ابن مالك: "واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالبًا"(٣).

قال المكي: "قوله: غالبًا، لم يبين في الشرح ما أراد به. وقال السمين: فيه تنبيه على أن أفعل التفضيل قد لا يتوسط بين الحالين؛ بل يتقدم عليهما، نحو: هذا أطيب بسرًا منه رطبًا، وقد يتأخر، نحو: هذا بُسرًا رطبًا أطيب منه، ولكنه غير مسموع"(٤).

ثانيًا: المخالفة والاعتراض:

أصل: "كما":

قال ابنُ مالكٍ في باب حروف الجر: "وربما نصبَت حينئذ –يعني الكاف المكفوفة بما– مضارعًا، لا لأنَّ الأصلَ "كيما"، وإنْ وَلِيَ رُبما اسمٌ مرفوعٌ، فهو مبتدأٌ بعدَه خبرُه، لا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، و"ما" ذكَرَها موصوفةً بهما، خلافًا لأبي عليٍّ في المسألَتَين"(٥). وقد جعل السمينُ مقصودَ ابنِ مالك بالمسألَتَين كون الاسم بعد ربما مبتدأً لا خبرًا، وكون "ما" زائدةً لا نكرةً

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٨٤.

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٨٠.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص:١١٠.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/٦٢٢.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣/١٦٩.

موصوفةً، وخالَفَه المكيُّ فجعَلَ هاتَين المسألَتَين مسألةً واحدةً، وأما المسألةُ الأُخرى فهي كونُ "كما" الناصبة للفعل المضارع تتكونُ من الكاف، و"ما" الكافة، وليس أصلُها كيما، فحُذفت ياؤُها. قال المكيُّ مُعقِّبًا على رأي السمين: "وهذا عجيبٌ منه رَحِمَهُ اللَّهُ، وما حكَيْناه أولًا في تفسير المسألَتَين هو الصواب، وعليه اقتَصَر المراديُّ وابنُ عَقيل وغيرهما، والله أعلم[1].

القسم بـ: "من الله":

قال ابن مالك في باب القسم: "وشذَّ فيه: من الله"[2] وضبط السمين "من" بضم الميم، فتعقبه المكي بقوله: "والظاهر أنه لا فرق بين كونها مضمومة الميم ومكسورتها؛ لذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ اختصاص المسكورة والمضمومة بالرب، فدل على أن دخولها مكسورة الميم أو مضمومتها على غير الربِّ شاذ"[3].

ثالثًا: الاستدراك:

جعل الواو ما بعدها كمجرور بـ"مع":

استدرَكَ المكيُّ في باب المفعول معه على ابن مالك، وعلى مَن جاء بعدَه إغفالَهم وسهوَهم عن اعتبار الواو لمجرورٍ بـ(مع)؛ إذ يقولُ ابنُ مالك: "وفي اللفظ كمنصوب مُعدَّى الهمزة (بإضافة منصوب على مُعدَّى)، وقد نبَّه بذلك على أن الواو مُعدِّيةٌ لما قبلَها من العوامل إلى المنصوب بعدها، كما تُعدِّي الهمزةُ ما قبلَها إلى ما بعدَها، فيُنصَب ما بعد الواو بما قبلَها فعلًا كان، نحو: سرتُ والنيلَ، أو اسمًا عاملًا عملَه، نحو: "عرفتُ استواءَ الماء والخشبة[4]".... قال المكي: "هذا معنى ما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، والمراديُّ، وابنُ عَقيلٍ، والسمينُ. وعندي: أنه فصلٌ ثانٍ يخرجُ به المعطوفُ بالواو التي بمعنى (مع) بعدما لا يُفهَم المشاركة، نحو قولهم: كل رجلٍ وضيعتُه، وقول الشاعر[5]:

تمنَّوْا ليَ الموتَ الذي يَشعَبُ الفَتى ... وكلُّ امرئٍ والموتُ يَلتَقيانِ

(١) عبد العزيز المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/١٢٦١.

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٤٤.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ١١٧١.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢/ ٢٤٨.

(٥) بيت من الطويل نسبه العيني في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ٥١٦)، والأزهري في شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٢٢٨) للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه.

فإنَّ الواوَ في ذلك جعَلَت التاليَ لها المجرورَ بـ(مع)، ولم تجعله في اللفظ كمنصوب مُعدَّى الهمزة. وليس في الحدِّ ما يخرجُ به ما ذكَرْناه إلا هذا الفصل الأخير، والعجبُ من المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ مع عِظَم شأنه، ومَزيد إتقانه، حيث لم يتنبَّه لذلك هو ومَن بعده[1]".

قيام المضاف مقام المضاف إليه في التذكير والتأنيث:

يقول ابن مالك في حديثه عن قيام المضاف مَقامَ المضاف إليه: "وفي قيامه مَقامَه في التذكير والتأنيث وجهانِ"[2]. وقد علَّق المكيُّ على ذلك باعتبار أن ابنَ مالك في ذِكْر القاعدة دونَ تمثيلٍ أو تعليقٍ، ودونَ بيان الوجهَين اللَّذَين يصِحُّ معَهما قيامُ المضاف مَقامَ المضاف إليه في التذكير والتأنيث، فقال المكيُّ: "هكذا وقع في بعض النُّسَخ، وعليه تَضبيبٌ، ولم يثبُت ذلك في شرح المصنِّف، ولا في الناظر، ولا في المراديِّ، ولا في الدَّماميني، ولا في ابن عَقيل. وثبَت في السمين، وتكلَّم عليه بخلاف مُقتضاه، والظاهر أن المصنِّف حذَفَه[3].

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٣٩٢ – ٣٩٣.

(٢) ابن مالك، التسهيل، ص١٦٠.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤/ ١٤٥٥.

خامسًا: ابن عَقيل (ت ٧٦٩ هـ)[١]

هو بَهاءُ الدين عبدُ الله برُ عبدِ الرحمن بنِ عبدِ الله بنِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عَقيل القُرَشيُّ الهاشميُّ العَقيلي كان قاضيَ القُضاة وإمامَ النُّحاة في عصره.

وقد ألَّف ابنُ عَقيل كثيرًا من المؤلَّفات، منها التفسير، غير أنه وصل فيه إلى نهاية آل عمران، ومختصر الشرح الكبير، والجامع النفيس في الفقه، وشرح ألفية ابن مالك.

غير أن أشهر مصنفاته كتاب المساعِد على تسهيل الفوائد؛ إذ عدَّه المكيُّ من الكتب التي اعتمد عليها في "هداية السبيل". وقد أكثر المكيُّ من الإفادة من كتاب "المساعِد على تسهيل الفوائد" لابن عَقيل، واعتمد عليه في كثيرٍ من المواضع من شرحه "هداية السبيل"، وقد ظهَرَ إعجابُه بشرح ابن عَقيل، وتفضيله له على باقي الشُّروح، وكان قد أشار إلى ذلك في مقدِّمة شرحه؛ إذ يقول: "وهذه الشُّروح فيها لطالب هذا الفنِّ مَقنَعٌ، بل ليس للزيادة على ما فيها مَطمَعٌ...، وقد أهمل كلٌّ منهم – رحمهم الله– التَّنبيهَ على غريب الأدلة...، فيصيرُ النَّاظرُ في ذلك حيرانَ...؛ إذ ليس في ذلك بخصوصه مصنَّف يُرجَع إليه...، وقد تعرَّض ابنُ عَقيل لذلك قليلًا، ولكنه لم يَشفِ غَليلًا"[٢]. وقد كان المكيُّ يُصرِّحُ بالنَّقْل عنه في كثير من المواضِع، ويُغفل التَّصريحَ في بعض المواضِع.

أولًا: الموافقة والتأييد:

الاستغناء عن المضاف الثاني والثالث:

وافَقَ المكيُّ ابنَ عَقيل في النَّقل عن ابن مالك حيث قال: "وقد يُستَغْنى بِمُضافٍ إلى مُضافٍ إلى مُضَافٍ إلى رَابعٍ عن الثَّاني والثَّالثِ"[٣]. فقال المكيُّ: "ثبَت في نسخة الدَّماميني (بِمُضافٍ إلى مُضَافٍ إلى رابعٍ) من غير تَكرير (إلى مُضافٍ)، وانتقَد ذلك. وثبَت في ابن عَقيل مُكرَّرًا[٤]، وهو الصَّوابُ، وبه يطابق ما مثَّلوا به، وهو ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ

(١) ينظر ترجمته في: ابن الملقن، العقد المذهب، ص: ٤٠٩، وابن الجزري، غاية النهاية، ج١/ ٤٢٨، وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج٣/ ٤٢-٤٤، السيوطي، بغية الوعاة، ج٢/ ٤٧، حاجي خليفة، سلم الوصول، ج٢/٢١٥، الزركلي، الأعلام، ج٤/٩٦.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ص٢-٣ من مقدمة كتابه.

(٣) تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ابن مالك، ص١٦٠.

(٤) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج٢/٣٦٥.

﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾؛ أي: من أثر حافر فرس الرسول، ففيه أربعة أسماء متضايفات"[1].

أصل: "كما":

قال ابنُ مالكٍ في باب حروف الجر: "وربما نصبَت حينئذ -يعني الكاف المكفوفة بما- مضارعًا، لا لأنَّ الأصلَ "كيما"، وإنْ وَليَ رُبما اسمٌ مرفوعٌ، فهو مبتدأٌ بعدَه خبرُه، لا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، و"ما" ذكَرَها موصوفةً بهما، خلافًا لأبي عليٍّ في المسألَتَين"[2]. جعل السمينُ مقصودَ ابنِ مالك بالمسألَتَين كون الاسم بعد ربما مبتدأً لا خبرًا، وكون "ما" زائدةً لا نكرةً موصوفةً، وخالَفَه المكيُّ فجعَلَ هاتَين المسألَتَين مسألةً واحدةً، وأما المسألةُ الأُخرى فهي كونُ "كما" الناصبة للفعل المضارع تتكونُ من الكاف، و"ما" الكافة، وليس أصلُها كيما، فحُذفت ياؤُها. قال المكيُّ مُعقِّبًا على رأي السمين: "وهذا عجيبٌ منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما حكَيْناه أولًا في تفسير المسألَتَين هو الصواب، وعليه اقتَصَر المراديُّ وابنُ عَقيل[3] وغيرهما، والله أعلم[4].

المضارع لفظًا الماضي معنى بعد "لبما":

وافَقَ المكيُّ على تمثيلِ ابنِ مالك وابنِ عَقيل "للمُضارع لَفظًا، الماضي معنًى الذي يَلي (لَبِمَا) بقول الشَّاعر[5]:

فلَئِنْ تَغَيَّرَ ما عَهِدْتُ وأصبحَتْ ... صَدَقتْ فلا بذلٌ ولا ميسورُ

لَبِمَا يُساعفُ في اللقاءِ وليُّها ... فَرِحٌ بقُربِ لِقائِها مَسرورُ

جاعًلا هذا التَّمثيلَ أوْلى ممَّا مثَّلَ به الدَّماميني. وذاكرًا تعليلَه لذلك؛ حيث قال: وهو أولى؛ فإنه تقدم أن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما ذكر أن "ما" الكافة تحدث في الباء معنى رُبَّما، قال: وقد مع المضارع تفيد هذا المعنى، فقد يقال: إن معنى "ربما" مستفاد من "قد""[6].

---

(١) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص١٤٥٩.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١٦٩/٣.

(٣) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج٢٨٢/٢.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١٢٦١/٣.

(٥) بيتان من الكامل، بلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٢٣)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٣١١٧)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٤٨٨).

(٦) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص١٣٥٨.

ثانيًا: المخالفة والاعتراض:

تقدم المستثنى على المستثنى منه:

قال ابنُ مالك في باب المستَثْنى: "ولا يَتَقدَّمُ دونَ شُذوذٍ المسْتَثْنى على المسْتَثْنى منه والمنْسُوبِ إليه معًا، بل على أحدِهِما، وما شذَّ مِن ذلك لا يُقَاسُ عَليهِ، خِلَافًا للكِسَائيِّ"[(١)].

شرح المكيُّ قولَه السَّابقَ، ومَثَّلَ على امتناع تقديم المستَثْنى على المستَثْنَى منه، وعلى المنسوب إليه مَعًا بعدم جواز القول: "إِلَّا زَيْدًا قامَ القَوْمُ"، و"إِلَّا زَيْدًا ضَرَبتُ القَوْمَ". وأنَّ ما ورَدَ من ذلك من كلام العرب فهو شذوذٌ. وأنَّه يجوزُ تقدُّم المستَثْنى على المستَثْنى منه وَحدَهُ دونَ المنسوبِ إليه، وعلى جواز تقدُّم المستَثْنى على المنسوب إلى المستَثْنى منه وَحدَهُ دونَ المستَثْنَى منه.

وقد خالف بذلك ما قاله ابنُ عَقيل الذي قال: "يظهَر من كلام المصنف منعُ: القومُ إِلَّا زَيدًا قَامُوا؛ إذ هو مُستَثنًى من الضمير، لكنه مثَّل في الشَّرح للجائز بقوله: إِلَّا زَيْدًا القومُ، والقومُ إِلَّا زَيدًا ذاهبون، مع أنَّه مُستَثنًى من الضَّمير المستكِنِّ في (ذاهبون)، اللَّهمَّ إِلَّا أنْ يجعلَ المستَثْنى منه الظَّاهر، فينبغي جوازُه، ويكون مِثالًا لتقدُّم المستَثْنى على المنسوب إلى المستَثْنى منه، وتأخُّره عنه. وفي توسُّط المستَثْنى بين جُزْءَيْ كلام المتقدِّم على المستَثْنى منه..."[(٢)]، وقد ردَّ عليه المكيُّ بقوله: "والعَجَبُ منه رَحِمَهُ اللَّهُ حيث جزَم بأنَّ (إِلَّا زَيْدًا) من قول القائل: القومُ إِلَّا زَيدًا ذاهبون. مُستَثنًى من الضَّمير المستَتِر في (ذاهبون)، وقوله: "اللَّهمَّ إِلَّا أنْ يجعل المستَثْنى منه الظَّاهر، فينبَغي جوازُه، ويكون ذلك مثالًا لتقدُّم المستَثْنى على المنسوب إلى المستَثْنى منه، وتأخُّره عنه" مع قول ابن مالك بعد ذلك: (بل على أَحَدِهِما)؛ فإنَّ أحدَ شِقَّيْه مُقتَضٍ لكون الاستثناء من الظَّاهر لا من الضَّمير المنسوب، ثمَّ تصريحُه بعد ذلك بأنَّه إذا توسَّط المستَثْنى بين شيئين صالحين للاستثناء مِن كلٍّ منهما، فالأوَّلُ بالاستثناء منه أوْلى من الثَّاني، والله أعلم..."[(٣)].

تمييز العدد المركب بـ"مائة":

اعترَضَ أبو حيَّان على ابن مالك تجويزَه تمييزَ المركَّب بـ"مائة" بناءً على حديث جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "كُنَّا

(١) تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ابن مالك، ص١٠٢.

(٢) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج١/٥٦٨.

(٣) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٤٧٢-٤٧٣.

خمسَ عشْرةَ مِائةً"[(١)]، وحديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "كُنَّا يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائةً"[(٢)]، فقال أبو حيَّان: "يحتاجُ في ذلك إلى صحَّة نقْل...، وما أظنُّ هذا الرجُل أخذَ هذا الحُكمَ ولا بَناه إلَّا على ما رُويَ من حديث جابرٍ والبراءِ؛ فإنَّ عادَتَه ذلك"[(٣)]، وشابَهَ ابنُ عَقيل أبا حيَّان في موقفِه من الحديثَين، فبعدَ أنْ ذكَرَ الحديثَين قال: "فيُحتَمَل أن يكونَ من لفظ الراوي عنهما، ممَّن لا يُتقِن العربيةَ"[(٤)]، ردَّ المكيُّ بقوله: "وأما قولُ ابن عَقيل –بعد ذِكْر حديث جابرٍ وحديث البَراء– فكلامٌ لا يَنبَغي ذِكرُه لتأْديتِه إلى دفعِ كلامِ أصْحاب النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمتَّفَق على فَصاحَتهم وعَدالَتهم، والأخْذ بما قالوه، ولعلَّه أخذَ ذلك من كلام أبي حيَّان، وهو من جملة إفراطه في تحامُله وحَسَده للمؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ"[(٥)].

ثالثًا: الاستدراك:

جعل الواو ما بعدها كمجرور بـ:"مع":

استدرَكَ المكيُّ في باب المفعول معه على ابن مالكٍ، وعلى مَن جاء بعدَه إغفالَهم وسهوَهم عن اعتبار الواو لمجرورٍ بـ(مع)؛ إذ يقولُ ابنُ مالك: "وفي اللفظ كمنصوب مُعدَّى الهمزة (بإضافة منصوب على مُعدى)، وقد نبَّه بذلك على أن الواوَ مُعدِّية لما قبلَها من العوامل إلى المنصوب بعدَها، كما تُعدِّي الهمزةُ ما قبلَها إلى ما بعدَها، فيُنصَب ما بعدَ الواو بما قبلَها فعلًا كان، نحو: سرتُ والنيلَ، أو اسمًا عاملًا عمَلَه، نحو: "عرفتُ استواءَ الماء والخشبة[(٦)]".

قال المكي: "وهذا معنى كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ والمراديُّ، وابنُ عَقيل[(٧)]، والسمينُ. وعندي أنه فصلٌ ثانٍ يخرجُ به المعطوفُ بالواو التي بمعنى (مع) بعدما لا يُفهَم المشاركةُ، نحو قولهم: كل رجلٍ وضيعتُه، وقول الشاعر[(٨)]:

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ج٤، ص: ١٩٣، برقم: (٣٥٧٦)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال، ج٣، ص: ١٤٨٤، برقم: (١٨٥٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ج٤، ص١٩٣، برقم: (٣٥٧٧).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيَّان، ج٩، ص: ٣٤٢.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ج٢، ص٨٩.

(٥) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٧٩٥.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١ج٢/ ٨٧٨٢٤٨.

(٧) ابن عقيل، المساعد، ج١/٥٣٩.

(٨) بيت من الطويل نسبه العيني في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ٥١٦)، والأزهري في شرح

تمنَّـوْا ليَ المـوتَ الـذي يَشـعَبُ الفَـتى وكـــلُّ امـــرئٍ والمـــوتُ يَلتَقيـــانِ

فإن الواوَ في ذلك جعلَت التاليَ لها المجرورَ بـ (مع)، ولم تجعله في اللفظ كمنصوب مُعدَّى الهمزة. وليس في الحدِّ ما يخرجُ به ما ذكَرْناه إلا هذا الفصل الأخير، والعجبُ من المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ مع عِظَم شأنه، ومَزيد إتقانه حيث لم يتنبَّه لذلك هو ومَن بعده[1].

= التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٢٢٨) للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه.

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٣٩٢ – ٣٩٣.

سادسًا: البدرُ الدَّماميني (ت ٨٢٧ هـ)[١]

هو: بدر الدين، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني.

أفاد المكيُّ من شرح "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" للدَّماميني؛ فقد استشهَدَ به في مواضعَ عدَّة من شرحه، وعارَضَه في بعض آرائه، وأيَّد بعضَها، وقد تبايَنَ نقلُه عن الدَّماميني بشكل كبير؛ إذ لا نجِدُ في مجلَّده الأوَّل أو الثَّاني من الجزء الثَّاني من شرحه ذِكرًا لشرح الدَّماميني، واقتصَرَ على نقْل كلام الدَّماميني في هذين المجلَّدين على ما ورَدَ في كتاب تُحفة الغريب، وشرح الدَّماميني على المغْني، أمَّا في مجلَّده الثَّالث والرَّابع من الجزء الثَّاني من شرحه؛ فإنَّه أكثَرَ من الإشارة إلى شَرح الدَّماميني للتسهيل، وعرض لآرائه، أو معارضته، أو تأييده.

أولًا: الموافقة والتأييد:

ظروف لازمت الإضافة:

ذكَر ابنُ مالكٍ في باب الإضافة ظروفًا لازمَت الإضافةَ لفظًا ومعنًى، وذكَر منها (ذو وفروعه)، فقال: "ولا يُضَفْنَ إلَّا إلى اسمِ جِنْسٍ ظاهِرٍ"[٢]. وقد بيَّنَ المكيُّ قولَه: "ولا يُضَفْنَ إلَّا إلى اسمِ جنسٍ"، وقال في شرحه (ظاهر): "غير مُضمَر"، وأورَدَ شرحَ الدَّماميني بعد ذلك؛ إذ يقول: "واعلَمْ أنَّ المرادَ باسمِ الجنسِ ما يُقابِلُ الصِّفةَ، ولهذا صحَّ قولُه بعد ذلك: (ظاهِرًا)، فلا يُقال: ذو عَاقِلٍ، لأنَّ وَضعَ (ذِي) لأنْ يُتوصَّل بها إلى الوصفِ بما لا يَجوزُ أنْ يكونَ صفةً، فإذا كان تاليها يجوزُ كونُه صفةً لم يكُنْ لدُخولها فائدةٌ"[٣].

من معاني حرف الجر "من":

قال ابنُ مالكٍ في معنى (مِنْ) في باب حروف الجرِّ سِوى المستَثْنى بها: "وهِي لابتداءِ الغايةِ مُطْلقًا على الأصَحِّ"[٤]. ثمَّ أورَدَ المكيُّ شرحَ الدَّماميني، فقال: "أقولُ: قال الدَّماميني: والمرادُ بالغاية في هذا، وفي

(١) ينظر ترجمته في: السيوطي، حسن المحاضرة، ج١/ ٥٣٨، التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: ٤٨٨، حاجي خليفة، سلم الوصول، ج٣/٦٤، الزركلي، الأعلام، ج٦/٥٧.

(٢) تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ابن مالك، ص١٥٧.

(٣) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص١٤١٠.

(٤) تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ابن مالك، ص١٤٤.

قولهم: انتهاءُ الغاية: جميعُ المسافة؛ إذ المعنى ابتداءُ النِّهاية، وانتهاءُ النِّهاية"[١].

المقسم عليه جملة مؤكدة ولا يشترط الخبرية:

ذكَر ابنُ مالكٍ في باب القَسَم قولَه: "المقسَم عليه جملةٌ مُؤَكَّدةٌ بالقَسَمِ"[٢]. شرحَ المكيُّ قولَ ابنِ مالكٍ بقولِ الدَّماميني، فقال: "أقولُ: قال الدَّماميني: ولم يقُل: خبريَّة، كما قال غيرُه؛ لأنَّه يَرى من جملة ذلك نحو[٣]:

بربــك هــل ضــممت إليــك ليلــى قُبَيــل الصــبح أو قبَّلــت فاهــا"[٤]

حذف التاء من المضاف:

ذكر ابنُ مالكٍ في باب الإضافةِ أنَّ الإضافةَ ثلاثةُ أقْسامٍ: قِسمٌ بمعنى (في)، وقِسمٌ بمعنى (مِن)، وقِسمٌ بمعنى (اللَّام)، وأنَّ المضافَ يُزال منه التَّنوينُ عند الإضافة، وتُزال النُّونُ في المثنَّى والجمع، ثمَّ قال: "وقد تُزال منه تاءُ التَّأنيث، إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ"[٥]. ثمَّ استشهَدَ المكيُّ بتوضيح الدَّماميني في شرح قولِ ابنِ مالكٍ، فقال: "قال الدَّماميني في القصريات: يُقال: هذه عُذْرَتُها، وهو أبو عُذْرها؛ إذ أضافوا إليها حَذَفوا التَّاء"[٦].

اعتماد فصلٍ أثبته الدماميني دون غيره:

قال ابنُ مالكٍ: "فَصْلٌ: قد يَلي -عِندَ غَيرِ المبَرِّد- لولا الامتناعيَّةَ الضَّميرُ الموضُوعُ للنَّصبِ والجَرِّ"[٧]، فقال المكيُّ: "أقولُ: ثبت (فَصْلٌ) هكذا في ابتداء هذا الكلام في نُسخة الدَّماميني رَحِمَهُ اللَّهُ وهو أنسبُ ممَّا في غالب النُّسَخ من حَذفه"[٨].

---

(١) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص١١٤٩.

(٢) تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ابن مالك، ص١٥٢.

(٣) بيت من الوافر لمجنون ليلى في ديوانه ص: ٢٢٢.

(٤) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص١٣٣٦.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ابن مالك، ص١٥٥.

(٦) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص١٣٧٧.

(٧) تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ابن مالك، ص١٤٨.

(٨) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص١٢٨٢.

ثانيًا: المخالفة والاعتراض:

نصب كاف كما في الفعل المضارع:

عارَض المكيُّ الدَّماميَّ في نَصْب (الكاف) في (كما) للفعل المضارع؛ إذ قال الدَّماميني: "ويَلزَم على قول المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أن يعمَلَ عاملُ الاسم في الفعل، وهو محذورٌ عندهم..."، فردَّ المكيُّ عليه بقوله: "وهو سهوٌ؛ لأنَّ الكافَ العاملةَ في الفعل على رأي المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هي المكفوفةُ، وليست عاملةً في الاسم لكَفِّها عن العمل بـ(ما)؛ ولذلك قيَّد المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ نصبَها للمضارع"[1].

النذر والقسم:

أوردَ المكيُّ شرحَ الدَّماميني في باب القَسَم لقول ابنِ مالكٍ: "وقد يُبْتَدأُ بالنَّذرِ قَسَمًا"[2]. فقال: "أقولُ: قال الدَّماميُّ: معنى كلامِه أنَّه قد تُقدَّمُ بين يدَيِ الكلام المقصودِ لِذاته جملةُ النَّذْرِ قَسَمًا، فيُجاب بما يُجاب بهِ القَسَمُ، وليس المرادُ بالابتداءِ صاحبَ الخبر؛ لأنَّ النَّذرَ هو مجموعُ الجُملة، والمبتدأُ جُزؤُها، ومثل ذلك هو وغيره بقوله[3]:

عَلَـــيَّ إلى البَيـــتِ المحَـــرَّمِ حَجَّـــةٌ ... أُوَافِي بِهـــا نَـــذْرًا وَلَمْ أَنْتَعِـــلْ نَعْـــلا

لَقَـــدْ مَنَحَـــتْ لَيلـــى المِـــودَّةَ غَيْرَنَـــا ... وإنَّ لهـــا مِنَّـــا المِـــوَدَّةَ والبَـــذْلا

وقد اعترض المكيُّ على شرح الدَّماميني بأمرَيْن:

الأوَّل: قولُه: (ليس المرادُ بالابتداء صاحبَ الخبر)، فقال المكيُّ: الأَوْلى إبقاءُ كلامِ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ على ظاهره مِن أنَّ المرادَ: المبتدأُ الذي هو صاحبُ الخبَر؛ فإنَّ قولَ الشَّاعِر (حَجَّةٌ): مبتدأٌ، و(عَلَيَّ): خبرُه مُقدَّمًا، و(حَجَّةٌ) واقعٌ موقِعَ قولِه (نَذْرٌ)، بدليل قوله: (أُوافِي بِها نَذْرًا).

الثَّاني: قولُه: (إنَّ النذْرَ مجموعُ الجملة)، ردَّ المكيُّ أنَّه: ليس كذلك، بل النَّذْرُ هو الحَجَّةُ، وهو المبتدأُ، وهو جُزءُ الجُملة"[4].

إسقاط كلمة "غير":

قال ابن مالك: "ويَتَعَرَّفُ -أيْ: المضافُ إليه- إنْ كَانَ معْرِفَةً مَا لَمْ يُوجِبْ تَأَوُّلَهُ بنكرةٍ

(١) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص١٢٦٠.

(٢) تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ابن مالك، ص١٥٢.

(٣) بيتان من الطويل بلا نسبة. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣/٢٠٤، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج٢/٣١٣.

(٤) ينظر: هداية السبيل، المكي، ج٢، ص١٣٣٥ - ١٣٣٦.

وُقُوعُهُ مَوْقِعَ ما لا يكونُ مَعَهُ مَعْرِفةً...، أو تَكُنْ إضافَتُهُ غَيْرَ مَحْضَةٍ ولا شَبِيهةٍ بِمَحْضَةٍ"[(١)]. قال الدماميني: "يظهَرُ أنَّ الصَّوابَ لو أَسْقَطَ المصنِّف كلمةَ (غير). ويبيِّنُ المكيُّ أنَّ تقديرَ كلام المؤلِّف: ويتعرَّفُ بالثَّاني إنْ كان معرفةً مدَّةَ عدم كونِ إضافته غَيْرَ مَحضَةٍ؛ أي: مُدَّةَ ثُبوتِ كَوْنِ إضافتهِ مَحْضَةً، وهو كلامٌ صحيحٌ صوابٌ. وبهذا يظهَرُ فسادُ قولِ الدَّماميني: ويظهَرُ أنَّ الصَّوابَ لو أسقَطَ المصنِّف كلمةَ (غَيْرٍ)"[(٢)].

حذف المضاف الثاني والثالث:

خالَفَ المكيُّ الدَّماميْنيَّ في النَّقْل عن ابنِ مالك حيث قال: "وقد يُستَغْنى بِمُضافٍ إلى مُضافٍ إلى مُضَافٍ إلى رَابعٍ عن الثَّاني والثَّالثِ"[(٣)]. فقال المكيُّ: ثبَتَ في نُسخة الدَّماميني (بِمُضافٍ إلى مُضَافٍ إلى رابعٍ)، من غير تَكريرِ (إلى مُضافٍ)، وانتقد ذلك. وثبَت في ابن عَقيل مُكرَّرًا[(٤)]، وهو الصَّوابُ"[(٥)].

فصل المضاف عن المضاف إليه في الشعر:

ذكَرَ ابنُ مالكٍ في الإضافة أنَّه: "يجوزُ فِي الشِّعرِ فَصْلُ المضافِ بالظَّرف والجارِّ والمجرورِ بقوَّةٍ إنْ تعلَّقا به، وإلَّا فبضَعْفٍ"[(٦)]. وشرحَ المكيُّ قولَه: (فبضعفٍ) بقوله: "وإلَّا يتعلَّقا بالمضافِ فيضعُفُ الفصلُ؛ أي: يقَعُ ضعيفًا"[(٧)]، ثم استشهَدَ المكيُّ على ذلك بقول الشَّاعر[(٨)]:

هُمَا أَخَوَا -في الحربِ- مَنْ لا أَخَا لَهُ ... إِذَا خَافَ يوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُما

لكنَّ الدَّماميني يُعارِضُه في ذلك بما ذكَرَه المكيُّ عنه في قوله: "وقال الدَّماميْنيُّ: الذي يظهَرُ أنَّ التعلُّقَ في هذا بالمضاف؛ لأنَّ (أخَوَا) بمعنى (نَاصِرَا)، فيكون من القويِّ لا مِنَ الضَّعيف"[(٩)].

(١) تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ابن مالك، ص١٥٥.

(٢) ينظر: المكي، هداية السّبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص١٣٨٢.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ص١٦٠.

(٤) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج٢/٣٦٥.

(٥) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص١٤٥٩.

(٦) ابن مالك، تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ص١٦٠.

(٧) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص١٤٦٦

(٨) بيت من الطويل لعمرة الخثعمية، وقيل لدُرنا بنت عبعبة. ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج٢/٣٤٥، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢/١٨٥، ابن منظور، لسان العرب، ج١٤/١٠.

(٩) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص١٤٦٧.

حرف الجر حتى:

شرح المكيُّ قولَ ابنِ مالكٍ: "وَلا يَلْزَمُ كونُهُ -أي حرفُ الجر حتَّى- آخِرَ جُزءٍ، خِلافًا لِزَاعِمِ ذلك"[(١)]، واستشهَدَ المكيُّ على صِحَّةِ ما ذهَب إليه ابنُ مالك وعلَّق على قوله: (خلافًا لزاعِمِ ذلك) بقوله: خِلافًا لزاعِمِ ذلك، وممَّن صرَّح باشتراط ذلك الزَّمخشريُّ في مُفصَّلِه، وقال المغاربةُ وغيرُهم، ووافَقَهمُ ابنُ هشامٍ على ذلك في المغْني، وقد ردَّ عليهم ابنُ مالك بقول الشَّاعر[(٢)]:

إنَّ سَلْمَى مِنْ بَعدِ يَأْسِي هَمَّتْ ... بِوِصَالٍ لَوْ صحَّ لَمْ يُبْقِ بُوسَا

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلتُ حَتَّى ... نِصْفِهَا رَاجِيًا فَعُدتُ يَؤُوسَا

لكنَّ ابنَ هِشامٍ قال: ليس هذا محلَّ الاشتراط؛ إذ لم يقُل: فما زِلتُ في تلك اللَّيلة حَتَّى نِصفِها، وإنْ كان المعنى عليه[(٣)]، فردَّ الدَّماميُّ فقال: جمودٌ على الظَّاهر. ووافَقَه المكيُّ بقوله: "ويَكْفي في ردِّه اعترافُه بأنَّ المعنى عليه"[(٤)].

ثالثًا: الاستدراك:

مِنْ لَدَى:

قال ابنُ مالكٍ في حرف الجرِ (مِنْ): "وتنفرِدُ (مِنْ) بجرِّ ظروفٍ لا تتصَرَّفُ، كـ(قبل، وبعد، وعِنْد، ولدى، ولدُن، ومعَ)، و(عَنْ، وعلى) اسمين"[(٥)]. وتوقَّف المكيُّ عند قول الدَّماميني عن الجرِّ بـ(مِن) لـ(لدى) قائلًا: "فقال الدَّماميني: يُنظَرُ له شاهدٌ، فلم أظفَرْ به"[(٦)]. وقد استدركَ المكيُّ قولَ الدَّماميني بعدم وجود شاهدٍ على ذلك بقوله: "ويُكتَفى عنه بشاهد (لَدُن)، فإنَّ (لدى) لغةٌ في (لَدُن)، كما نصَّ عليه الجوهريُّ -رحمه الله تعالى-[(٧)]. ومثالُ (لَدُن) قولُه تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[(٨)]، وقدِ استشهَدَ المكيُّ بشواهدَ أُخَرَ"[(٩)].

---

(١) تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ابن مالك، ص١٤٦.

(٢) بيتان من الخفيف بلا نسبة. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج١٧٥٥/٤، ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ١٦٧، ابن عقيل، المساعد، ٢٧٤/٢.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ١٦٧.

(٤) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص١٢٣٤-١٢٣٥.

(٥) تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ابن مالك، ص١٤٤.

(٦) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص١١٦٥.

(٧) الجوهري، الصحاح، ٢٤٨١/٦.

(٨) سورة هود، آية: ١.

(٩) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص١١٦٦.

سابعًا: ناظر الجيش[1]

هو محمدُ بنُ يوسُفَ بنِ أحمَدَ بنِ عبدِ الدائمِ محبُّ الدِّين المعروفُ بناظِرِ الجيشِ التَّميميُّ الحَلَبِيُّ، القاضي الإمامُ العالمُ الفاضلُ، البليغُ، النحويُّ، البَيانيُّ.

يُعَدُّ كتابُ "تمهيد القواعد" لناظر الجيش من أهمِّ شُروح التسهيل لابن مالك، وقد اعْتَنى المكيُّ بالرجوع إليه، والإفادة منه في "هداية السبيل"، وترجَم لصاحبه في المقدِّمة، وذكَرَ أنه شرحَ التسهيل شرحًا حسنًا. ولا غَرابةَ في عنايةِ المكيِّ بـ"تمهيد القواعد"؛ لما في هذا الكتاب من آراءٍ أصيلةٍ عبَّرَ فيها الناظرُ عن موقفِه من ابنِ مالكٍ، وشيخِه أبي حيَّان؛ فقد ردَّ كثيرًا من آراء أبي حيَّان المخالِفة لما ذهَب إليه ابنُ مالكٍ، وأيَّد بعضَ آرائه الأُخرى التي رأى أنَّ الصواب فيها معه، وما يَعْنينا هنا هو موقفُ المكيِّ من ناظِرِ الجيش، حيث تراوَحَ الموقفُ غالبًا بينَ الموافَقة له في رأيه، والاعتراض على ما يذهَب إليه.

أولًا: الموافقة والتأييد:

وافَق المكيُّ الناظرَ في كثيرٍ من آرائه، خاصةً تلك التي فيها مخالَفةٌ لأبي حيَّان. وتجدُرُ الإشارةُ هنا إلى أن المكيَّ كَثيرًا ما يَتبنَّى هذه الآراء، وينتصِر لها، كأنه هو صاحبُها، وذلك دون أن يُصرِّح بعَزْوِها إلى الناظر، كما سيتبيَّنُ لنا من خلال الأمثلة الآتية:

حذف المفعول المخبر عنه:

ذكَرَ ابنُ مالكٍ أن المفعولَ به المخبَرَ عنه لا يجوزُ حذفُه[2]، ويَقصِدُ بالمخبَر عنه النائبَ عن الفاعل[3]، وقد اعترَضَ الناظرُ على ذلك قائلًا: "ثم في كونه قصَدَ بالمخبَر عنه المفعولَ القائمَ مَقامَ الفاعل نظرٌ؛ لأنَّ كلامَه الآن في المفعول لفظًا ومعنًى، وهو المنصوبُ لفظًا أو محلًّا، لا في المفعول معنًى فقط، على أنه قد عرف أن القائمَ مَقامَ الفاعل حُكمُه في وجوب الذِّكْر حُكمُه"[4]، وقد تَبِعَه المكيُّ في ذلك مُقتبِسًا الكلامَ السابقَ بلفظه[5].

(١) ينظر ترجمته في: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٩٢/٥، وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج٤٥/٦، السيوطي، حسن المحاضرة، ج١/ ٥٣٧، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٨/ ٤٤٦، الزركلي، الأعلام، ج٧/ ١٥٣.

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ٨٥.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢٦١/٢.

(٤) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج١٧٦٤/٤.

(٥) عبد العزيز المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١٠٣/١.

تعريف المفعول المطلق:

لم يُعرِّفِ ابنُ مالك المفعولَ المطلَقَ في بابه، واكتَفى بتعريف المصدَر، وقد اعترَض عليه الناظرُ، فقال: «لم يذكر المصنف حد المفعول المطلق، مع أن هذا الباب إنما هو معقود له، بل عدل إلى ذكر حد المصدر الذي إذا نصب بما سنذكره كان مفعولًا مطلقًا، ولا شك أن المفعول المطلق أخص من المصدر، ولا يلزم من تعريف الأعم تعريف الأخص»[(١)] وتَبِعَه المكيُّ في ذلك ناقلًا رأيَه، مُتبَنِّيًا إيَّاه دونَ عَزْوِه[(٢)].

الواو وحدها في جملة الضمير:

وافَقَ المكيُّ الناظرَ في الاعتراض على تمثيل ابنِ مالكٍ لربط الحالِ بالواوِ والضميرِ، يقولُ امرؤُ القَيْس[(٣)]:

نظـــرتُ إليهـــا والنجـــومُ كأنَّهَـــا مَصـــابيحُ رُهبـــانٍ تُشَـــبُّ لِقفـــالِ

فقد قال الناظرُ: «واستدرك الشيخ —يريد أبا حيان– عليه فيه، فقال: ليس هذا ممّا اجتمع فيه الواو والضمير، بل وجد فيه الواو خاصة، وهو استدراك صحيح»[(٤)]، ووافَقَه المكيُّ في ذلك[(٥)].

ثانيًا: المخالفة والاعتراض:

تقدم المفعول على العامل:

اعترَض الناظرُ على قول ابن مالكٍ في الكلام على العامل الذي لا يجوزُ تقدُّم مفعولِه عليه: (ولا مقرون بلام ابتداءٍ، أو قَسمٍ)[(٦)]؛ لأنه يُفهَم منه —حسبَ رأيه– أنَّ سببَ المنع هو تقديمُ اللام على العامل المتقدِّم مفعولُه، وليس الأمرُ عنده كذلك، وإنما الممتنِعُ تقدُّمُ العامل على الأداة نفْسها؛ ولذلك صحَّ: إنَّ اللهَ لَلْمُحْسِنينَ يُحِبُّ، ونحوُ ذلك مما تقدَّم فيه المفعولُ على العامل المسبوق بلام الابتداء، ولم يتقدَّم على اللام نفْسها[(٧)]. وقد رد المكيُّ

(١) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج٤/١٨١١.

(٢) عبد العزيز المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/١٦٧.

(٣) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه، ص: ١٢٢.

(٤) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج٥/٢٣٣٤.

(٥) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٦٦٩.

(٦) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٨٤.

(٧) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج٤/١٧٤٧.

اعتراضَه هذا قائلًا: "إنَّ اللامَ في هذا المثال ونحوه لم تدخُل على العامل، وإنما دخَلَت على المفعول، فوجَب تقدُّمُه لاتصاله بما له صدرُ الكلام"[(١)].

لزوم "سوى" الظرفية:

خالَفَ المكيُّ الناظرَ وغيرَه من النُّحاة في قولهم بلُزوم "سِوى" للظرفية، وقال: "والأصحُّ عدمُ ظرفيَّة "سِوى"، وعدمُ لُزومه النص، بل هو بمعنى "غير" في كونه ليس ظرفًا، وفي كونه يتأثَّر بالعوامل"، ثم قال –بعد أنْ ذكَرَ أقوالَ المخالِفين له في هذه المسألة: "وعَدمُ الحُكمِ بلُزومِ الظرفيَّة لما تقدَّمَ منَ الشواهد الدالَّة على استعمالِه غيرَ ظرفٍ. وما ذَكَروه من جَعْلِ "سِوى" فيما وردَ صفةً لمحذوفٍ خلافُ الأصْل، مع أنَّه لا يصِحُّ تقديرُه في جميع ما ورَدَ[(٢)].

ثالثًا: الاستدراك:

تعريف التنازع والاشتغال:

لقد استدرك المكي على ابن مالك في باب تنازع العاملين فصاعدا معمولا واحدا[(٣)]؛ بأنه لم يحد باب التنازع بقوله: "ولم يحد المؤلف –رحمه الله– التنازع، ولكن يعرف الحد من كلامه، فإنه أبرزه في صورة شرط وجوابه، كما فعل في باب الاشتغال"[(٤)].

كما نبه على ذلك ناظر الجيش بقوله[(٥)]: "اعلم أن المصنف لم يصرح بحد التنازع، ولكن يعرف الحد من كلامه، فإنه كما قال الشيخ أبو حيان أبرزه في صورة شرطية، قلت: وهو نظير ما فعل في الاشتغال، فإنه لم يحد الاسم المشتغل".

(١) عبد العزيز المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٨٠.

(٢) عبد العزيز المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٥٤٠.

(٣) ابن مالك، كتاب التسهيل، ص: ٨٦.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/١١٣.

(٥) ناظر الجيش، تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد، ج٢/١٦٦.

الفصل الثاني: منهجه في النقل عن الشروح

أولًا: سوق النصوص لتأييد الفكرة من غير تعقيب.

ثانيًا: التنبيه على الفوائت.

ثالثًا: التعقيب على الخلاف.

رابعًا: سَوْق النصوص مع التعقيب عليها.

تمهيد

لا يخفى على الدارسين والمتخصصين أنَّ كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) للعلَّامة ابن مالك، هو من أهمِّ الكتب التي تصدَّرت في النحو العربي؛ وقد كان لهذا الكتاب أهميَّة كبرى في الكشف عن معظم أبواب النحو، وذلك باعتراف صاحبه؛ إذ قال: "هذا كتابٌ في النحو، جعلتُه بعون الله مستوفيًا لأصولِه، مستوليًا على أبوابِه وفصوله، فسمَّيْتُه لذلك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، فهو جديرٌ بأنْ يلبِّيَ دعوتَه الأَلِبَّاءُ، ويجتنبَ مُنابذتَه النُّجَبَاءُ"[1]. فهو من الكتب الجديرة أنْ يتحدث عنه المتحدِّثون، وأن يعلِّق عليه الدارسون من بعده.

ومن العلماء الذين انبرَوْا للتعليق على هذا الكتاب وشرحه: العلامة أبو حيَّان الأندلُسي في كتابه (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، والعلَّامة ابن عَقيل في كتابه (المساعد على تسهيل الفوائد)، والعلَّامة ناظر الجيش في كتابه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، والعلَّامة عبد القادر بن أبي القاسم بن أبي العباس المِكِّيُّ في كتابه (هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل). وسيكون هذا الأخيرُ محورَ هذه الدراسةِ التي سنُبيِّنُ فيها المنهجَ الذي سار عليه المكِّيُّ في النقل عن الشروح.

تتمحور دراسة المنهج الذي سار عليه المكِّيُّ في شرحه لمتن التسهيل لابن مالك حول أربعة مباحث، وهي: منهجه في سَوْق النصوص لتأكيد الفكرة من غير تعقيب عليها، ومنهجه في التنبيه على ما فات ابنَ مالك ذكرُه، ومنهجه في التعقيب على مسائل الخلاف بين العلماء، وسَوْق النصوص مع التعقيب عليها، وفيما يلي تبيان ذلك:

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١.

أولًا: سَوْق النصوص لتأييد الفكرة من غير تعقيب

في انتقاله بين ضروب النحو، وأنواع الجمل، وتعريفات المصطلحات النحوية وغيرها، كان المكِّيُّ في بعض الأحيان يسوق النصَّ، ويأتي بقاعدة نحوية، فيقوم بشرحها شرحًا بسيطًا، غير أنَّه لا يُنهي شرحَه ذلك بتعليق أو تعقيب؛ إذ كان همُّه الأول في ذلك سَوقَ القاعدة فقط، أو تأييده لرأي ابن مالك حولها، أو رأي غيره فيها. ومن الأمثلة على ذلك:

١- تقديم المفعول به على الفعل:

في سَوْقِه لقاعدة جواز تقديم المفعول به المنصوب على الفعل في حالِ كان السياقُ متضمِّنًا معنى الاستفهام أو الشرط، ذكَر المكيُّ رأي ابن مالك في المسألة بقول الأخير: "وتقديمُه إنْ تضمَّنَ معنى استفهام، أو شَرْطٍ، أو أُضيفَ إلى ما تضمَّنَهما، أو نَصَبَه جوابُ أمَّا"(١). وقد علَّقَ على ذلك المكِّيُّ بإيراده للقاعدة النحوية موافقًا عليها، دون تعليق، أو تعقيب، بقوله:" أيْ: ويجب تقديم منصوب الفعل إنْ تضمَّنَ معنى استفهام، نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾(٢)، وأيَّهُمْ ضَرَبْتَ؟ وَمَنْ قَتَلْتَ؟ أو شرطٍ، نحو: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ ۖ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ ۖ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾(٣)، أو أُضِيفَ المنصوبُ إلى ما تضمَّنَ معنى استفهام، نحو: غُلامُ أيِّهم ضَرَبْتَ؟"(٤). نلاحظ هنا أنَّ المكِّيَّ قد ذكر القاعدة مؤيِّدًا لها دون أن يُذَيِّلَها بتعليق أو تعقيب.

٢- حذف الموصوف بعد العدد:

ونجده في قاعدة العدد يورِد رأي ابن مالك في مسألة حذف الموصوف بعد العدد، بقول الأخير: "وإن كان المذكور صفةً نابتْ عن الموصوف، اعتُبرَ غالبًا حالُه لا حالُها"(٥). ثم يورِد المكِّيُّ

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٨٤.

(٢) سورة غافر، الآية ٨١.

(٣) سورة القصص، الآية ٢٨.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ٧٨.

(٥) المصدر السابق، ج٢، ص ٧٦٩.

القاعدة ذاتَها دون تعليق أو تعقيب، بقوله: "ويعني وإنْ كان المذكور بعد العدد صفةً لموصوف محذوف اعتُبِرَ حالُ الموصوف لا حالُ الصفة، فتقول: رأيت ثلاثةَ رَبْعَاتٍ بالتاء إذا أردتَ رجالًا، وثلاثَ رَبْعاتٍ، بالحذف، إذا أردتَ نساءً، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[1]. وأشار بقولِه: "غالبًا" إلى قول بعض العرب: ثلاثُ دواب، بإسقاطِ التاء، وإنْ كان المرادُ مذكَّرًا"[2]. هكذا ذكر المكي القاعدة التي أتى بها ابن مالك، ثم وضع عليها شاهدًا قرآنيًّا، دون أن يخوض في شرح القاعدة أو يبين أحوالها، أو يستزيد من الشواهد لتوضيحها وزيادة بسطها.

٣- مُمَيِّز كم الاستفهامية:

وفي إيرادِه لقاعدة (كم) الاستفهامية، يقول ابن مالك: "ولا يكون مُميِّزها جمعًا، خلافًا للكوفيين، وما أوهمَ ذلك فَمُحالٌ، والمميِّز محذوف"[3]، يقول المكِّيُّ موافقًا لذلك، ومورِدًا للقاعدة دون تعليق أو تعقيب: "أي: ولا يكون مميِّز الاستفهامية جمعًا، وما وردَ من ذلك مجموعًا بعد (كم)؛ فينبغي أن يُجعل حالًا لا تمييزًا، ويكون التمييز محذوفًا. ولم يسمع من كلام العرب: كَمْ غِلْمانًا لكَ؟"[4]. فحَسْبُه أنْ ذكرَ مثالًا لتوضيح القاعدة دون أن يكون لكلامه تعقيبٌ، ولا لحديثه إطنابٌ.

٤- إبدال حاء (حتَّى) عينًا:

ومن الأمثلة أيضًا على ذلك، ما ذهب إليه ابن مالك في أنَّ إبدال حاء (حتَّى) عَيْنًا هو لغة هُذيليَّة، بقوله: "وإبدالُ حائِها عَيْنًا لغةٌ هُذيليَّةٌ"[5]، يورد المكِّي القاعدة مستشهدًا بقراءة ابن مسعود. بقوله: "أيْ: وإبدالُ حاء (حتَّى) عينًا لغة بني هُذيل؛ ولذلك قرأ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[6]"[7]. فقد اكتفى المكِّي هنا بإيراد القاعدة مستشهدًا

(١) سورة الأنعام، الآية ١٦٠.

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٧٦٩-٧٧٠.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٢٤.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٧٦٩ -٧٧٠.

(٥) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٤٦.

(٦) سورة يوسف، الآية ٣٥.

(٧) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ١٢٣٨. وأراد =

بآية من القرآن الكريم، دون الاستزادة في الشرح، أو دون وضع تعليق خاص به، وقد يكون مَرَدُّ ذلك بساطةَ القاعدة التي تنبُع من شذوذها.

٥- استعمال "كذا" مفردة ومكررة:

من الأمثلة على عدم تكلف المكي في الشرح أنه أورد قول المكي في التسهيل: "وقلَّ ورود "كذا" مفردًا أو مكررًا بلا واو".

فقال المكي: "الكثير استعمال "كذا" مكررة بالواو، نحو: له كذا وكذا درهمًا، وقلت له: كذا وكذا، وإفرادها من غير تكرير قليل، نحو: له كذا درهمًا، وتكريرها بلا واوٍ أيضًا قليل، نحو: له كذا كذا درهمًا"(١).

فاكتفى المكي في المسألة بضرب الأمثلة على ما ذكره ابن مالك، دون أن يُسهب أو يذكر حكم القلة فيهما، أو علة ذلك، أو أيهما أقل ورودًا في الاستعمال من الآخر.

وبعدُ؛ فقد خلصنا في هذا القسم إلى أنَّ المكِّي كان يورد بعض المسائل النحوية دون أن يكون له تعقيب أو تعليق على تلك المسائل، فكان يكتفي بذكر القاعدة ودعمها بمثال، دون أن يترك على تلك المسألة أثرًا لرأيه الخاص، ولا تعليقًا يزيد المسألة إيضاحًا رغم وضوحها بداهةً.

= بذلك أن ابن مسعود قرأها: "ليسجننه عتى حين" وهي قراءة شاذة.

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص: ٨٥٠.

ثانيًا: التنبيه على الفوائت

كان من حرصِ المكِّي الشديد على توضيح القاعدة للقارئ أن ينبِّهَ إلى ما فاتَ ابنَ مالك ذكرُه، سهوًا أو نسيانًا؛ لِما في ذلك من فائدةٍ جمَّة في إبراز المسألة النحوية وبيان كافة أوجهها وذكر أدق تفاصيلها، وبهدف عدم ترك شيء يُستفادُ منه.

١- امتناع نصب الاسم المشغول عنه إذا وقع بعد "إذا" الفجائية:

في حديث ابن مالك عن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعُه بعد (إذا) الفجائيَّة، يقول المكِّي مُنبِّهًا على سهو ابن مالك عن ذكر (ليتما): "ومن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول: وقوعُه بعد (إذا) الفجائيَّة نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُهُ عمرٌو، و(ليتما) نحو: ليتما زيدٌ ألقاه فأكرمه؛ لأنَّ (إذا) الفجائية، و(ليتما) مختصان بالابتداء. وقد نبَّه المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ على ذلك في الكافية وشرحها وفي الخلاصة، ونبَّه في شرح هذا الكتاب على (إذا) الفجائيَّة، ولم يذكر (ليتما)، والواجبُ أنْ يُقرَنَا في الذكر، وأن يُشيرَ إلى ذلك في متن هذا الكتاب؛ لاحتوائه على كليَّات العربيَّة وجزئيَّاتها"[(١)].

أشار ابن مالك إلى ما يمنع من جواز نصب الاسم المشغول عنه، والاشتغال كما هو معلوم أن ينشغل الفعل بنصب ضمير يعود على الاسم السابق، كما في: "زيدًا ضربته"؛ فإن الفعل الذي يفترض أن ينصب "زيدًا" اشتغل عنه بنصب الهاء التي تعود على ذلك الاسم. وللعلماء تفصيل في حكم ذلك الاسم المشغول من جواز نصبه ورفعه، وامتناع نصبه أحيانًا، وامتناع رفعه أخرى.

وقد ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية أنَّ الاسم يمتنع نصبه إذا سبقه ما يختص بالجملة الاسمية؛ لأنه حينئذ يدل على امتناع سبقه بفعل ينصبه، مثل: "إذا" الفجائية؛ فإنها لا تدخل إلا على الجملة الاسمية؛ تقول: خرجت فإذا زيدٌ قادم، فإذا سُبق الاسم المشغول عنه بها امتنع نصبه، مثل: أتيتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو؛ فإن "زيد" اسم مشغول عنه، لكنه امتنع نصبه لدخول "إذا" الفجائية عليه، فامتنع تقدير: "يضربُ زيدًا يضربه عمرو".

وقد فات ابن مالك هنا أن يذكر مع "إذا" "ليتما"؛ فإنها مختصة بالجملة الاسمية أيضًا، فمنها قولك: "ليتما زيدٌ زرتُه"، فامتنع نصب "زيد" هنا لذات العلة.

---

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ٨.

وقد نبَّه ابن مالك في شرح الكافية على هذا[1].

ولعلنا نلاحظ هنا غَيرة المكِّي على الجُهد الكبير الذي قام به ابن مالك في كتابه مِن أن يَعتريَه نقص أو سهو، وذلك باعترافه أنَّ كتاب ابن مالك لا يكاد يخلو من عموم مسائل النحو وخصوصها؛ فقد استوقفه ذلك السهو فآثرَ أنْ يسُدَّ ثغرتَه بنفسه.

٢- في الاسم الذي يُعطَف على جملة:

يدخل أيضًا في الاشتغال فيما يجوز رفعه ونصبه بلا ترجيح أن يكون الاسم المشتغل عنه معطوفًا على جملة اسمية، وخبرها الفعل ومعموله؛ مثل: زيدٌ قام وعمرو كلمته؛ فإن جملة "زيد قام" باعتبار ابتدائها باسم اسميةٌ، وباعتبار أنها مختومة بفعل ومعموله فعلية، ولهذا فإنه يجوز في "عمرو" الرفع باعتبار أن الجملة الاسمية "عمرو كلمته" معطوفة على الجملة الاسمية "زيدٌ قام"، والنصب على اعتبار أنها جملة فعلية معطوفة على جملة فعلية.

وقد فصَّل ابن مالك في شروط تلك الجملة المسبوقة، وبيَّن أحوالها، غير أن المكي تتبعه أيضًا في شيء منها، حيث قال: "وأهمل المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ قيدًا، وهو ألَّا تكون الصغرى فعل تعجب، نحو: ما أحسنَ زيدًا، وعمرٌو مررتُ به، فرفع (عمرو) في هذا هو المختار... ومسألتين: الأُولى: أن شبه العاطف هنا كالعاطف... نحو: زيدٌ ضربَ القومَ حتَّى عَمْرًا ضربَه... الثانية: أن العجُزَ إذا كان شبه فعل تَنَزَّل منزلة الفعل، نحو: هذا ضاربٌ عبدَ الله، وعمرٌو مُكْرِمُه..."[2].

فالقيد: امتناع أن تكون الجملة الأولى تعجبية؛ لأن فعل التعجب قريبٌ من الأسماء، ولهذا يجوز تصغيره، فيكون المختار في الاسم المعطوف على تلك الجملة الرفع.

وأما المسألتان؛ فالأولى: أن الحروف التي تشبه العطف شأنها في ذلك شأن العطف أم لا؟ فإن ابن مالك لم يُشِر إلى ذلك، والثانية: أن الجملة الأولى إذا كان عجُزها يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوه، فإنه يتساوى مع الفعل في جواز الرفع والنصب في الاسم المعطوف على الجملة إذا كان الوصف عاملًا؛ فجملة: هذا ضاربٌ عبدَ الله، جاء العجز فيها وصفًا عاملًا، ولهذا كان في حكم استواء الرفع والنصب كحكم: هذا يضرب عبد الله.

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (٢/٦١٥).

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، الباب الثاني، ص ٣٣.

٣- ما يقوم مقام المصدر المُبيِّن:

من الأمثلة على ذلك أيضًا أنَّه في باب المفعول المطلق، قال المكِّي -بعد أن شرح كلام المصنِّف عمَّا يقوم مقام المصدر المبيِّن للنوع-: "ونقصَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ما يقوم مقام المصدر المبيِّن اسم العدد، قال تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[١]"[٢]. وذلك أن ابن مالك لما ذكر ما يقوم مقام المفعول المطلق قال: " ومقام المبين نوع أو وصف أو هيئة أو آلة أو كل أو بعض أو ضمير أو اسم إشارة أو وقت"[٣].

فاستدرك عليه المكي المبين للعدد، ومن المعلوم أنَّ العدد يقوم مقام المصدر المبيِّن، كأنْ نقول: ضربته خمسين ضربة[٤]، وهذا مما سها عن ذكره ابن مالك، فاستوقفنا المكِّي عليه.

٤- اعتبار الواو كمجرور بـ (مع):

في باب المفعول معه استدرك المكِّي على ابن مالك -وعلى مَن جاء بعده- سهوهم عن اعتبار الواو كمجرور بـ(مع)، فيقول: "وأما قول ابن مالك: "وفي اللفظ كمنصوبِ مُعَدًّى بالهمزة"[٥] (بإضافة منصوب إلى مُعدًّى) نبَّه بذلك على أنَّ الواو معدِّية لما قبلها من العوامل إلى المنصوب بعدها، كما تُعدِّي الهمزة ما قبلها إلى ما بعدها، فينتصب ما بعد الواو بما قبلها؛ فعلًا كان، نحو: سرتُ والنيلَ، أو اسمًا عاملًا عمله، نحو: عرفتُ استواءَ الماءِ والخشبةَ... وعندي أنَّه فصل ثانٍ يخرج به المعطوف بالواو التي بمعنى (مع) بعد ما لا يفهم المشاركة، نحو قولهم: كلُّ رجلٍ وضيعَتُه، وقول الشاعر[٦]:

تَمَنَّوْا ليَ المـوتَ الـذي يَشْـعَبُ الفـتى وكـلُّ امـرئٍ والمـوتُ يَلتقيـانِ

فإنَّ الواو في ذلك جعلت التالي لها كمجرور بـ(مع)، ولم تجعله في اللفظ كمنصوبِ معدَّى الهمزة، وليس في الحدِّ ما يخرج به ما ذكرنا إلا هذا الفصل الأخير. والعجب من المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ مع

---

(١) سورة النور، الآية ٤.

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ص: ١٨٨.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٨٧.

(٤) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٨٥)، الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٤٩٦).

(٥) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٩٩.

(٦) بيت من الطويل نسبه العيني في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ٥١٦)، والأزهري في شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٢٢٨) للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه.

عظم شأنِه ومزيد إتقانه حيث لم يتنبَّه لذلك هو ومَن بعده"[1]. فقد عدَّ المكِّي سهوَ ابن مالك عن ذلك من عجيب الأمور، فابن مالك عظيم الشأن، كثير الإتقان، فكيف سها عن ذلك؟!

٥- لغات العرب في (سوى):

في حديث ابن مالك عن (سوى)، أهي مفتوحة السين أم مضمومة؟ يقول المكِّي معلِّقًا على سهو ابن مالك عن إيراد لغة من لغات العرب في نطق السين في (سوى): "وذكر المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ في (سِوى) بكسر السين والقصر لغتين أُخرَيَين: إحداهما ضم السين مع القصر، رواها الأخفش، والثانية فتح السين مع المد، حكاها سيبويه، وفيها لغة أخرى رابعة أهملها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ وهي كسر السين مع المدِّ، وقد حكاها ابن الخبَّاز، وابن العلج، وابن عطية، وظاهر كلام الأخفش أنَّه يُستثنى بالثلاثة المتقدمة، كما قاله المصنف"[2]. فالمكِّي هنا يذكِّرنا بأنَّ لِنُطق السين في (سِوى) لغة أخرى وهي كسرها، وهذا ما سها عن ذكره ابن مالك فاستوجب ذكره من باب إعطاء المسألة حقَّها.

٦- مجيء الحال جملة:

في مسألة مجيء الحال جملةً، يستشهد ابن مالك بشطر من بيت امرئ القيس: (أَتَقْتُلُنِي وَقَدْ شَغَفْتُ فؤادَها)؛ ليدعم من خلاله قاعدة مجيء الجملة في محل نصب حال، غير أنَّ ابن مالك قد استشهد بهذا البيت مرة أخرى في موضع الجملة الخالية من ضمير صاحب الحال، وهو موضع غير صحيح، وقد علَّق المكِّي على ذلك بقوله: "وقد استشهد المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا البيت في هذا المحلِّ، ثمَّ استشهد به ثانيًا في الجملة الحاليَّة من ضمير صاحب الحال، على لزومها (قد) و(الواو)، وهو سهوٌ لوجود الضمير. والله أعلم"[3].

٧- تعريف الجملة المفسِّرة:

استدرك المكي أيضًا على ابن مالك تعريفه للجملة المفسِّرة التي لا محل لها من الإعراب بقول الأخير: "وهي الكاشفة حقيقة ما تلته مما يفتقر إلى ذلك"[4]. لأنَّ هذا التعريف ينطبق على الجملة المفسِّرة لضمير الشأن التي اتفق النحاة على أنَّ لها محلًّا من الإعراب، ورأى المكي

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٣٩٢-٣٩٣.

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٥٤٠.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٦٨٩.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١١٣.

أنْ تُستثنى، فقال: "يُرد على المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ الجملة المفسِّرة لضمير الشأن؛ فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها محل من الإعراب بالإجماع"(١).

وجملة ضمير الشأن هي تلك الجملة التي تقع بعد ضمير يفسره ما بعده، ولا يحتاج إلى ضمير من تلك الجملة يعود عليه، ولا يكون في الكلام دليلٌ عليه، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾(٣).

والجملة بعد هذا الضمير في محل خبر له، وهي تفسيرٌ لهذا الضمير(٤).

٨- من معاني حرف الجرِّ (مِن):

ذكر ابن مالك أنَّ من معاني (مِن) الجارَّة موافقة الباء، ومثَّل ابن مالك على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾(٥) أيْ: بطرف خفي(٦)، وقد استدرك عليه المكِّي معلِّقًا على ذلك بالتعديل والتوضيح، بقوله: "وكان ينبغي للمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تقييد الباء بباء الاستعانة"(٧).

وإنما ذكر المكيُّ ذلك لبيان أن "من" إنما تأتي موافقة الباء في أحد معانيها، وهو الاستعانة فقط دون سائر المعاني؛ فالباء قد تأتي بمعنى المصاحبة؛ تقول: "خرج بعشيرته"؛ أي: معهم، وتأتي بمعنى الإلصاق: تقول: به ورمٌ؛ أي: التصق به وخامره، وبمعنى الاستعانة: تقول: كتبت بالقلم. وهذا المعنى وحده ما قد توافقها فيه "من" دون سائر المعاني(٨).

٩- اللام المتعلقة بالمصدر:

جعل ابن مالك اللام في (سقيًا لك) متعلقةً بالمصدر، مفيدةً لمعنى التبيين، وقد ردَّ عليه

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٦٩٧.

(٢) سورة الحج، الآية ٤٦.

(٣) سورة الإخلاص، الآية ١.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (٢/ ٣٣٥)، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢/ ٢٧١).

(٥) سورة الشورى، الآية ٤٥.

(٦) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٤٤.

(٧) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ١١٥٩.

(٨) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٦)، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣١).

المكِّي بقوله: "وفي هذا تهافت؛ لأنَّهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين، فإنما يريدون بها أنَّها متعلقة بمحذوف استُؤْنِفَ للتبيين"(١).

وهذا القول أخذه المكي عن ابن هشام بنصه، ثم زاد ابن هشام أن اللام التي للتبيين إنما تكون في مثل: "تبًّا لزيد، وويحًا له"؛ فإنهما في معنى خسر وهلك(٢).

١٠- كسرة الاسم المجرور المضاف إلى ياء المتكلم:

اعترض المكي على ابن مالك في قول الأخير بأنَّ كسرة الاسم المجرور المضاف إلى ياء المتكلم علامة إعراب، فرأى المكيُّ أنَّ هذه الكسرة حركة مناسبة للياء، وليست علامة إعراب، واستدلَّ لرأيه قائلًا: "وذلك أنَّكَ إذا قلتَ: مررتُ بِغُلامِي مثلًا، فالموجب للجر دخول عامله لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، والممرور به ليس مطلق الغلام، بل الغلام المضاف إلى ياء المتكلم. وكونه مضافًا إلى ضمير المتكلم موجب لكسر ما قبل الضمير، فالكسرة موجودة قبل دخول عامل الجرِّ، فالإعراب مسبوق بالإضافة، والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المسألة ظاهريٌّ"(٣).

أصل المسألة أن الباء حرف جر يدخل على الاسم فيجره، وأن ياء المتكلم إذا دخلت على اسم مفرد فإنها تكسر آخره للمناسبة، وهنا إذا كان الاسم المجرور مضاف إلى ياء المتكلم، فهل الكسرة التي في آخره تكون بسبب الجر أم بسبب مناسبة الياء؟! هذا هو محل الخلاف.

ذهب ابن مالك أن الكسرة هنا علامة إعراب، ومعناه أنها بسبب الجر لا للمناسبة، وخالفه في ذلك المكي مؤيدًا قول ابن الحاجب الذي ذهب إلى أن العلامة هنا تقديرية؛ لأن حرف الجر في "مررت بغلامي" يفيد إيصال معنى الفعل وهو المرور إلى المجرور، والمرور لا يتصل بالغلام مجردًا؛ بل بالغلام المضاف إلى ياء المتكلم؛ فهو لم يمر بأي غلام؛ بل بغلامه هو، فكانت الباء لاحقة على الياء، والياء سابقة لها، فكانت الكسرة لمناسبة الياء(٤).

١١- من شروط الفعل المتعجب منه:

اعترض المكي على ابن مالك أيضًا اشتراط الأخير في الفعل المتعجب منه أن يكون مثبتًا،

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ١١٨٢.
(٢) ينظر: ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب (١/ ٢٢٢).
(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص ١٤٧٥.
(٤) ينظر: ابن الحاجب، الكافية في علم النحو (ص: ٢٩)، الإيضاح في شرح المفصل (ص: ٤١٥).

فقال: "واحترز بقوله: (مثبت) من المنفي ذاته؛ فإنه لا يتعجب منه بتوصل ولا غيره. هذا ظاهر كلامه، والصحيح أنَّه يجوز ذلك بأنْ يجعل الفعل صلة لـ(أنْ) مقرونة بـ(لا) النافية، فتقول: ما أكثرَ أنْ لا يأمر زيدٌ بمعروفٍ، وأكثِرْ بأنْ لا يأمر بمعروفٍ"[(١)].

الأصل في التعجب أن يصاغ فعل التعجب من فعلٍ تامٍّ متصرف مثبت قابل للتفاوت، ولهذا لا يصاغ التعجب من الفعل المنفي، إلا أن النحاة قد نصُّوا على أن الفعل المنفي قد يتعجب منه بواسطة، فيقال في ما قام زيد: ما أقرب ألا يقوم زيد[(٢)].

١٢- في منصوب العامل:

في اعتراض المكي -مُعَدِّلًا- على ابن مالك في بعض ما ذهب إليه الأخير، أنَّه جاء في باب (منصوب العامل) قول ابن مالك: "يجب تأخير منصوب الفعل إن كان (أنْ) مشددة أو مخففة"[(٣)]. وقد اقترح المكي أن يقول ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بدلًا من (الفعل): (العامل)، معلِّلًا ذلك بأنه يجب تأخير منصوب اسم الفاعل إذا كان كذلك، بقوله: "فلو قال: «يجب تأخير منصوب العامل» لكان أوْلى"[(٤)].

فذكر العامل أعمُّ من الفعل؛ إذ يدخل فيه الفعل وشبهه من اسم الفعل واسم الفاعل والمفعول ونحوه؛ تقول: عرفتُ أنك منطلق، عارفٌ أنك منطلق، معروف أنك منطلق.

١٣- تصرُّف الظروف:

في حديثه عن أقسام الظرف من حيث التصرف والانصراف وعدمهما، قال ابن مالك: "والذي يتصرف ولا ينصرف كَغُدْوَة وبُكْرَة عَلَمَيْنِ"[(٥)]، وقد اقترح المكي أنْ يحذف ابن مالك الكاف من (كغدوة) فقال: "وكان الأحسن أن يسقط المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ الكاف من قوله؛ إذ لا يعامل نظيرهما معاملتهما كعتمة وضحوة"[(٦)].

(١) المصدر السابق، ج٣، ص ٩٤٢.

(٢) ينظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك (ص: ٣٣٠)، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٨٩٨).

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٨٤.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ٧٧.

(٥) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص:٩١.

(٦) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي،ج١، ص ٢٥٩.

تنقسم الظروف من حيث الصرف والمنع منه إلى منصرف، مثل أغلب الظروف كـ: وقت، حين، ليل، نهار، ساعة، زمان ...

وإلى ممنوع من الصرف: مثل غدوة وبكرة إذا جُعلا علمين؛ فلا ينصرفان للعلمية والتأنيث.

كما تنقسم من حيث تصرفها أو لزومها الظرفية إلى متصرف وهو ما يمكن أن يُعرب مبتدأ أو نحوه مثل: يوم، ليلة، نهار، ....

وإلى غير متصرف، وهو ما لا يفارق الظرفية مثل سحر، صباح مساء، يومَ يومَ ...

فإذا راعينا الأمرين في التقسيم قلنا: إن الظروف منها ما يتصرف وينصرف، وما يتصرف ولا ينصرف، وما ينصرف ولا يتصرف، وما لا ينصرف ولا يتصرف.

فالذي يتصرف ولا ينصرف ظرفا: "غدوة"، و"بكرة" دون غيرهما، إذا جاءا للعلمية. ولهذا استدرك المكي على ابن مالك قوله: "كغدوة وبكرة"؛ لأنه حينئذ يعني أن يكون ثمة ظروفٌ أخرى تتصرف ولا تنصرف، وهو باطل[1].

١٤- تعريف المضاف بالمضاف إليه:

في مسألة تعريف المضاف بالمضاف إليه، يستدرك المكي على ابن مالك ما جاء في تعريف الأخير لتعريف المضاف بقوله: "ويتعرَّف به -يعني المضاف بالمضاف إليه- إن كان معرفة، ما لم يُوجِبْ تأوُّله بنكرة وقوعه موقع ما لا يكون معه معرفة"[2]. حيث قال المكي مستدركًا على ابن مالك: "وكان الأوْلى إسقاط لفظ (معه)؛ فإنَّه يستقيم الكلام بدونه"[3]. فالمكي يؤكد أن القاعدة تستقيم، ولا ضير فيها إنْ حذف كلمة (معه)؛ لكيلا يتوهم القارئ أن تعريف المضاف يستوجب أن يكون معه معرفةٌ في المضاف إليه، والصحيح أن يكون المضاف إليه ذاته معرفةً لكي يتعرف المضاف، فالعلة في كونه به، وليس معه.

١٥- الجملة الاعتراضية وجملة الجواب:

من جملة ما استدرك المكي على ابن مالك، قول الأخير في الآية الكريمة: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (٢/ ٢٠٢)، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٤٩١).

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٥٥.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص ١٣٧٨.

فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴾[1]. حيث عدَّ جملة (فالله أولى بهما) جملة اعتراضية، وقد ردَّ المكي على ذلك بقوله: "والأكثر على أنَّ (فالله أولى) جوابٌ لا اعتراض، ولا يَرُدُّ ذلك تثنيةُ الضمير كما توهَّموا؛ لأنَّ (أو) هنا للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة"[2].

اعتبر ابن مالك قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَا﴾ جملة اعتراضية بين فعل الشرط "يكن" وبين الجواب ﴿فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴾[3]، بينما ذكر المكي أن الجمهور اعتبر ﴿فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَا﴾ جوابًا للشرط[4]. على أن ثمة إعرابًا آخر، وهو أن يكون الجواب محذوفًا تقديره: فليشهد، وقوله: ﴿فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَا﴾ معطوف على الجواب المحذوف[5].

١٦- حكم (إذا) في (إذا وقعت الواقعة):

استدرك المكي على ابن مالك إعراب الأخير لـ(إذا) في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ﴾[6]. في قراءة مَن نصب (خافضةً) و(رافعةً) بأنَّها مبتدأ، موافقًا في ذلك ابن جني الذي جعل التقدير: وقتُ وقوع الواقعة صادقةَ الوقوعِ، خافضةَ قومٍ، رافعةَ آخرينَ، وقتُ رجِّ الأرضِ، فقال المكي: "وما قالاه غير متعين؛ إذ يجوز كونها باقية على ظرفيَّتها، والجواب: (فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ) وما بعده"[7].

جعل ابن مالك –تبعًا لابن جني[8]– "إذا" في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ﴾ بمعنى وقت، فتتخلى حينئذ عن الظرفية، وتستغني عن الجواب، ويكون معناها كما ذكر ابن مالك.

بينما استدرك المكي عليهما ذلك، ورأى أن "إذا" باقية على ظرفيتها، وجوابها:

---

(١) سورة النساء، الآية ١٣٥.

(٢) القناوي، عبد العزيز، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، ج٢، ص ٧٠٠.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص: ٣٧٦.

(٤) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٩/ ١٩٦)، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٥١).

(٥) ينظر: الاستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية لابن الحاجب (٢/ ٣٥٢)، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ١١٦).

(٦) سورة الواقعة، الآية ١.

(٧) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ٣٠٠.

(٨) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ج٢، ص:٣٠٧.

﴿فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ﴿٨﴾﴾ وما بعده، وهذا القول حكاه السمين الحلبي في عدة أقوال ذكرها في إعراب "إذا" وبيان شرطيتها، وفيها القول الذي اختاره ابن مالك أيضًا[1].

١٧- فيما يمتنع فيه تقديم المفعول الثاني على الأول:

استدرك المكي على ابن مالك تمثيل الأخير لما يمتنع فيه تقديم المفعول الثاني على الأول، ومثال ابن مالك هو: أَضْرَبْتُ زيدًا عَمْرًا، فقال: "والمثال المذكور مثَّل به المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ وهو جارٍ على مذهب مَن يرى أن التعديةَ بالهمزة قياسٌ في المتعدي واللازم، والصحيح أنَّها سماعٌ في المتعدي، قياسٌ في اللازم، وهو ظاهر مذهب سيبويه"[2].

الأصل في ترتيب المفعول الأول والثاني أنه يجوز تقديم الثاني على الأول ما لم يحدث لبسٌ؛ كقولك: أعطيتُ محمدًا جائزةً؛ فإنه يجوز أن تقول: أعطيتُ جائزةً محمدًا، أما إن كان التقديم يُحدث لبسًا فإنه يمتنع التقديم، تقول: أعطيتُ محمدًا عليًّا.

وقد ضرب ابن مالك المثال عليه بقوله: "أضربتُ زيدًا عمرًا"، والهمزة في "أضرب" همزة تعدية، وهي التي تجعل اللازم متعديًا، والمتعدي إلى مفعول واحد إلى متعدٍ إلى مفعولين، فالفعل "خرج" فعلٌ لازم، تقول: خرج الولد من البيت، فإذا دخلت الهمزة تعدى إلى مفعول، تقول: أخرج الولد القطةَ من البيت. كذلك فالفعل "رأى" يتعدى إلى مفعول واحد، تقول: رأى محمدٌ الهلالَ، فإذا دخلت الهمزة تعدى إلى مفعولين؛ تقول: أرى زيدٌ محمدًا الهلالَ.

والخلاف هنا في أن تلك الهمزة هل هي قياسية، فتدخل على أي فعلٍ، أم سماعية تستعمل فيما ورد عن العرب أنهم أدخلوه عليها من الأفعال؟ اختلف النحاة؛ فمنهم من يرى أنها قياسية في كل الأفعال، ومنهم من زعم أنها قياسية إلا في أفعال الإعطاء فإنها لا تعديها إلى ثلاثة، ومنهم من ذهب إلى أنها سماعية[3].

١٨- (الكاف) أهي حرف ام اسم؟:

استدرك المكي على ابن مالك في تجويز الأخير كون الكاف حرفًا أو اسمًا -مع رجحان

(١) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٠/ ١٩١).

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ٧٥.

(٣) ينظر: ابن الأثير، البديع في علم العربية (١/ ٤٥٤)، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٧/ ٦٠).

حرفيتها عنده- فيقول المكي: "يعني: وإنْ وقعت الكاف ومجرورها صلةً للموصول احتملت أنْ تكون حرفًا احتمالًا راجحًا، وأن تكون اسمًا، وقد ذهب ابن هشام في المغني إلى أنَّ الحرفية في ذلك متعيِّنة لا راجحة، وما ذهب إليه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في حرفيتها أوْلى، دون أن تكون الصلة طويلة، ولو لم تطل الصلة لكان ينبغي أن تتعين للحرفية كقولنا: أعجبني الذي كَزَيدٍ، ولكنْ كلٌّ من المؤلِّف وابن هشام -رحمهما الله- أطلقَ ولم يقيِّدْ"(١).

اختلف النحاة في الكاف هل تكون اسمًا أم لا، فذهب سيبويه إلى أنها لا تكون اسمًا إلا في الضرورة الشعرية، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك في الشعر والنثر.

أما ابن مالك فقد تابع الأخفش في جواز كونها اسمًا، لكنها عندهما تترجح حرفيتها على الاسمية إذا وقعت مع مجرورها صلةً؛ لأن الصلة لا يجوز أن تكون مضافًا ومضافًا إليه، كما أنه لا يجوز أن يُحذف صدر الصلة من غير طول.

وذهب ابن هشام إلى قول سيبويه، وأنها لا تكون إلا اسمًا أبدًا(٢). بينما رأى المكيُّ أن الحرفية تترجح إذا وقعت الكاف صلةً بشرط أن تطول الصلة، كقولك: أعجبني الذي كزيدٍ في إخلاصه وحسن عمله؛ فإنه حينئذ يجوز أن تكون الكاف اسمًا أو حرفًا، إلا أن الحرفية راجحة على الاسمية، أما إذا كانت الصلة قصيرة فلا يجوز أن تكون اسمًا، فتتعين حرفيتها حينئذ.

١٩- المفاعيل التي تحذف والتي تستثنى من الحذف:

استدرك المكي على ابن مالك أنَّه أدرج في المفاعيل التي تُستثنى من جواز الحذف ويجب ذكرها: ما في حذفه خلافٌ أو شرطٌ، فقال: "وفي كلام المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ شيء؛ إذْ كان من حقه أن يخصَّ المستثنى بما يمتنع حذفه اتفاقًا كالنائب عن الفاعل، وهذه الثلاثة الأخيرة -يقصد المجاب به، والمحصور، والباقي محذوفًا عاملُه-، ولا يذكر معها ما في حذفه خلافٌ أو شرطٌ.

ثم في كونه قصد بالمخبر عنه المفعول القائم مقام الفاعل نظر؛ لأن كلامه الآن في المفعول لفظًا ومعنًى، وهو المنصوب لفظًا أو محلًا، لا في المفعول معنًى فقط، على أنه قد عُرف أن القائم مقام الفاعل حكمه في وجوب الذكر حكمه"(٣).

---

(١) انظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ١٢٥٢.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٧٨)، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٧٤٠).

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ١٠٣.

ذكر ابن مالك في المفاعيل التي لا يجوز حذفها نائب الفاعل؛ فإنه مفعول على الحقيقة، إلا أنه لما تحولت صورة الفعل وأضمر الفاعل جُعل المفعول به نائبًا له.

استدرك المكي على ذلك بأن نائب الفاعل لم يصر مفعولًا، وكلامك الآن على المفعول لفظًا ومعنًى، كما أن نائب الفاعل إنما يأخذ حكم ما ينوب عنه –وهو الفاعل– في الذكر والحذف، فلا مبرر للكلام عنه هنا.

٢٠- حذف المفعول حذفًا اقتصاريًّا:

بعد أنْ ذكر ابن مالك أنَّ حذف المفعول نوعان (اختصاري واقتصاري)، يقول المكي في مسألة الحذف الاقتصاري: "وأما الحذف الاقتصاري، فهو الحذف لغير دليل، فالمحذوف غير مذكور لفظًا ولا معنًى، وذلك إما لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[1] أي: يخرجون، وفي جعل المفعول –في نحو هذا– محذوفًا تسامحٌ، لأنَّ الفعل لما ضُمِّن معنى ما لا يتعدى صار لازمًا لا مفعول له"[2].

استدرك المكي على ابن مالك هنا عدَّه تلك الآية من الحذف الاقتصاري لغير دليل، مع أنه برر ذلك بأن الفعل قد ضُمِّن معنى آخر؛ فإذا كان الفعل المتعدي ضُمِّن معنى فعل لازم، لم يكن عدم احتياج الفعل إلى مفعولٍ حذفًا للمفعول، بل صار هذا الفعل كاللازم الذي لا ينصب مفعولًا أصلًا.

وبعد؛ فقد كان لابن مكي كثيرٌ من الاستدراكات على ابن مالك فيما فات الأخيرَ ذكرُه، وكثير من التعديلات أو الاعتراضات على ما يقول ابن مالك، فقام له المكي مصحِّحًا أو معقِّبًا.

(١) سورة النور، الآية ٦٣.

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ١٠٤.

ثالثًا: التعقيب على الخلاف

كان المكِّي رَحِمَهُ اللَّهُ عند إيراده لمسألةٍ نحويةٍ ما يذكر ما جاء في هذه المسألة من آراء للعلماء السابقين كسيبويه والسيرافي وأبي حيان وغيرهم، وكان أحيانًا يذكر عموم الجمهور، فيقول: قال الكوفيون كذا، وقال البصريون كذا. وبعد أن ينتهي من إيراد الخلاف بين العلماء حول تلك المسألة، يبدأ بإيراد رأيه فيها معقِّبًا على خلافِهم، أو مُبديًا موافقته لرأي مدرسة من المدرستَين دون الأخرى، أو لرأي عالمٍ من العلماء دون الآخرين.

١- تأييده لمذهب البصريين:

أ- في قضية إعراب المنصوب المحذوف عاملُه وجوبًا:

ومن ذلك أنَّ المكِّي قد ذكر اختلاف النحويين في إعراب المنصوب المحذوف عاملُه وجوبًا في شبه المثل، نحو: خيرًا، من قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[١]، وقولُهم: حَسبُكَ خيرًا لكَ؛ فالخليل وسيبويه يريان أنَّه مفعول به لفعل محذوف، والكسائي جعله خبرًا لكان المحذوفة، والفرَّاء أعربه صفة لمصدر محذوف، وقد رجَّح المكِّي المذهب الأول وردَّ غيره.

قال المكي: "فمنه قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا﴾[٣]؛ فمذهب الخليل وسيبويه أن النصب في ذلك بفعل محذوف، التقدير: ائتِ خيرًا لك، وائتِ مكانًا أوسع، وائتوا خيرًا لكم[٤].

ومذهب الكسائي أن المنصوب خبر كان المضمرة؛ أي: يكن خيرًا لكم، ورُدَّ بأنه لا يطرد في نحو: انتهِ أمرًا قاصدًا؛ لأنه ليس المراد: يكن انتهاؤك أمرًا قاصدًا، وإنما المراد: انته عن هذا الأمر الذي ليس بقاصد ولا صواب، وائتِ أمرًا فيه القصد والصواب[٥]"[٦].

---

(١) سورة النساء، الآية ١٧٠.

(٢) سورة النساء، الآية ١٧٠.

(٣) سورة النساء، الآية ١٧١.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص: ٢٨٣.

(٥) ينظر: السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص: ١٨١، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٧/ ٤٨).

(٦) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ٩٧- ٩٨.

ب- في قضيَّة التقدير للاستثناء المنقطع:

وفي إيراده لمسألة التقدير للاستثناء المنقطع، هل يُقدَّر بـ (لكن)، أم بـ(سوى)؟ فإنَّه يذكر آراء البصريين والكوفيين في ذلك؛ فقال: "فالتقدير عند البصريين في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[1] وفي قولهم: (ما في الدار من أحدٍ إلا حمارًا)؛ أي: لكنَّ اتِّباعَ الظنِّ لهم، ولكنَّ فيها حمارًا. والتقدير عند الكوفيين: ما لهم به من علمٍ سوى اتِّباع الظنِّ، وسوى حمارٍ. وتقدير البصريين أوْلى؛ لأنَّ الذي بعدها ليس بمستثنى حقيقةً، بل في الحقيقة استدراك لا استثناء"[2].

ذكر المكي أقوال البصريين والكوفيين في الاستثناء المنقطع، وهو ما يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه؛ تقول: لم يأتِ القومُ إلا حمارًا؛ فالحمار ليس من جنس القوم، ولهذا سُمِّي بالاستثناء المنقطع.

وقد تأول الجمهور وقدَّروا في "إلا" معنًى آخر في ذلك النوع من الاستثناء؛ أما البصريون فقدَّروا "لكن"؛ أي: لم يأت القوم، لكن حمارهم جاء، وقدَّر الكوفيون "سوى"؛ أي: سوى حمارٍ[3].

وقد رجَّح المكيُّ مذهب البصريين في تقدير لكن؛ لأن ما بعد "إلا" ليس مستثنى في الحقيقة وإنما استدراك، فناسب أن يقدر "لكن" لا "سوى".

ج- في قضيَّة إعراب (ما) التعجبية:

وقد ذكر المكِّي اختلاف النحويين في إعراب (ما) من صيغة التعجب: (ما أفعلَ) مرجِّحًا مذهب البصريين في ذلك، فقال: "ومذهب سيبويه والخليل وجمهور البصريين أنَّها اسمٌ تامٌّ نكرةٌ، والفعل بعدها خبرها، وهو الصحيح... ومذهب الأخفش في أحد قوليه، وطائفة من الكوفيين أنها موصولة، و"أفعل" صلة لها، والخبر محذوف لازم الحذف، والتقدير: الذي أحسن زيد شيء عظيم.

ورُدَّ بأنه لو كان ثمَّ خبرٌ لظهر في بعض المواضع، وبأن لزوم حذف الخبر إنما يكون لشيء سدَّ مسدَّه، ولا شيء سادٌّ هنا مسده"[4].

---

(١) سورة النساء، الآية ١٥٧.

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٤٣٢-٤٣٣.

(٣) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو (١/ ٢٩٠)، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٥٥١).

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ٩١٦.

لم يكتفِ المكي بالإشارة إلى اختلاف النحاة في إعراب "ما" التعجبية، بل نصَّ على من قال بكل قولٍ، فالقول الأول لسيبويه والخليل وجمهور البصريين، وهو أنها اسمٌ تامٌّ نكرة في محل رفع مبتدأ، والجملة بعدها خبرها، وهو الصحيح، وإنما جاز الابتداء بها مع أنها نكرة أن فيها معنى التعجب، وهو مثل الشرطية والاستفهام في "من" و"ما" الاستفهاميتين والشرطيتين.

ثم أشار بعدها إلى قول الأخفش وطائفة من الكوفيين، وهو اعتبار "ما" موصولة، والخبر محذوف(١).

ثم ردَّ عليهم بأنه لا يجوز الحذف هنا؛ إذ لا شيء يسد مسده.

د- في قضية إعمال الثاني من المتنازعين:

وقد رجَّح المكِّي تارة أخرى مذهب البصريين في أولويَّة إعمال العامل الثاني من المتنازِعَين؛ مستدلًّا بكثرة الشواهد النثرية والشعرية عليه، وقلة إعمال الأول، والتزام إعمال الأقرب إذا كان ثالثًا أو أكثر، وأنَّ في ذلك عنايةً بالعامل الثاني وتعويضًا عمَّا فاته بالتأخير، ثم أورد رأي الكوفيين وهو أولويَّة إعمال الأول.

قال المكي: "ذهب البصريون إلى ترجيح إعمال الثاني على إعمال الأول، وهو الصحيح؛ لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول، وقد نصَّ سيبويه على ذلك، وأن إعمال الأول قليل ..... وذهب الكوفيون إلى ترجيح إعمال الأول على إعمال الثاني محتجين بثلاثة أشياء"(٢)

لم يكتفِ المكيُّ بمجرد سوق الخلاف وبيان الصحيح من الأقوال؛ بل استدل للصحيح الذي رجَّحه بأدلة عقلية ونقلية مما ورد عن العرب من الأقوال والأشعار، ومما في كتاب الله تعالى، ثم ذكر مذهب الكوفيين في ذلك، وبيَّن أدلتهم التي استدلوا بها، ثم أجاب عن تلك الأدلة واحدًا واحدًا، بما لا يدع مجالًا لترجيح رأي الكوفيين.

هـ- في قضية الاسم المشغول عنه:

المعلوم عند النحاة أن الاشتغال هو أن يتقدَّم اسمٌ على فعل صالح لأن ينصبه لفظًا أو

(١) ينظر: السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٥٦)، ابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ٤٢١).

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ١٢٩.

محلًّا، وشُغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره، فإنه يصحّ في الاسم أن يُنصب بفعل لا يظهر، مماثلٍ للظاهرِ أو مُقَارِبِه.

لكن النحاة قد اختلفوا في الاسم المشغول عنه إذا انتصب من غير الوجه الذي انتصب منه المشغول به؛ أي: إذا انتصب المشغول عنه على الفاعلية، وانتصب المشغول به بسببٍ غير ذلك كأن يكون خبرًا لكان أو أخواتها مثلًا؛ هل يجوز ذلك أم لا؟

قال المكِّي: "فذهب سيبويه والأخفش والشَّلَوْبين -في أحد قوليه- إلى عدم اشتراط اتحاد الوجه الذي انتصبا منه، وأجازوا قولهم: أعبدَ اللهِ كنتَ مثلَه، بنصب عبد الله بفعل محذوف تقديره (أَأَشْبَهْتَ)، وذهب الفارسي والسهيلي والشَّلَوْبين -في ثاني قوليه- وابن كيسان إلى منع النصب في مثل ذلك". ثم اختار المكيُّ بعد ذلك القولَ الأول؛ لما نُقل عن العرب من قولهم: أزيدًا جلسْتَ عنده؟[1].

فحكى المكيُّ المسألة وفصَّلها، ثم ذكر اختلاف النحاة فيها، وأيَّد القول الذي يجيز عدم اشتراط اتحاد الوجه، بدليل نقلهم عن العرب: أزيدًا جلستَ عنده؟؛ فإن انتصاب "زيدًا" على المفعولية، وانتصاب "عنده" على الظرفية، فافترقا في الجهة، ومع ذلك انتصب "زيد" على الاشتغال.

و- في قضيَّة: أصل الاشتقاق: المصدر أم الفعل؟:

قضية أصل الاشتقاق قضية كبيرة ذاع صيتها، واشتهر فيها الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، فهم جميعًا متفقون على أن المصدر والفعل أحدهما مشتق من الآخر، لكنهم اختلفوا أيهما اشتق من الآخر، فالبصريون يذكرون أن المصدر هو الأصل؛ لأنه لا يفيد معنى الزمان، وإنما يقتصر على الحدث، والفعل يفيد الزمن والحدث، والمفرد سابق المركب، فوجب أن يكون المصدر أصل الفعل وجميع المشتقات.

واستدل الكوفيون على أن الفعل هو الأصل، بأن المصدر تابعٌ للفعل في إعلاله؛ فإذا اعتل الفعل اعتل المصدر، كما أن المصدر يؤَكِّد الفعل، والمؤَكَّد سابقٌ للمؤَكِّد[2].

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص ٤١.

(٢) ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ١٩٠)، ابن يعيش، شرح المفصل، (٢٧٣/١).

وقد أيَّد ابن مالك قول البصريين، وذهب إلى أن المصدر أصل الفعل والصفة وجميع المشتقات[١].

وقد أورد المكي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول ذلك، وأيد قول البصريين كابن مالك، بقوله: "اتفق جمهور البصريين والكوفيين على أنَّ المصدر والفعل أحدهما مشتق من الآخر، وجعل البصريون الأصالةَ للمصدر، وجعلها الكوفيون للفعل، والصحيح مذهب البصريين، واستدل المؤلف لذلك بستة أمور ..."[٢].

لكن الغريب هنا أن المكي لم يستدل للكوفيين، ولا ردَّ عليهم كعادته، بل اكتفى بأدلة البصريين، ثم قال: "وذكر –أي: ابن مالك– أمورًا استدل بها الكوفيين رادًّا لها ثم قال: ...." فلم يذكر أدلتهم فضلًا عن مناقشتها.

ز– في قضيَّة ناصب المفعول به:

اختلف النحاة في الناصب للمفعول به على أقوال: فذهب البصريون إلى أن الناصب له هو الفعل؛ لأنه متعلقه، وبه يتقوم المعنى المقتضي للرفع وهو الفاعلية، والمعنى المقتضي للنصب وهو المفعولية. وذهب هشام بن معاوية إلى أن الناصب له هو الفاعل؛ لأن نصبه يدور مع الفاعل وجودًا وعدمًا، والدوران يفيد العلية، وذهب الفراء إلى أن الناصب له هو الفعل والفاعل بمجموعهما، وحجته أنهما كالشيء الواحد، وذهب خلف الأحمر إلى أن الناصب له معنويٌّ، وهو المفعولية؛ أي: كونه مفعولًا؛ لأن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها.

وقد ردَّ البصريون على سائر المذهب بحجج بالغة، وأدمغوا أقوالهم بالبراهين القاطعة[٣].

وفي مسألة ناصب المفعول به، يقول المكِّي: "وقد اختلف النحاة في ناصب المفعول به؛ فقال البصريون: هو الفعل، وقال هشام: ناصبه الفاعل، وقال الفراء: إنه نُصِبَ بالفعل والفاعل معًا، وقال خلف الأحمر: إن العامل فيه هو المفعولية"[٤]. وقد رجح المكي قول البصريين حيث يقول في ذلك:

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (٢/ ١٧٨).

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ١٦٩.

(٣) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٧٣٢)، الوقاد، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٤٦٣).

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ٥١.

"فمذهب البصريين أنَّه الفعل؛ لأنَّه المستدعي له، وعلى ذلك اقتصر المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ وهو الصحيح"[(١)].

ح- في قضية جواز تقديم الحال على صاحبها:

اتفق النحاة على جواز تقدم الحال على صاحبها إذا كان ضميرًا؛ تقول: راكبًا جئتُ؛ بتقديم الحال على التاء. لكنهم اختلفوا في جواز تقدمها على صاحبها إذا كان اسمًا؛ فمنع الكوفيون من ذلك سواءً كان الحال اسمًا أو جملة؛ فلا يقال: لقيت راكبةً هندًا، ولا لقيت تركب هندًا.

وأجاز البصريون جميع ذلك، واستدلوا بشواهد من الشعر منها بيت طرفة بن العبد[(٢)]:

فَسَقَى دِيارَكَ غيرَ مُفسِدِهَا صَوبُ الغَمامِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

حيث تقدم الحال "غير مفسدها" على صاحبها وهو "صوب الغمام"[(٣)].

وقد رجَّح المكِّي مذهب البصريين في جواز تقديم الحال على صاحبه المنصوب الظاهر، خلافًا للكوفيين القائلين بالمنع، فقال بعد أنْ ذكر الخلاف بينهم: "والصحيح جوازه مطلقًا"[(٤)].

ط- في قضيَّة موضع المصدر من (أنَّ) و(أنْ):

اختلف النحاة في تقدير إعراب المصدر المؤول من "أنَّ" والفعل، أو "أنْ" والفعل، إذا حُذف حرف الجر الداخل عليهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[(٥)]؛ فإن أصلها: ترغبون في أن تنكحوهن؛ يقال: رغب في الشيء ورغب عنه.

فهل يكون المصدر المؤول "أن تنكحوهن" منصوبًا بنزع الخافض أم مجرورًا بحرف الجر المحذوف؟

اختلف العلماء فيه، فذهب الفراء إلى أنه في موضع نصب، وحكاه سيبويه عن الخليل، وذهب الكسائي إلى أن موضعه الجر، ووهم ابن مالك في نسبته للخليل؛ فإنه ليس للخليل قولٌ غير الذي حكاه عنه سيبويه[(٦)].

---

(١) المصدر السابق نفسه، ج١، ص ٥٢.

(٢) بيت من الكامل لطرفة بن العبد في ديوانه، شرح الأعلم الشنتمري، ص١٠٤. ونصه في الديوان: "فَسَقَى بلادَك، غَيرَ مُفْسِدِها... صَوْبُ الغَمامِ وديمةٌ تَهْمي".

(٣) ينظر: الأنباري، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ٢٠٣)، العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٨٣).

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٦٠٧.

(٥) سورة النساء، الآية ١٢٧.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، (١٢٧/٣)، ابن مالك، شرح التسهيل (٢/ ١٥٠)، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ٢٠٩٠).

وقد رجَّح المكِّي القول الأول بقوله: "وهو الأصح؛ لأنَّ بقاء الجرِّ بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أوْلى"(١).

ي- في قضية تقدير العامل فيما بعد الواو:

اختلف النحاة في ناصب المعطوف في نحو: ما بالك وبكرًا؟ ما شأنك وزيدًا؟

فذهب سيبويه إلى أنه إما أن يكون منصوبًا بكان المضمرة؛ أي: ما كان بالُك وبكرًا؟ فيكون "بكرًا" هنا مفعولًا معه، وإما أن يكون منصوبًا بالمصدر المنون "ملابسة"؛ أي: ما بالك وملابسةً زيدًا؟ أو: ما بالك وملابستك زيدًا؟ فيكون "زيدًا" في الحالين مفعولًا به للمصدر.

وذهب السيرافي وابن طاهر وابن خروف إلى أن الناصب هنا هو الفعل المضمر "لابس"؛ أي: ما بالك ولابستَ زيدًا؟ ما شأنك ولابست بكرًا؟(٢)

وقد اختار المكِّي رأي سيبويه، وردَّ على مَن خالفه بقوله: "وما ذهبوا إليه ضعيف؛ لعطف الفعل على الاسم"(٣).

ك- (ليس) و(لا يكون) الاستثنائيَّتان:

اعترضَ (المرادي) على قول ابن مالك في المتن عند الحديث عن (ليس) و(لا يكون) الاستثنائيَّتين: "واسمُها (بعضٌ) مضافٌ إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف"(٤). وقال المرادي: "هذا مذهب غريب لا يُعرف لغيره، وفيه ضعف؛ لأنَّ اسم (كان) شبيه بالفاعل، فلا يجوز حذفه"(٥). وقد حاول المكي أن يتأوَّل كلام ابن مالك ملتمسًا العذر له، فقال بعد أنْ أورد مذهب البصريين في هذه المسألة، وهو أنَّ اسمهما ضمير مستتر وجوبًا يعود على البعض المفهوم من المستثنى منه: "ويمكن حمل كلام المصنِّف على هذا المذهب، فيكون معنى قوله: لازم الحذف؛ أي: لازم الإضمار بتجوُّزٍ في التعبير"(٦).

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص ٥٩.

(٢) ينظر: الاستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية لابن الحاجب (١/ ٥٢٣)، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٥٤٢).

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٤٠٤، ٤٠٥.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٠٦.

(٥) هذا نصُّ المكي في الهداية، وهو قريب المعنى من كلام المرادي نفسه في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ج٢/ ص: ٦٨٤.

(٦) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٥٢٤.

٢- تأييده لمذهب الكوفيين:

وفي تعقيبه على الخلافات الكثيرة بين العلماء، يؤيِّد في أحيان أخرى مذهب الكوفيين، فهو لا يجانب مذهبًا دون الآخر، إنما يرجح من الأقوال ما تأيَّد بالدليل الذي قد صحَّ عنده، دون اعتبار بأن يكون هذا القول للبصريين أو الكوفيين.

أ- في قضية جواز بناء أسماء الزمان المضافة إلى الجملة:

اختلف النحاة في بناء وإعراب ظروف الزمان إذا أضيفت إلى جملة اسمية أو إلى فعل مضارع؛ فذهب البصريون إلى لزومه الإعراب، وذهب الكوفيون إلى جواز بنائه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾[(١)]، بقراءة نافع: "يومَ"[(٢)]. وقد أيَّد قولَ الكوفيين أبو علي الفارسي وابن مالك وغيرهما[(٣)].

وقد وافق المكيُّ ابن مالك في تأييده مذهب الكوفيين، فقال: "والصحيح مذهب الكوفيين لورود السماع به"[(٤)].

ب- في قضية مراعاة المحل في إعراب التوابع:

اختلف النحاة في حكم مراعاة المحل في إعراب التوابع من النعت والبدل والعطف والتوكيد؛ ففي قولك مثلًا: يعجبني شرب اللبنِ الساخنَ زيدٍ؛ بنصب "الساخن" وهو نعت "اللبن" مراعاة لمحله؛ فإن أصل الجملة: يعجبني أن يشرب زيدٌ اللبنَ الساخنَ.

فالكوفيون وبعض البصريين إلى جوازه، وسيبويه وأكثر البصريين على عدم جواز ذلك، وأنه لا يجوز الإتباع على المحل، في حين ذهب الجرمي إلى جوازه في العطف والبدل ومنعه في التوكيد والنعت[(٥)].

---

(١) سورة المائدة، الآية ١١٩.

(٢) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات (ص: ٢٥٠)، الأزهري، معاني القراءات (١/ ٣٤٤).

(٣) ينظر: بدر الدين، ابن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٢٨١)، الاستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية لابن الحاجب (٣/ ١٨١).

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص ١٤٣٦.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٥/ ٢٢٦٢)، ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٢٨٥٣).

وقد حكى المكي تلك الأقوال، وبيَّن أدلة كل قولٍ منها، ثم قال: "والصحيح الأول؛ لورود السماع به كما تقدم، وتأول المانعون السماعَ على إضمار عامل، وفيه تكلف"[(١)].

٣- تأييده لرأي ابن مالك:

أ- في قضية أقسام الاسم المشتغل عنه:

قسَّم ابن مالك[(٢)] الاسم المشتغل عنه إلى خمسة أقسام، وذكر منها قسمًا يجب رفعه، وهو ما وقع الفعل فيه بعد استفهام أو نفي أو لام ابتداء أو لام قسم أو حرف ناسخ أو كم الخبرية؛ نحو: زيدٌ هل رأيته، وعمرو كيف أكرمته، وخالدٌ ما أقساه، والمحسن ليجزينه الله ...؛ لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فوجب رفعها على الابتداء دون النصب[(٣)].

وقد خالفه في ذلك جماعةٌ من كبراء النحويين يرون أنَّ هذا القسم لا يصدق عليه حدُّ الاشتغال، وقد ردَّ عليهم المكِّي -مؤيِّدًا لما ذهب إليه ابن مالك- فقال: "والصواب ما اعتمده المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأن العامل في نحو: زيدًا هل ضربته؟ صالح للعمل بذاته في الاسم السابق لو فُرِّغ، لكن منع من عمله مانع"[(٤)]. ثمَّ علل ذلك مفرِّقًا بين ما امتنع عمله فيما قبله لذاته، كالتعجب وأفعل التفضيل، فجعله خارجًا عن باب الاشتغال، وبين ما امتنع عمله لا لذاته بل لعارض، فجعله داخلًا فيه، وهو ذلك القسم الذي يجب رفعه.

ب- في قضيَّة تقدير عامل المنصوب على الاستثناء بعد (ما):

اختلف النحاة في ناصب "النساء" في قول العرب: (كلُّ شيءٍ مَهَهٌ[(٥)] ما النساءَ وذكرَهنَّ)؛ فذهب الفراء وعلي بن المبارك إلى أن العرب تستثني بـ"ما"، وعليه فلا حذف ولا

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ١١٢٣.

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ٤.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (٢/ ١٣٨)، ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٦٦٠)، الشاطبي، المقاصد الشافية (٣/ ١١٢).

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٤.

(٥) المهَهُ والمهاه: اليسير السهل؛ أي: يتحمل الرجل كل شيء إلا ذكر محارمه ونسائه. القاسم بن سلام، الأمثال، ص: ١٠٩، العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، ج٢، ص: ١٣٩.

تقدير، وذهب بعضهم إلى أنَّ "ما" هنا تضمنت معنى "إلا"، بينما ذهب أكثرهم إلى أن "ما" هنا مصدرية، والفعل بعدها محذوف، قدَّره بعضهم بـ"خلا"، وابن مالك ومن وافقه بـ"عدا"[(١)].

وقد أيَّد المكي قول ابن مالك فقال: "وما قدَّره المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أوْلى؛ للاتفاق على فعلية (عدا)، وزعم بعضهم أنَّ (ما) بمعنى (إلا) وليس بشيء؛ لعدم ثبوت كون "ما" بمعنى "إلا" في شيء من كلامهم، بخلاف كونها مصدرية"[(٢)].

ج- في قضية وقوع (مَن) و(ما) فاعلًا للفعل (نِعْمَ):

ويرى ابن مالك جواز وقوع (مَن) و(ما) الموصولتين فاعلًا لـ(نِعْمَ)، وجعل منه قول الشاعر[(٣)]:

فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضاقتْ مذاهبُه ... نِعْمَ مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ

وقد وافقه المكي في ذلك، ورد على مَن قال بأنَّ (مَن) في هذا البيت تمييز، فقال: "فـ(مَن) فاعل (نعمَ) بشهادة: مزَكأُ مَنْ؛ إذْ لو لم يصح الإسناد إلى (مَن) لامتنع الإسناد إلى ما أُضيف إليها"[(٤)].

د- في قضية الفعل (أَفْعِلْ به):

اختلف النحاة في معنى الفعل "أفعِل" في أسلوب التعجب: "أفعِل به"؛ حيث ذهب الفراء والزمخشري وابن خروف إلى أن الفعل "أفعِل" فعل أمرٍ باستدعاء التعجب من المخاطب، بينما ذهب ابن مالك ومن وافقه إلى أنه فعلٌ ظاهره الأمر إلا أن معناه خبرٌ إنشائيٌّ مسند إلى المتعجب منه المجرور بالباء[(٥)].

وقد وافق المكيُّ ابنَ مالك في القول بأن الفعل في (أَفْعِلْ بِهِ) خبرٌ معناه التعجب، وليس الأمر، حيث قال بعد أنْ ذكر الخلاف فيها: "والأول هو الصحيح"[(٦)].

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٣/ ١٥٣٧)، ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢٢١١).

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٥٢٣.

(٣) بيت من البسيط، بلا نسبة في جمهرة اللغة (٢/ ١٠٩٨)، شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢١٨)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٣/ ١٣٤)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٤٣٢)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٧١).

(٤) المصدر السابق، ج٣، ص ٨٧٩.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (٣/ ٣٣)، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٨٨٧).

(٦) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ٩١٩.

فنصر المكي هنا قول ابن مالك على غيره، دون أن يدلل للأقوال، أو يذكر حجته في ترجيح قول ابن مالك على غيره.

هـ- في قضيَّة تصغير (أَفْعِلْ به):

أجاز ابن كيسان –خلافًا للجمهور- تصغير "أَفْعَل" في "ما أفعل" التعجبية، بينما ذهب الجمهور إلى أنها شاذة ضد القياس.

وذهب ابن كيسان أيضًا إلى جواز تصغير "أَفْعِل" في "أفعل به" التعجبية؛ قياسًا على تصغير "أفعل". وقد خالفه في ذلك ابن مالك والجمهور(١).

وقد وافق المكي ابن مالك أيضًا في ردِّه على ابن كيسان القائل بجواز تصغير (أَفْعِلْ به) قياسًا على ما ورد من تصغير (ما أَفْعَلَه)، واستدلَّ لرأي ابن مالك بأنَّ الخارج عن القياس لا يكون أصلًا للقياس(٢).

و- في قضية عمل (كما) عمل (كي):

وقد دافع المكي عن ابن مالك بأنَّ (كما) تتكون من الكاف الناصبة للمضارع (يحسبوا) لشبهها بـ(كي) في المعنى، و(ما) الكافة، وذلك في قول الشاعر(٣):

وطرفَــكَ إمــا جئتنــا فاحبِسَــنَّه كمــا يحسـبوا أنَّ الهـوى حيـثُ تنظـرُ

وقد انتقد الدماميني ذلك، فردَّ عليه المكي قائلًا: "وهو سهو؛ لأنَّ الكاف العاملة في الفعل على رأي المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هي المكفوفة، وليست عاملة في الاسم لكفِّها عن العمل بـ(ما)؛ ولذلك قيَّد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ نصبها للمضارع"(٤).

ز- في قضية مطابقة (أفعل) التفضيل لما قبله:

حيث رجَّح ابن مالك جواز مطابقة (أفعل) التفضيل لما قبله، ولزومه الإفراد والتذكير إذا أُضيف ونُويَ معه معنى (مَن)، مخالفًا في ذلك ابن السراج، الذي رأى تعيُّن إفراده وتذكيره(٥)،

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٤٠)، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ٢٠٦٨).

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ٩٢٩.

(٣) بيت من الطويل، بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٢٧)، الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٤٨٣)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٨١)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٣٠٠٤)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ١٨٥).

(٤) المصدر السابق نفسه، ج٣، ص ١٢٥٩.

(٥) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٣٤.

وقد وافق المكيُّ ابنَ مالك فيما ذهب إليه، وردَّ على ابن السراج بما سمع من فصيح كلام العرب، وبقياس المضاف على المعرَّف بـ(أل) لاشتراكهما في التعريف[1].

رابعًا: سَوْق النصوص مع التعقيب عليها

كان من نهج المكي في شرحه لكتاب ابن مالك أنْ يذكر القواعد النحوية والمسائل الخلافية، ثم يُعلق عليها ويسهب في شرحها وبيان شواهدها. وهذا عكس ما رأيناه في المبحث الأول (سوق النصوص من غير التعقيب عليها)؛ بل إنَّه هنا يعقِّب على كل قاعدة نحوية، أو مسألة خلافية، شارحًا إيَّاها باستزادة، أو مفصِّلًا لما هو عامٌّ في كلام ابن مالك، أو ذاكرًا رأيَه الخاصَّ في ذلك، أو معلِّقًا على رأي الآخرين. ومن الأمثلة على ذلك:

١- (كذا):

جاء في كلام ابن مالك حول (كذا) أنَّه: "قلَّ ورود (كذا) مُفردًا أو مُكرَّرًا بلا واو، وقد كنَّى بعضُهم بالمفرد المميَّز بجمع عن (ثلاثة) وبابِه، وبالمفرد المميز بمفرد عن (مائة) وبابِه، وبالمكرر دون عطف عن (أحد عشر) وبابِه، وبالمكرر معَ عطف عن (أحدٍ وعشرين) وبابِه"[2]. وقد عقَّب على هذا الكلام المكي قائلًا: "أقول: الكثير استعمال (كذا) مكررةً بالواو، نحو: له كذا وكذا درهمًا، وقلتُ: له كذا وكذا، وإفرادها من غير تكرير قليل، نحو: له كذا درهمًا، وتكريرها بلا واو أيضًا قليل، نحو: له كذا كذا درهمًا، وكنَّى بعض النحويين —وهم الكوفيون والأخفش والمبرد وابن الدهان وابن معطٍ- بكذا المفرد المميز بجمع عن ثلاثة إلى عشرة، فإذا قيل: له كذا دراهمَ، احتمل من ثلاثة دراهم إلى عشرة، وبالمفرد المميز بمفرد مجرور عن مائة وبابه، فإذا قلتَ: له كذا درهمٍ، احتمل من مائة إلى ألف، وبالمكرر من غير عطف المميز بمفرد منصوب عن أحد عشر وبابه، فإذا قيل: له كذا كذا درهمًا، احتمل من أحد عشر إلى تسعة عشر، وبالمكرر المعطوف المميز بمفرد منصوب عن أحدٍ وعشرين إلى تسعة وعشرين. قال المصنف: ومستند هذا التفصيل الرأي لا الرواية"[3]. فنلاحظ هنا أنَّ المكي قد وسَّع قاعدة

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ٩٦٤.

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٢٥.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ٨٥٠-٨٥١.

ابن مالك شرحًا وتفصيلًا وبيانًا للأمثلة والشواهد، وذكرًا للعلماء الذين قالوا في المسألة، وهم الذين ذكرهم ابن مالك مُجْمَلًا، فذكرهم المكي تفصيلًا.

٢- **(نِعم) و(بئس):**

جاء في تعريف ابن مالك لـ(نِعم) و(بئس) أنَّهما: "لَيْسَا باسمين فَيَلِيَا عواملَ الأسماء، خلافًا للفرَّاء"(١). وقد علَّق المكي على هذه القاعدة مستفيضًا في شرحها، وبيان أمثلتها؛ إذ قال: "أيْ: فلا يجوز أنْ يقَعا فاعلين، ولا مفعولين، ولا مجرورين، ولا مضافًا إليهما، كما زعم الفرَّاء، فإنْ ورد من لسانهم ما يوهم جواز ذلك، نحو قولهم: نِعم السيرُ على بِئْسَ العير، فهو مؤوَّل على حذف موصوفٍ وإقامةِ صفته مقامه، والتقدير: نِعمَ السيرُ على عيرٍ مقولٍ فيه بئسَ العيرُ"(٢). فالمكي هنا لم يكتفِ بإعادة القاعدة، بل زاد من تفصيلها، وبيَّن أمثلتها.

٣- **(أفعل) التفضيل:**

يعلِّق المكي على تعريف ابن مالك لـ(أفعل) التفضيل، مُفصِّلًا ومبيِّنًا لهذا التعريف، وذلك في قول ابن مالك: "يُصاغ للتفضيل مُوازِنُ (أفْعَلَ) اسمًا، ممَّا صيغ منه في التعجب فعلًا، على نحو ما سبق من اطِّرادٍ، وشذوذٍ، ونيابةٍ (أشَدَّ) وَشِبْهِهِ"(٣).

وقد جاء تعليق المكي على هذا التعريف بالتفصيل الذي لا يترك شاردةً خلفَه، شارحًا تعريف ابن مالك شرحًا واضحًا ومفيدًا. ويقسِّم تعريف ابن مالك إلى الآتي:

أ- **في تعريف (أفعل):**

يقول المكي: "أفعل التفضيل هو الصفة المصوغة على (أفْعَلَ)، دالَّة على مشاركة أو زيادة. فالصفة جنسٌ، وعلى (أفعلَ) فصلٌ يُخْرِجُ صيغةَ (فاعلٍ) و(مفعولٍ) ونحوهما، و(يدلُّ على مشاركة أو زيادة) فصلٌ ثانٍ يُخرِجُ نحو: أحمرَ، وأرمَلَ، وأبيضَ"(٤).

ب- **في صياغته من (أفعلَ):**

يقول المكي: "وقوله (يُصاغ إلى آخره)؛ يعني: إذا أُريد بيان التفضيل في وصف من

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٢٦.

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ٨٥٢.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٣٣.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ٩٤٤.

الأوصاف، صيغ ذلك الوصف على وزن (أفعلَ) حال كونِ (أفعلَ) اسمًا؛ لقبوله علامات الأسماء، مما صيغ منه (أفعلَ) في التعجب حال كون (أفعلَ) في التعجب فِعْلًا"[1].

ج- **في حكم (أفعل):**

يقول المكي: "يعني أنَّ حكم (أفعلَ) التفضيل مثل فعل التعجب في جميع ما تقدم، من أنَّه إذا استكمل الشروط المذكورة في التعجب اطَّردَ بناؤه منه، نحو: أحبَّ وأكثرَ وأعزَّ، ولا يطَّرِدُ في غير ذلك، فلا يُبنى من العيوب، والألوان، والزائد على ثلاثة، واللازم للنفي، والمبني للمفعول، والناقص، وغير المتصرف، ولا مما لا يستعمل له فعلٌ، كما لا يُبنى فعل التعجب من شيءٍ من ذلك، وإنْ شذَّ هناك شيء شذَّ هنا، فكما شذَّ بناء (أفعل) في التعجب مما لا فعل له، نحو: ما أقْمَنَه! شَذَّ بناء (أفعلَ) التفضيل منه، كقولهم: هو أقْمَنُ منه بكذا"[2]. نلاحظ هنا كيف أنَّ المكي قد فصَّل القاعدة، وعلَّق عليها مستذكرًا قواعد صياغة الفعل (أفعل) التعجب؛ لمشابهته قواعد صياغة الاسم (أفعل) التفضيل.

٤- **فتح (اللام) في لغة عكل وبلعنبر:**

يقول ابن مالك في فتح (اللام): "وتُفْتَحُ اللام مَعَ الفِعْلِ في لغة عكل وبلعنبر"[3]. وعلى هذا يعقِّب المكي من خلال إيراده للأمثلة على ذلك، حيث يقول: "أي: وفتحُ اللام مع الفعل، وذلك كقراءة بعضهم: (وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لَيُعَذِّبُهُمْ)[4] بفتح اللام، ومنه قراءة سعيد بن جُبير: (وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ)[5] بفتح اللام"[6].

٥- **التعجب بين التعريف والتخصيص:**

يعلِّق المكي على كلام ابن مالك في تعريف وتخصيص فعل التعجب، حيث يقول ابن مالك: "ولا يُتَعَجَّبُ إلا من مُخْتَصٍّ"[7]. فيعقِّب المكي على ذلك مبيِّنًا للأمثلة التي توضِّح هذه

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ٩٤٤.
(٢) المصدر السابق، ج٣، ص ٩٤٥.
(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٤٥.
(٤) سورة الأنفال، الآية ٣٣.
(٥) سورة إبراهيم، الآية ٤٦.
(٦) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ١١٩٣.
(٧) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٣٠.

القاعدة وتدعمها، فيقول: "أي: بأن يكون معرفةً، أو نكرة مختصة بوجه من وجوه التخصيص، نحو: ما أحسنَ زيدًا! وما أسعدَ رجلًا اتَّقى الله! وما أشقى امْرَأً يُطيع هواه! لأنَّ المتعجَّب منه مخبَرٌ عنه في المعنى، والمخبَر عنه لا بدَّ أن يكون مختصًّا"(١).

٦- في جواز حذف المتعجَّب منه:

يقول ابن مالك: "وإذا عُلِمَ جازَ حذفه مطلقًا"(٢). ويعلِّق المكي على هذه القاعدة بقوله: "أي: إذا عُلم المتعجَّب منه بأن يدل عليه دليل بعد حذفه جاز حذفه مطلقًا؛ أي: سواء كان معمولًا لـ(أَفْعَلَ)، أو لـ(أَفْعِلْ)، أي: مفعولًا أو فاعلًا، وإنما حُذف مع كونه فاعلًا؛ لأنَّ لزومه الجرَّ كساه صورة الفضلة، ولأنَّه كمفعول (أفعلَ) في المعنى، ومثال حذفه إذا كان مفعولًا به قول الشاعر(٣):

جـــزى اللهُ عنَّـــا والجـــزاءُ بفضـــلِه رَبيعـــةَ خـــيرًا مـــا أعـــفَّ وأكرمَـــا

ومثال حذفه إذا كان فاعلًا قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾(٤) أي: وأبصِرْ بهم"(٥).

٧- انفراد حرف الجر (مِن) وخصوصيَّته:

ينفرد حرف الجر (مِن) دون غيره من الحروف بأنَّه: "يجرُّ الظروف التي لا تتصرف، كـ(قبل) و(بعد) و(عند) و(لدى) و(لدن) و(مع) و(عن)، و(على) اسمين"(٦) وقد عقَّبَ المكي على هذه القاعدة مفسِّرًا إياها، ومفصِّلًا جوانبَها من خلال شواهد قرآنية بقوله: "أقول: هذه خصوصية لـ(مِن) عن سائر حروف الجر، فلا تُباشر هذه الكلمات غيرَها. وقوله: (لا تتصرف)؛ أي: بل تكون لازمة للظرفية، وقوله: (كقبل وبعد) هما من الظروف المشار إليهما. و(مِن) إذا دخلت

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ٩٢٢.

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٣٠.

(٣) بيت من الطويل، منسوب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٨٨٩)، شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (٢/ ٤٥١)، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (٤/ ٤٥٣).

(٤) سورة مريم، الآية ٣٨.

(٥) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ٩٢٢- ٩٢٣.

(٦) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٤٤.

عليهما فهي زائدة عند المؤلِّف وجماعة، والجمهور أنَّها لابتداء الغاية، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا﴾[1]. ومثال (عند) قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[2]، أمَّا (لدى) فقال الدماميني: "يُنظر له شاهد، فلم أظفر به". قلت: ويُكتفى عنه بشاهد (لدن)؛ فإنَّ (لدى) لغة في (لدن)، كما نصَّ عليه الجوهري –رحمه الله تعالى–[3]. ومثال (لدن) قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[4]. ومثال (مع) ما حكى سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ من قولهم: ذهبتُ مِن مَعِهِ. وقوله: (وعن وعلى اسمين)؛ أي: تَجَرُّ (مِن) (عن وعلى) حالةَ كونهما اسمين، قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: "وتكون (عن) بمعنى جانب، و(على) بمعنى فوق"[5]. ولعلنا نلاحظ هنا كيف أنَّ المكي قد وضَّح قاعدة ابن مالك ذات السطرين في أكثر من عشرة سطور، وقد عقَّب عليها بأمثلة وشواهد زادت في توضيحها، وقلَّتْ من تلميحها.

٨- زيادة حرف الجر (عن) تعويضًا:

قال ابن مالك: "وتُزادُ (عَنْ) عِوَضًا"[6]. وعلى هذا علَّق المكي بقوله: "أي: وتُزاد (عن) للتعويض من أخرى محذوفة، كقول الشاعر[7]:

أتجـــزعُ إنْ نفـــسٌ أتاهـــا حِمَامهـــا فهـــلَّا الـــتي عـــن بـــينِ جنبيـــكَ تـــدفعُ

قال ابن جني: والتقدير: فهلَّا تدفع عن التي بين جنبيكَ، فحذفت (عن) من أول الموصول، وزيدت بعده[8]، وظاهرُ كلام المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ وكذا كلام ابن هشام أنَّها لا تُزاد إلا

(١) سورة النساء، الآية ٤٧.

(٢) سورة الصف، الآية ٦.

(٣) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج٦/ص٢٤٨١.

(٤) سورة هود، الآية ١.

(٥) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص ١١٦٦- ١١٦٧.

(٦) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٤٦.

(٧) بيت من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٤٠)، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٥/ ٢٤٣٣)، الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٢٤٨)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٩٨).

(٨) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١/ ص: ٢٨٢.

عوضًا"[1]. ونلاحظ هنا أنَّ المكي لم يكتفِ بشرح القاعدة ممثِّلًا عليها بمثال، إنما أورد رأي العلماء في ذلك، كابن جني، وابن هشام.

٩- (ذو) وإضافتها إلى اسم علَم:

من المعلوم أنَّ الاسم (ذو) يُضاف إلى أسماء عامَّة لا أسماء أعلام، كقولنا: أنتَ ذو سلطان، وإنَّكَ لَذو كرمٍ، غير أنَّ ابن مالك أجاز أن تُضاف إلى اسم علَم، وذلك في قوله: "وقد يُضاف (ذو) إلى علَم وجوبًا إن قُرِنَا وَضْعًا"[2]. وعلى هذا علَّق المكي قائلًا: "أي: أنَّ العلَم أوَّل ما سُمِّيَ استُعملَ كذلك، كقولهم: ذو الكَلاعِ، وذو يزنٍ، وذو جَدَنٍ، وذو رُعَين، وذو سَلَمٍ أعلامًا لأشخاصٍ معروفين"[3]. فهنا يُضيف المكي الأمثلة على القاعدة لزيادة التوضيح.

١٠- إضافة (ذو) إلى المضارع (تَسْلَمُ):

يقول ابن مالك مشيرًا إلى أنَّ الاسم (ذو) قد يُضاف إلى الفعل المضارع (تَسْلَمُ): "وقالوا: اذهبْ بِذي تَسْلَمُ، أي: بذي سلامتكَ"[4]. ويقول المكي معقِّبًا على كلامه شارحًا هذه القاعدة التي تبدو -للوهلة الأُولى- لدى القارئ من النوادر أو من الشواذ: "يُشير بهذا المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أنَّ العرب أضافت (ذي) بمعنى (صاحب) إلى مضارع (سَلِمَ) المفْتَتَح بتاء الخطاب، فهو وإن كان مضافًا للفعل لفظًا؛ فإنَّه مضاف إلى مصدره تقديرًا، ولذلك فسَّره المصنِّف، فقال: أي: بذي سلامتك، فالباء ظرفية بمعنى (في)، أمَّا (ذي) بمعنى صاحب، وهو صفة وقتٍ محذوف؛ أي: اذهب في وقت ذي سلامة لك، وقيل: (ذي) موصولة، وأُعربت على لغة بعض بني طيئ. والمعنى: اذهب في الوقت الذي تَسلم فيه، والأول للجمهور، ويُضعِّفُ الثاني أنَّ استعمال (ذي) موصولة مختصٌّ بطيئ، ولم يُنقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأنَّ الغالب في لغتهم البناء، ولم يُسمع هنا إلَّا الإعراب"[5].

١١- المستثنى (بعضُ) المستثنى منه:

يقول ابن مالك في مسألة أنَّ المستثنى يكون من جنس المستثنى منه: "فإن كان المستثنى بعضَ

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ١٢٢٣.

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٥٧.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص ١٤١١.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٥٩.

(٥) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص ١٤٤٦.

المستثنى منه حقيقةً فَمُتَّصِلٌ"[1]. وقد عقَّب المكيُّ على كلام ابن مالك قائلًا: "أقول: فإنْ كان المستثنى بعضَ المستثنى منه حقيقةً فهو متَّصِل، نحو: جاء القوم إلا زيدًا، وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (بعض) المستثنى منه، ولم يقُل: (جنس) المستثنى منه، كما قال غيره؛ لأنَّ المستثنى قد يكون من جنس المستثنى منه وهو منقطع غير متَّصِل، نحو: قام إخوتُكَ إلَّا زيدًا، إذا لم يكن (زيدًا) من (إخوتكَ)، وإن كان يصدُق عليه أنَّه من جنس المستثنى منه"[2]. فالمكي هنا لا يُبيِّنُ شارحًا القاعدةَ من خلال الأمثلة فحسبُ، بل إنَّه يُدافع عن ابن مالك في ذَهاب الأخير لاستخدام (بعض)، وليس (جنس) كغيره من العلماء؛ وذلك لأنَّ المكي يرى أنَّ استخدام (بعض) أكثر دقَّةً من استخدام (جنس)؛ لأنَّه قد يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وفي الوقت ذاته لا يكون متَّصِلًا به، إنما مُنقطِعًا عنه، كما جاء في المثال المذكور.

١٢- إعراب العدد المركَّب المضاف وبناؤه:

وقد عقَّب المكي على ابن مالك في شرح الأخير لمسألة إعراب العدد المركَّب وبنائه بقوله: "وقد يَجري ما أُضيفَ منها مَجرى بَعْلَبَكَّ، أو ابنِ عِرْسٍ، ولا يُقاس على الأول خلافًا للأخفش، ولا على الثاني خلافًا للفرَّاء"[3]. وقد بيَّنَ في تعقيبه اختلافَ النحويين في إعراب العدد، فقال المكي: "وحكى سيبويهِ عن بعض العرب إعرابَ الجزء الثاني مع بقاء الأول على الفتح، نحو: أحدَ عشرُكَ معَ أحدَ عشرِ زيدٍ، برفع الراء في الأول، وكسرها في الثاني، وفتح الصدرَين. وإليه أشار المصنِّفُ بقوله: "مَجْرى بَعْلَبَكَّ. وأجاز الأخفش القياسَ على هذا، وهي ضعيفةٌ عند سيبويهِ. وحكى الفرَّاءُ أنَّه سمِع من أبي فَقْعَسٍ الأسديِّ وأبي الهيثم العُقَيليِّ: ما فعلَتْ خمسةَ عشرِكَ، بإضافة الصدر إلى العَجُز. وإليه أشار المصنِّف بقوله: "وابنِ عِرسٍ". وأثبت الفرَّاء ذلك قياسًا مطَّرِدًا. ونسبه ابنُ عُصفور مرةً إلى الكوفيِّين، ومرةً إلى الفرَّاء. واختار ابنُ عُصفور في المسألة ما سبق عن الأخفش، وقال: إنَّه الأفصحُ"[4]. وبهذا فقد عقَّب المكي على كلام ابن مالك ذاكرًا أوجُهَ الرأي عن العلماء في تلك المسألة.

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٠١.

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٤٢٧.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١١٨.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٧٧٧.

١٣- التعقيب على ردِّ ابن مالك على العلماء:

ومن ذلك أنَّ المكي كان يُعقِّب على ردِّ ابن مالك على بعض العلماء، ومنهم المبرِّد، حيث ردَّ ابنُ مالك على المبرِّد الذي ذهب إلى فِعليَّة (حاشا) الاستثنائية. قال المكي: "قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا غلطٌ؛ لأنَّ حاشا إذا كانت فعلًا وقُصِد بها الاستثناءُ، فهي واقعةٌ موقعَ (إلَّا)، ومؤديةٌ معناها، فلا تتصرَّفُ كما لا تتصرَّفُ عدا، وخلا... أما (أُحاشِي) فمضارِعُ (حاشيْتُ) بمعنى استثنيْتُ، وهو متصرِّفٌ مُشتَقٌّ من لفظ (حاشا) المستثنى بها"[(١)].

١٤- اشتغال العامل عن الاسم المسبوق بضميره أو مُلابِسه:

لم يُعرِّف ابن مالك باب الاشتغال حقيقةً، إنَّما اكتفى بسرد اسم الباب بقوله: "باب اشتغال العامل عن الاسم المسبوق بضميره أو مُلابِسه"[(٢)]. فعقَّب على ذلك المكي شارحًا للمصطلح، مُعرِّفًا بالباب، فقال: "اشتغالُ العامل عبارةٌ عن أخذه معمولَه، كما أنَّ تفريغَه عبارةٌ عن عدم أخذه معمولَه، وحقيقتُه أنْ يتقدمَ اسم، ويتأخرَ عنه عاملٌ قد عمِل في ضمير ذلك الاسم أو في مُلابِسه، لو لمْ يعمَل في أحدهما لَعَمِلَ في الاسم المذكور"[(٣)].

وبعدُ، فقد لاحظنا كيف كان لابن مكيٍّ كثيرٌ من التعقيبات على كلام ابن مالك، منها ما كان شرحًا لمقولته، ومنها ما كان تعليقًا عليها، ومنها ما كان إضافةً عليها، ومَرَدُّ وجود هذا النهج لدى المكِّيِّ هو -بَداهةً- أنَّ هذا الكتاب جاء شرحًا لكتاب ابن مالك، ومن المنطِقيِّ أنْ نجِد مثلَ هذه التعقيبات لدى الشُّرَّاحِ في شرحهم لكتب مَن سَبقوهم.

ويَغلِب علينا اليقينُ -بعد إيرادنا للأبواب الخمسة التي كان منهج المكيِّ يتمحورُ حولهَا- أنْ نقولَ: إنَّنا التمَسْنا شيئًا من منهج المكيِّ في الشروح، حيث انقسم منهجُه -كما خلُصنا إليه- إلى خمس نتائج، وهي:

أولًا: كان المكي -في بعض الأحيان- يسوق النصوصَ، والقواعدَ النحوية، أو المسائل؛ لتأكيد الفكرة العامَّة منها دونَ التعقيب عليها، ومَرَدُّ هذا -كما أسلَفْنا الذِّكر- أنَّ تلك

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص ٥٥١ - ٥٥٢.

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٨٠.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص ١.

القواعدَ والمسائلَ مفهومةٌ بَداهةً، لا حاجةَ للمكيِّ أنْ يَستوقفَنا عليها لوضوحها مُسبَقًا.

ثانيًا: كان المكيُّ -أثناء شرحه- يذكر ما فات ابنَ مالك فيما تعرَّض له في كتابه شرح التسهيل، دون أن يكتفي بالإشارة إلى المتروك فحسب، بل يقف عليه بالشرح والتحليل كذلك، ويورد له من الأمثلة والشواهد، ثم يذكر إن كان قد غفل ابن مالك عن تلك النقطة في جميع كتبه، أم أوردها في بعضها وتركها هنا اختصارًا أو سهوًا.

ثالثًا: كان المكيُّ يورِدُ الخلافَ بين العلماء، أفرادًا أو مدارس، فكان يؤيِّدُ عالمًا دونَ الآخَر، وكان يؤيِّد رأيَ البصريين كثيرًا، غير أنه أحيانًا يخالفهم ويوافق رأي الكوفيين.

رابعًا: لم يكُنِ المكيُّ -كما انتهينا إليه- يورِدُ القواعدَ دون التمثيل عليها بشاهد شِعري، أو نَثري، أو آية قُرآنية، بل كان دَيدَنُه التمثيلَ على كل المسائل والقواعد بأمثلة توضِّحُها.

خامسًا: على عكس ما جاء في النقطة الأُولى، كان المكيُّ -في معظم الأحيان- يسوقُ كلامَ ابن مالك، ثمَّ يُعلِّق عليه، ويُعقِّب بما يُناسب المسألةَ، إمَّا شارحًا لها، أو مبيِّنًا رأيَ عالم دونَ الآخَر فيها.

الفصل الثالث:
الأدلة النحوية عند المكيِّ

أولًا: السماع.

ثانيًا: القياس.

ثالثًا: التعليل.

رابعًا: الأدلة غير العالية.

تمهيد

لقد احتلَّت اللغةُ العربيةُ مكانةً ساميةً مأخوذةً من قَداسة القرآن الكريم، الذي أنزله اللهُ – سبحانه وتعالى– بلسان عربيٍّ مُبينٍ، فليس غريبًا أنْ يحرِصَ علماءُ العربية على سلامة هذه اللغة منَ اللحن والتحريف واللُّكْنة، وأنْ يَقصِدوا لكل ما هو مُستَحدَث من سماع ألفاظ حُوِّرت طريقةُ بنائها، أو من سماع ما هو خطأ بالنسبة لكلام العرب، فيقوموا له مُصوِّبين، حارسين رايةَ هذه اللغة الخالدة.

ويمكن أنْ تُرَدَّ أسبابُ وَضْع النحو العربي إلى بواعثَ مختلفة: منها الدينيةُ وغيرُ الدينية. وكان من أهم هذه البواعث رُقيُّ العقل العربي، ونموُّ طاقته الذهنية نموًّا أعدَّه للنهوض لرصد الظواهر اللُّغوية، وتسجيل القواعد النحوية تَسجيلًا تَطرِدُ فيه هذه القواعد، وتنتظم الأقيسةُ انتظامًا يُهيئُ لنُشوء علم النحو، ووضع قوانينه الجامعة المشتَقَّة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة، ومن المعرفة التامَّة بخواصِّها، وأوضاعها الإعرابية[1].

وقد اعتمد النُّحاة في صناعة القاعدة وتقعيدها على أصول وأدلة نحوية، وهي ثلاثة عند الأنْباري: "نقلٌ، وقياسٌ، واستصحابُ حالٍ"[2]. وعند ابن جني ثلاثةٌ أيضًا: السماعُ، والإجماعُ، والقياسُ، فتحصُلُ من مجموع قولَيْهما أربعةُ أدلةٍ هي: السماعُ أو النقلُ، والقياسُ، والإجماعُ، واستصحابُ حالٍ[3]. وهي أربعةٌ عند السُّيوطي: السماعُ، والإجماعُ، والقياسُ، واستصحابُ حال"[4]. وستقومُ الباحثة بدراسة كلِّ دليلٍ على حِدةٍ، وهي:

(١) يُنظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧٣م، ص٦١١، والحديثي، المدارس النحوية، مطبعة جامعة بغداد، ط٢، ١٩٩٠م، ص٦٣؛ حسان، تمام، الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي، دار الثقافة، ١٩٩١م، ص٢٢.

(٢) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، كمال الدين، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١، ص٨١، والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو ص: ٢٦.

(٣) الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، ١٩٧٤م، ص١٢٤.

(٤) السيوطي، الاقتراح، ص: ٢٦.

أولًا: السماع

يُعَدُّ السماعُ من أصول النحو وأدلَّته، وقد ورَد عند الأنباري بمصطلح "النقل"، وعرَّفه بقوله: "النقلُ هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة. فخرج عنه إذن ما جاء في كلام غير العرب من المولَّدين، وما شذَّ عن كلامهم، كالجزم بـ(لن)، والنصب بـ"لم"... الخ"[1].

وعرَّفه السُّيوطي تعريفًا شاملًا حدَّد فيه يَنابيعَ السَّماع ومصادرَه، فقال: "ما ثبت في كلام مَن يُوثَقُ بفَصاحته، فشمِل كلامَ الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلامَ نبيِّه ﷺ، وكلامَ العرب قبلَ بَعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدَت الألسنةُ بكثرة المولَّدين. نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثةُ أنواع لا بدَّ في كلٍّ منها من الثبوت"[2].

وقد اعتمد علماء اللغة على السماع في تدوين اللغة التي كان يتكلم بها العربُ الخُلَّصُ، فشافَهوا الأعرابَ وسمعوا منهم، ودوَّنوا كلامَهم، وارتحلوا للبوادي، وأخذوا عنهم مادتَهُمُ اللُّغوية.

وقد التزم سيبويهِ بالسماع بوصفه الأصلَ الأولَ في تقعيد النحو، وجعَلَه الأساسَ الذي يُرجَعُ إليه في بيان قواعده وأحكامه، والدليل على ذلك ما ورَد عن سيبويهِ في كتابه من عبارات كرَّرها كثيرًا تُبيِّن مدى اعتماد سيبويهِ على السماع، منها: "سمعتُ مَن أثِقُ به من العرب يقول"[3]. وغيرها.

ثم التزم النُّحاة الذين جاؤوا بعد سيبويهِ بالسماع في تقعيد قواعدهم، وبيان أحكامهم، منهم: ابن جني في كتاب "الخصائص"، وابن يعيش في شرح المفصَّل، وابن مالك في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ثم تواتر على ذلك أكثر النحاة، خاصة شُرَّاح التسهيل، وكان من بينهم العالمُ النحويُّ عبدُ القادر المكيُّ.

وقد قسَّم النُّحاة مصادرَ السماع التي اعتمدوا عليها في وضع قواعد اللغة إلى ثلاثة مصادر، وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شِعره ونَثره.

(١) الأنباري، لمع الأدلة، ص٨١.

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص: ٦٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط، ١٩٨٣م، ج١/ ٢٣٠.

القرآن الكريم:

يُعَدُّ القرآنُ الكريم الأنموذجَ الأفصحَ للغة العربية، وقد أنزله الله ﷻ على سيِّد الخَلْق محمد ﷺ باللغة العربية، ووَفقَ أساليبهم في الكلام، ولا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه. وقد اتخذ سيبويه من القرآن الكريم مصدرًا مُهمًّا في وضع القواعد النحوية، وتدوين الأصول.

وقد وضع علماء العربية ضوابطَ وشروطًا لصحة القراءة القُرآنية وقَبولها، وهذه الشروط هي: أن توافِقَ العربيةَ ولو بوجهٍ ما، وأنْ توافِقَ القراءةُ العربيةُ أحدَ المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، والشرط الثالث صحةُ سَنَدها؛ أي: أنْ تُرْوى تلك القراءةُ عن الجَمْع العَدْل الضابط عن مثله حتى تنتهي إلى الرسول ﷺ، وإذا اختل شرطٌ من هذه الشروط الثلاثة توصَف بالضعف أو بالشُّذوذ، سواءٌ أكانت عن السبعة، أم عن العَشَرة[(١)]. فسيبويه كان يستشهد بالقراءات القرآنية كثيرًا، ويتخذها شواهدَ يُقيم بها حُجته، ويُثبت بها الأحكام[(٢)].

وقد عدَّ المكيُّ القرآنَ الكريم بقراءاته المختلفة أولَ مصادر السماع، وهو الحُجَّة الأُولى في بناء القواعد النحوية. فاهتمَّ به اهتمامًا كبيرًا؛ إذ استشهاداته القرآنية تَفوقُ المصادر الأُخرى.

واتخذ المكيُّ من القرآن الكريم وقراءاته مَصدرًا مُهمًّا في إثبات القاعدة النحوية وتقريرها وتقعيدها، في شرحه لكتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك؛ فكان يبدأ بذِكر كلام ابن مالك في التسهيل، ثم يَشرَحه ويُحرِّر عباراتِه، موردًا أقوالَ شُرَّاح التسهيل بَدءًا بكلام ابن مالك في شرحه، ثم كلام أبي حيَّان والمرادي والسَّمين وابن هشام وابن عَقيل وناظر الجيش والدَّماميني، على تفاوُت في النقل عنهم، مُناقِشًا ومُفاضِلًا، ويستشهد في أثناء ذلك بالآيات القرآنية، والقراءات مُتواترِها وشاذِّها، وِفاقًا لقول الفرَّاء: "والكتاب -أي: كتاب الله- أعرَب وأقوى في الحُجَّة من الشِّعر"[(٣)].

وبعد استقراء الشواهد القرآنية في كتاب "هداية السبيل" للمكيِّ نجِد أنَّ الشواهد القرآنية بلَغَت ألفًا وتسعمائة وثمانية وخمسين (١٩٥٨) شاهدًا، عدا القراءات القرآنية المتواترة والشاذَّة[(٤)].

(١) ينظر، الأفغاني، سعيد، في أصول النحو العربي، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط٢، ١٩٥٧م، ص٢٧. وياقوت، محمود سليمان، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص٥٤٦.

(٢) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج١/٨١، ٨٢، ٩٥، ١٤٨، ٤٣٢، ١٤٧، ج٣/ ٢٥٣.

(٣) الفرَّاء، أبو زكريا، معاني القرآن، ج١/ ١٤.

(٤) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص١٤٣.

والدارس في كتاب "هداية السبيل" يجِد أن استشهادات المكيِّ بالشواهد القرآنية جاءت مُقارِبةً لاستشهاداته بالشِّعر، نجِدها في بعض الأبواب تَزيد على الشواهد الشِّعرية، ففي باب الكلمة والكلام تصِل الشواهد القرآنية في بعض الأبواب إلى ستة وسبعين شاهدًا، في حين تصِل الشواهد الشِّعرية إلى اثنين وعشرين شاهدًا، وفي باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولَين (ظنَّ وأخواتها) بلغ عددُ الشواهد القرآنية سبعة وثمانين شاهدًا، وبلغ عددُ الشواهد الشِّعرية سبعة وستين شاهدًا شِعريًّا.

والناظر في كتاب "هداية السبيل" للمكيِّ مُقارنةً بشروح التسهيل الأُخرى يجِد أن استشهاد المكيِّ بالقرآن الكريم يَفوق الاستشهادَ به في شروح التسهيل الأُخرى، التي اعتمد عليها المكيُّ في شرحه. وينُص المكيُّ في استشهاده بالقرآن الكريم على أن الأسلوب القرآني هو أرفعُ الأساليب وأفصحُها.

وكان المكيُّ حين يستشهد لمسألة نحوية بالقرآن الكريم يوردُ استشهادات شرَّاح التسهيل قبلَه، ويُضيف إليها ما يؤكِّد به القاعدةَ النحويةَ المختارةَ، ويجعل ما ورَد في القرآن هو الدليل على اختياره الموافِق لاختيار ابن مالك؛ ففي باب الضمير حين أشار إلى ما كان يُشير للغائب نائبًا عن ضميرين منصوبين بفعل، سواء كان الأول مشيرًا لمتكلم أو لمخاطب، اختار تبعًا لابن مالك الإعمال، قال: "ويدُل على ذلك أنه لم يأتِ في القرآن إلا متَّصلًا، كقوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًاۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾[4].

بل إذا كان هناك وجهان في العربية جائزان رجَّح الوجهَ الذي نزل به القرآن على الآخر استشهادًا بالآية التي نزلت به. يقول المكيُّ: "إذا وقع اسمٌ مع ظرفٍ أو مجرورٍ يحسُن السكوتُ عليه، ووَلِيَ ذلك الاسمَ شيءٌ يصلُح للخبرية والحاليَّة، وكُرِّر الظرفُ أو حرفُ الجر، جاز في

(١) سورة البقرة، ١٣٧.

(٢) سورة الأنفال، ٤٣.

(٣) سورة هود، ٢٨.

(٤) سورة محمد، ٣٧، ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص: ٥٣٥.

الصالح للخبرية النصبُ على الحال، والرفعُ على الخبرية، والراجحُ نصبُ القائم على الحالية لنزول القرآن به، قال تعالى: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾[1].

ولو كُرِّر الظرفُ والمعبَّر عنه؛ لجاز الوجهان أيضًا، وحُكِم برُجْحان الرفع لنزول القرآن به في قوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[2]. انتهى[3].

ولا يقتصر المكيُّ في الاستشهاد بالآيات القرآنية على القضايا والمسائل النحوية، وإنما استشهد بالقرآن في شرح المفردات اللُّغوية، كقوله في شرح كلمة "الرشد" بضم الراء وفتحها، وقيل: الرُّشد: الصلاح في المال، والرشد: الصلاح في الدين، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾[4]، وقال تعالى: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾[5].انتهى[6].

ومن استشهاده بالآيات القرآنية قوله في باب الاشتغال: "واحترز بـ(سابقٍ) من أنْ يكونَ الاسمُ متأخرًا، نحو: ضربْتُه زيدًا؛ فإنه لا يكونُ من هذا الباب؛ لأنه إذا نصبَ فهو بدلُ الهاء، وإنْ رفعَ فهو مبتدأ خبرُه ما قبلَه، وبـ"مُفْتَقِر بما بعده" من المستغني عما بعده، نحو: "في الدار زيدٌ فأكرِمْه؛ إذ يصِح: في الدار زيدٌ"، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[7]. وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[8]. وقوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[9][10].

ومن ذلك الاستشهاد بالقرآن الكريم في باب تنازُع العامِلَين فصاعِدًا معمولًا واحدًا. يقول المكيُّ: "والمقتضي لذِكر معمول واحدٍ مع عامِلَين هو قصدُ الإيجاز، ومنه قوله تعالى: ﴿أُفْرِغْ

(١) سورة الحشر، ١٧.

(٢) سورة آل عمران، ١٠٧.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص: ١٤٦.

(٤) سورة النساء، ٦.

(٥) سورة الكهف، ١٠.

(٦) المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص: ٧٤٨.

(٧) سورة النساء، آية: ١٦.

(٨) سورة المائدة، آية: ٣٨.

(٩) سورة النور، آية: ٢.

(١٠) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/١.

عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمۡ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ أَحَدٗا﴾[2].

وإن أُريد الإطنابُ تعدَّد المعمول بتعدد العامل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[3].[4].

ومن ذلك الاستشهاد بالقرآن الكريم على "إذ" في باب المفعول المسمَّى ظرفًا ومفعولًا فيه". قال ابن مالك:" فصل: وفي الظروف ظروفٌ مبنيةٌ لا لتركيب، فمنها "إذ" للوقت الماضي لازمة الظرفية، إلَّا إنْ أُضيف إليها زمان، أو تقعُ مفعولًا بها"[5]. قال مكيٌّ: "لما فرغ من الكلام على مُعرَبات ظروف الزمان، ومبنياتها المركَّبة نحو: صباح مساء ويوم يوم. أخذ يتحدث عن مبنيَّاتها غير المركَّبة، فذكر في هذا الفصل عَشْر كلمات منها: (إذ)، والدليل على اسميتها الإضافة إليها بلا تأويل، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا﴾[6]. وقوله تعالى: ﴿يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا﴾[7]. ووقوعها مفعولًا بها نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا فَكَثَّرَكُمۡۖ﴾[8][9].

والناظر في كتاب هداية السبيل يجِد أنَّ المكيَّ قد استشهد بالآيات القرآنية كثيرًا[10].

الاستشهاد بالقراءات القرآنية:

استشهد المكيُّ بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة، وقد بلغت استشهاداته بآيات القرآن

(١) سورة الكهف، آية: ٩٦.

(٢) سورة الجن، آية: ٧.

(٣) سورة الفاتحة، آية: ٥.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ١١٣.

(٥) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٩٢.

(٦) سورة آل عمران، آية: ٨.

(٧) سورة الزلزلة، آية: ٤.

(٨) سورة الأعراف، آية: ٨٦.

(٩) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٢٧٣.

(١٠) ينظر مثلًا المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي،ج١/٥٨، ٥٩، ٦٥، ٧٧، ١٧٤، ج٢/٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٧٩، ٣٨٠، ج٣/٩٤٥، ٢٦، ١٢، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ج٤، ١٤٠١، ١٤٣٧، ٧٤٢١، ١٤٤٩، وهذا كثير في التحقيق.

مطلقًا متواترها وشاذّها (١٤٧٥) شاهدًا قرآنيًّا، وكان موقف المكيِّ من هذه القراءات كموقف النحاة الذين احتجوا بالقراءات، كما احتجوا بالقرآن جميعه، ولم يرفض شيئًا منها [١].

ومن الأمثلة على استشهاد المكيِّ بالقراءات القرآنية في هداية السبيل قوله: "والمِقَامُ بالفتح: الموضع الذي يُقام فيه، والمصدر من قامَ يَقوم، والمُقامُ بالضم: الموضعُ من أقامَ يُقيم، والمصدر بمعنى الإقامة، وقرأ حفصٌ قوله: "لا مُقَامَ لكم فارْجِعوا"[٢]. بالضم، والباقون بالفتح[٣][٤].

وقوله[٥]: "قلتُ: وقد تقرَّر أنَّ في الفعلِ المقرونِ بالواو والفاء، الواقعِ بعدَ الجزاءِ ثلاثةَ أوجهٍ: الجزم بالعطف على الجزاء، والنصب بإضمار "أنْ"، والرفع على الاستئناف، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ﴾[٦]. قرأ نافع وحمزة والكِسائي بالجزم، وقرأ الباقون بالرفع، وقرأ بعض السلَف بالنصب[٧]. وهذا كثير في كتاب "هداية السبيل"[٨].

ثانيًا: الحديث النبوي الشريف:

اشتهر الصراع بين النحاة حول الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إذا صحَّت نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، حيث انقسموا فيه إلى ثلاثة مذاهب؛ فذهب بعض النحاة إلى منع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وحجتهم في ذلك أن الحديث لم ينقل بنصه في الأعم الأغلب؛ بل تصرف فيه الرواة –العرب منهم والعجم– بما يحيله عن مقصد النحوي من الاستدلال على صحة العبارة أو التركيب، وأن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء من الحديث.

ويمثل هؤلاء ابن الضائع وأبو حيان الأندلسي الذي شنَّع كثيرًا على ابن مالك استدلاله

(١) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص١٤٦، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ص: ٤٤.

(٢) سورة الأحزاب، آية: ١٣.

(٣) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص٥٧٤.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/ ٨٩٤.

(٥) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٦٣٦.

(٦) سورة البقرة، آية: ٢٧١.

(٧) ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص١٩١، ابن زنجلة، حجة القراءات، ص١٤٧، ١٤٨.

(٨) ينظر مثلًا: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٣٠، ج٢/ ٣٥٣، ٦٧٦، ج٤/١٤٧٢، ١٤٤٩.

بالحديث، يقول أبو حيان: "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره.

على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ــ لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس.

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما ترك العلماء ذلك، لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية. وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه لم تُقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله: "زوجتكها بما معك من القرآن"، "ملكتكها بما معك من القرآن"، "خذها بما معك من القرآن" وغير ذلك من الألفاظ الواردة. فنعلم يقينًا أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه.

إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيد جدًّا، لا سيما في الأحاديث الطوال. وقد قال سفيان الثوري: "إن قلت لكم: إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني؛ إنما هو المعنى" ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب. ونعلم قطعًا من غير شك أن رسول الله كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق

الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم"[1].

المذهب الثاني: مذهب المتوسطين، وقد تبنَّى هذا المذهب الشاطبي، وتبعه السيوطي، وعمدته: الاحتجاج بما رواه الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم وتأكدنا من نقلهم اللفظ كما هو من غير تغيير أو رواية بالمعنى، يقول الشاطبي: "إذ لا تجد في كتابٍ نحوي استدلالًا بحديثٍ منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على وجه أذكره بحول الله، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنا والفحش، والذين لا يعرفون قبيلًا من دبيرٍ، بل روى أبو حاتم عن أبي عمر الجرمي أنه أتى أبا عبيدة معمر بن المثنى بشيءٍ من كتابه في تفسير غريب القرآن، قال: فقلت له: عمن أخذت هذا يا أبا عبيدة، فإن هذا تفسير خلاف تفسير الفقهاء، فقال لي: هذا تفسير لأعراب البوالين على أعقابهم، فإن شئت فخذ، وإن شئت فذر. ويتركون الأحاديث الصحيحة كما ترى. ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى، وجواز ذلك عند الأئمة؛ إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ، ولذلك تجد في الأحاديث اختلاف الألفاظ كثيرًا، فترى الحديث الواحد في القصة الواحدة، والمقالة الفذة التي لا ثانية لها قد اختلفت فيه العبارات اختلافًا متفاوتًا، ما بين جارٍ على ما عرف من كلام العرب، وما لم يعرف، وليس ذلك إلا لما ساغ لهم- أعني للرواة- من نقله بالمعنى. ومن ها هنا أجاز المحققون ذلك للعارفِ بدلالات الألفاظ؛ لأن المعاني إذا سلمت في النقل فلا مبالاة بمجرد الألفاظ إلا من باب الأولى خاصة، خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر، وكلام العرب فإنهم- أعني رواته- لم ينقلوه أخذًا لمعناه فقط، بل المعتنى به عندهم كان اللفظ لما ينبني على ذلك من الأحكام اللسانية فاعتنى النحويون بالاستنباط مما نقل من كلام العرب عن الثقات، وتركوا ما نقل من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بنى على غير أصلٍ، وذلك من جملة تحريهم في المحافظة على القواعد اللسانية، ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب، وكيفية التلقي منهم لقضيت العجب، فليس بمنكرٍ تركهم للاستشهاد بالحديث والاستنباط منه، كيف وهم قد بنوا على ما نقل أهل القراءات من الروايات في ألفاظ القرآن، فبنوا عليها لما كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ، وإذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه، وعرف بذلك، بنص أو بقرينةٍ تدل

(١) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (٩/١).

على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون، واللغويون، والبيانيون، ويبنون عليه علوهم. وعلى هذا نقول: إن الحديث في النقل ينقسم قسمين: أحدهما: ما عرف أن المعتنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

والثاني: ما عرف أن المعتنى به في نقل ألفاظه لمقصودٍ خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ككتابه إلى همدان، وكتابه إلى وائل بن حجر ..."[(١)].

والمذهب الثالث: مذهب المجوزين، وهو مذهب ابن مالك، ثم تبعه الدماميني وغيره.

وقد استشهد سيبويه بالحديث النبوي، لكنه لم يُصرِّح بأنه حديث عن الرسول ﷺ، فكان يوردُه مع العبارات التمثيلية[(٢)].

ومن ذلك استشهاده بالحديث: "كل مولودٍ يولَدُ على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللَّذان يُهوِّدانه، أو يُنصِّرانه"[(٣)]، في باب ما يكون فيه: هو، وأنت، وأنا، ونحن، وإخواتهن فصلًا"[(٤)] وغير ذلك.

أمَّا ابن مالك؛ فقد جوَّز الاستشهاد بالحديث، واستشهد به، وصرَّح بأنه حديثٌ عن الرسول ﷺ، وكان يُكثِر من رواية الحديث في مسائل النحو، وقد توسَّع في الاستشهاد به؛ إذ بلغت هذه الأحاديث في كتابه "التسهيل" مائة وستة وثلاثين حديثًا بلا تَكرار[(٥)].

---

(١) الشاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية (٣/ ٤٠١)، وينظر: السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو (ص: ٧٤)، والأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص٤٧ وما بعدها، والحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، ص٦٢، ونحلة، محمود، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، ص٤٩، والشاعر، حسن، النحاة والحديث النبوي، ص٤٥.

(٢) ينظر: البدارنة، حنان، عبارة التمثيل عند سيبويه "باب التوابع أنموذجًا"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٤٢٩-٢٠٠٨، ص٦.

(٣) الحديث بهذا اللفظ موطن الشاهد أخرجه ابن زنجويه في الأموال، كتاب الفيء، باب من تجب عليه الجزية ومن تسقط عنه، برقم: (١٤٧) عن الأسود بن سريع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ، أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات؛ هل يصلى عليه، برقم: (١٣٥٨)، ومسلم، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، برقم: (٢٦٥٨)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٢/ ٣٨٥. ينظر: الشاعر، حسن، النحاة والحديث الشريف، ص٥٦.

(٥) الرمحي، محمد كمال درويش، شواهد ابن مالك من الحديث النبوي الشريف في كتاب (شرح التسهيل) تخريجًا ودراسة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م، ص٥.

ومن هذه الأحاديث قولُه عليه السلام: ""الكلمةُ الطيبةُ صدقةٌ"[1]، في تعريف الكلمة"[2]. وقولُه عليه السلام: "فإما أدركنَّ واحدٌ منكم الدَّجَّال"[3][4].

ثم جاء بقية شرَّاح التسهيل تبعًا لابن مالك في كثرة الاستشهاد بالحديث الشريف، لكن على تفاوُت بينهم. ثم كان موقف المكيِّ موافِقًا لابن مالك في الاستشهاد بالحديث، ويَزيد عليه في عدد استشهاداته بالحديث في شرحه لبعض أبواب التسهيل بأحاديث لم ترِد في شروح التسهيل الأُخرى التي اعتمد عليها. وقد بلغ عددُ الاستشهاد بالحديث عند المكيِّ في "هداية السبيل" مائتين وثلاثة وثمانين حديثًا[5]، فعندما كان ابن مالك يحتجُّ بالحديث النبوي الشريف كان المكيُّ يؤيِّد ذلك، ويَتبَعُه في الاستشهاد بالحديث على هذه القاعدة، دون أن يعبأ بمذهب المانعين من الاستشهاد بالحديث النبوي ورأسهم أبي حيان.

ومن الأمثلة على استشهاداته بالحديث النبوي في كتابه "هداية السبيل" قولُه ﷺ: "يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ يومَ القيامة"[6].

ومن ذلك أيضًا قولُه ﷺ في الحديث: "وحجِّ البيت منِ استطاع إليه"[7][8].

وفي الحديث الصحيح قولُه عليه السلام[9]: "وَيْحَ عمَّار، تقتُلهُ الفئةُ الباغيةُ"[10]. وهذا كثير في كتاب المكيِّ "هداية السبيل"[11].

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من أخذ بالركاب ونحوه، برقم: (٢٩٨٩)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل أنواع المعروف، برقم: (١٠٠٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١/ ١٢.

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم: (٣٤٥٠)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، برقم: (٢٩٣٤)، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما، واللفظ لمسلم.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١/ ٣، ١٤.

(٥) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص:١٤٩، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ص: ٥٩.

(٦) أخرجه البخاري، كتاب التهجد، باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، برقم: (١١٢٦)، عن أم سلمة رضي الله عنها.

(٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في المحافظة على وقت الصلوات، برقم: (٤٢٩)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٢٤٩٧)، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٨) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/ ١٢٦٥.

(٩) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/ ١٢٦٥.

(١٠) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد، برقم: (٤٤٧)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١١) ينظر مثلًا: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ١٠٦، =

ثالثًا: كلام العرب:

يُعَدُّ كلامُ العرب من المصادر المهمَّة التي استُنبِطت منها القواعدُ النحوية، حتى قيل في تعريف النحو: "علمٌ استخرجه المتقدِّمون من استقراء كلام العرب"(١). ويُحتَجُّ بكلام العرب بما يَثبُت عن الفُصحاء الموثوق بعربيَّتهم قبل بَعثته ﷺ، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنةُ بكثرة المولَّدين نظمًا ونثرًا"(٢).

وقد احتج النحويون بالمنقول من كلام العرب، الثابت عن الفصحاء الموثوق بهم من عرب الجاهلية وصدر الإسلام، حتى منتصف القرن الرابع الهجري في الحاضرة، وأواخر القرن الرابع الهجري في البادية(٣).

واعتمدوا في ذلك على قبائل معيَّنة تمثَّلت فيها الفصاحةُ العربية السليمةُ، ومن هذه القبائل: قُرَيش، وتَميم، وأسَد، وهُذَيل، وبعض الطائيين، يقول الفارابي: "كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النُّطْق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانَة عما في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغةُ العربيةُ، وبهم اقتُديَ، وعنهم أُخِذ اللسانُ العربي من بين قبائل العرب هم: قَيس، وتَميم، وأسَد؛ فإن هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذيل، وبعض كِنانة، وبعض الطائيين"(٤).

وقد اعتمد النحاة كلام القبائل الضاربة في قلب الجزيرة العربية، وردُّوا كلام القبائل التي على السواحل، أو جوار الأعاجم(٥)، والسببُ في ذلك مجاورتُهم لسائر الأمم الذين حولهم، ومخالطةُ غيرهم من الأمم الأعاجم؛ مما أدَّى إلى فساد ألسنتهم.

ويقول ابن جني (٣٩٢ هـ) في هذا الموضِع في باب (ترك الأخذ عن أهل المدَر كما أُخذ عن أهل الوبر): "علَّةُ امتناع ذلك ما عرَض للغات وأهل المدَر من الاختلال والفساد والخطأ،

= ٥٣٥. ج٢/ ٧٤٣، ٧٥٢، ج٣/ ١١٢٠٠، ج٤/ ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٤٢٣.

(١) السيوطي، الاقتراح، ص: ٣٣.

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص: ٦٧.

(٣) ينظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو العربي، ص٢٠- ٢١.

(٤) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، ص: ٩٠، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج١/ ١٦٧، ونحلة، محمود، أصول النحو العربي، ص٥٨.

(٥) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج١/ ١٦٧، والأفغاني، سعيد، في أصول النحو العربي، ص٢١.

ولو عُلِمَ أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم؛ لوجَبَ الأخذُ عنهم كما يؤخَذُ عن أهل الوَبر..."[1].

إنَّ المتأمِّل في الشواهدِ النحويةِ المحتَجِّ بها للقواعد النحوية يجِد أنَّ أغلبَها شواهدُ شِعرية؛ فالشِّعر هو أحد المصادر الرئيسة التي استقى منها النحاة -على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم- معظمَ شواهدهم. وقد كان المأثورُ عنهم من جيِّد الشِّعر أضعافَ ما أُثِر عنهم من جيِّد النثر. وقد قيل في ذلك: "ما تكلَّمتْ به العربُ من جيِّد المأثور أقلُّ مما تكلَّمتْ به من جيِّد الموزون، فلم يُحفَظ من المنثور عُشرُه، ولا ضاع من الموزون عُشرُه"[2].

وقد قسَّم علماءُ اللغة الشُّعراءَ إلى أربع طبقات، وهي[3]:

الطبقة الأُولى: وتشمل شُعراءَ الجاهلية الذين لم يُدركوا الإسلام كامرئ القيس... الخ.

الطبقة الثانية: وتشمل الشعراءَ المخضرَمين الذين أدركوا الجاهليةَ والإسلامَ، كحسانَ بن ثابت، ولَبيد بن ربيعة... الخ.

الطبقة الثالثة: وتشمل الشعراءَ الإسلاميين الذين لم يُدركوا من الجاهلية شيئًا كالفَرزدَق، وجَرير... الخ.

الطبقة الرابعة: وتشمل الشعراءَ المحدَثين، وهم (المولَّدون)، وتَبدأ طبقتُهم ببشَّار بن بُرد (ت ١٦٨ هـ)، وقد كان إجماع النحاة على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأُولى والثانية، واختَلَفوا في الطبقة الثالثة، وذهب البَغدادي إلى جَواز الاستشهاد بها. أمَّا الطبقة الرابعة؛ فإنَّه لا يُستَشهَد بكلامها مُطلقًا، وربما يعود السببُ إلى أنهم محدَثون؛ ولأنَّ قَبولَ الرواية مبنيٌّ على الضبط والوُثوق، وعلى معرفة أوضاع اللغة العربية، والإحاطة بقوانينها، ومن البيِّنِ أنَّ إتقان الرواية يَستَلزِم إتقانَ الدِّراية، وفي "الكشف": "إن القول رواية خاصة، فهي كنقل الحديث بالمعنى"[4].

---

(١) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، د.ت، ج٣/٥.

(٢) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، ج٢/ ٤٠٠.

(٣) ينظر: البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، ج١/٥، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج٢/٤١٥، والأفغاني، سعيد، في أصول النحو العربي، ص٩، ونحلة، محمود، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، د. ط، ٢٠٠٢، ص١٦.

(٤) البغدادي، خزانة الأدب، ج١/ ٧.

لقد كان الشِّعر عند سيبويه حجَّةً، ودَليلًا واضحًا على جميع القواعد النحوية؛ إذ بلغتِ الشواهد الشِّعرية ألفًا وخمسين بيتًا من الشِّعر، وفي ذلك يقول البغدادي (١٠٩٣ هـ): قال أبو عمر الجَرْمي: "نظرتُ في كتاب سيبويهِ؛ فإذا فيه ألفٌ وخمسون بيتًا، فأمَّا الألفُ فقد عرَفتُ أسماءَ قائليها فأثبَتُّها، وأمَّا الخمسون فلم أعرِفْ أسماءَ قائليها"(١).

وقد اعتمد ابنُ مالك في كتابه شرح التسهيل على الشواهد الشِّعرية بشكل كبير؛ إذ بلَغَت هذه الشواهدُ في شرح التسهيل ألفين وسبَعمائة وتسعةً وأربعين شاهدًا(٢).

أمَّا المكيُّ، فقدِ اعتمد على الشِّعر كثيرًا باعتباره مرجعًا من مراجع النحو، ودليلًا من أهم أدلَّته في تقرير القواعد النحوية وإثباتها.

فقد أكثرَ المكيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ من الاستشهاد بالشِّعر حتى إنه لا يَكاد يخلو موضوعٌ من موضوعات الكتاب، أو مسألةٌ من مسائله من أبياتٍ يحتَجُّ بها على ما يُقرِّرُه من قواعدَ، وما يترجَّح عنده من مسائلَ. وتعتمد شواهدُ المكي الشِّعرية على شِعر الجاهليِّين كامرئ القيس، وطَرَفة، وعَنترة، والنابغة الذُّبْياني، وزُهَير وغيرهم. والمخَضرَمين مثل: لَبيد، وحسانَ بن ثابت، وغيرهم، والإسلاميين: كالفَرزدَق، وجَرير، وذي الرُّمَّة، وغيرهم.

فقد حوى كتاب "هداية السبيل" شِعرًا كثيرًا، وتأسَّست قَضاياه ومسائلُه على قَدْر كبير من الشواهد الشِّعرية؛ إذ بلغ عددُها ثلاثة آلاف ومائتين وواحد وتسعين شاهدًا (٣٢٩١)، عدا المكرَّر منها، بما في ذلك أجزاء الأبيات، وأيضًا منها التي يَكتفي بها المكيُّ من إنشاد البيت كاملًا؛ لأنَّها موضِعُ الشاهد، أو لأنَّ البيت قد سبق الاستشهادُ به من قبلُ(٣).

وهذا يَعودُ إلى ما أخذه المكيُّ على الشروح السابقة، واستدركَه عليها، حيث يقول في كتابه: "إلَّا أنَّ الناظرَ إليها -أي: إلى شروح التسهيل التي ذكرَها- والمعوِّل في فَهم مسائل هذا الكتاب عليها، لا يُكمل له بذلك المطلوب، ولا يَنتجِزُ له تمامُ المرغوب، لما عُلِم أنَّ كلَّ مسألة

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ج١/ ١٧، والزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، ص: ٧٥.

(٢) البدارنة، حنان، العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية "كتاب شرح التسهيل لابن مالك نموذجًا"، رسالة دكتوراة، جامعة اليرموك، ٢٠١٢، ص١٢.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٥١، تحقيق: عثمان الصيني ص:١٥١.

من هذا الفن مُفتقِرةٌ غالبًا إلى دليلٍ من شاهدٍ أو تمثيلٍ"[1].

كان المكيُّ عند إيرادِه الشواهدَ الشِّعريةَ يقِف عند كل شاهد، ويذكُر رواياتِه المختلفةَ، ثم يُناقش ويُفاضل بينها إنْ ترتَّب على ذلك حُكمٌ نحويٌّ؛ وقد يَرُدُّ بعضَ الروايات فمن ذلك:

قول جرير[2]:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وبني أبيه ... وأنكرْنَا زعانفَ آخرينِ

حيث أورد في قوله: (وبني أبيه) روايتين أخريين، هما: (بني عبيد)، (وبني رياح)

ومنه قول طرفة[3]:

أنا الرجل الضرب الذي تعرفوني ... خشاشٌ كرأس الحيَّةِ المتوقِّد

حيث أوردَ روايةً أخرى في قوله: (تعرفونني) هي (تعرفونه)، كما ذكر أن (خشاش) يروى بالضم والفتح والكسر، وأن الرواية المشهورة بالرفع، ثمَّ وجَّه كل رواية، ورجَّح في قوله: (تعرفونه) الروايةَ بضمير الغائب مبينًا اعتماده على أبي حيان في ذلك، وبأنه ثابتٌ في النسخ المعتمد عليها من هذه القصيدة، وذكر توجيه ذلك.

ومنه استشهاد ابن مالك بقول كثير[4]:

أموت أسًى يوم الرجام وإنني ... يقينًا لرهن بالذي أنا كائدُ

فأورد رواية ابن السكيت في شرح الديوان: (كابد)، قال: وهو الصواب.

ومن خلال إيراد المكيِّ الشواهدَ الشِّعريةَ، فهو يوضِّح في هذه الشواهد الفَرقَ بين الضرورة الشِّعرية، وما يقَعُ اختيارًا في الشعر فيكون لغةً؛ فقد نقل عن ابن مالك أنَّ (الذي) تُغني عن "الذين" في حالة كون "الذي" مَقصودًا به مخصص ضَرورةً، ثم ذكَر المكيُّ تَعقيبَ أبي حيَّانَ على ذلك بأنه أنشَدَ على الجَواز في فصيح الكلام، وأيَّد المكيُّ وقوعَ ذلك للضرورة[5].

وليس جميع ما ورَد في "هداية السبيل" من شواهد شِعرية يُحتج بها؛ ففيها استطرادات ورَدَت

(١)المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ج١/ ١٥١.

(٢) بيت من الوافر، لجرير بن عبد الله في ديوانه (٤٢٩/١).

(٣) بيت من الطويل، لطرفة بن العبد في ديوانه (ص:٥٣).

(٤) بيت من الطويل، لكثير عزة في ديوانه (ص: ٣٢٠).

(٥) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص١٥٤.

حين كان المكيُّ يشرَح شاهدًا شِعريًّا، فيذكُر الأبيات التي ترِدُ في سياقها، أو يورِد بعضَ أبيات للقصيدة التي أُخذ منها الشاهد؛ فمن ذلك أنه في شرح الشاهد الشعري: "عجبٌ لتلك قضية وإقامتي" قال: "اختلف في قائله على أقوال، وكان لقائله أخ يدعى جندبًا، وكان حيه يؤثرونه عليه ويفضلونه، فأنف من ذلك، وقال هذا الشعر[1]: [الكامل]

هـــل في القضـــية أنْ إذا اســـتغنيتمُ رجـــالي أمْ هُـــمُ دَرَجُ السُّـــيُولِ
وإذا تكـــون كـــريهة أُدعـــى لهـــا وإذا يُحَـــاس الحـــيس يُـــدعى جنـــدب
هـــذا لعمـــركم الصـــغار بعينـــه لا أم لي إن كـــــان ذاك ولا أب"

ثم شرع بعدها في بيان معاني الكلمات الغريبة في الأبيات وإعراب بعض الكلمات الأخرى[2].

وبعضها أبياتٌ من الشِّعر التعليمي، كتلك التي نظمها المرادي في عدد الجمل التي لها موضع من الإعراب، والتي لا موضعَ لها من الإعراب[3].

ثم كان المكيُّ يذكُر أبياتًا من الشِّعر لمن لا يُحتَجُّ بشِعرهم مثل: شِعر أبي نُواس وابن هَرْمة وأبي تمَّام والمعَرِّي على أنها أمثلة، وليست استشهادًا؛ لأن هؤلاء الشعراء من طبقة المحدَثين (المولَّدين) لا يجوز الاحتجاجُ بشِعرهم. ومن الأمثلة على ذلك ما ورَد في "هداية السبيل" قول ابن هَرْمة[4]:

أنُصْـــبٌ لِلْمَنِيَّـــةِ تَعْـــتَرِيهمْ رجـــالي أمْ هُـــمُ دَرَجُ السُّـــيُولِ

وقول الشاعر[5]:

(١) الأبيات من بحر الكامل، منسوبة لهني بن أحمر الكناني في لسان العرب (٦/ ٦١)، ونسبه له أيضًا الزبيدي في تاج العروس (١٥/ ٥٦٨)، وقال: "وقيل: لزرافة الباهلي"، وقيل: لرجل من بني مذحج، وقيل: لهمام بن مرة، وقيل: ضمرة بن ضمرة. ينظر: ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٤٠٨)، العيني، بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٢/ ٧٩٧).

(٢) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٢١٦، ٢٨٤، ج٢/ ٦٨٩.

(٣) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٧١٣.

(٤) بيت من الوافر لابن هرمة في ديوانه ص: ١٨١. ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١/ ٤١٥- ٤١٦، وابن مالك، شرح التسهيل، ج٢/ ٢٢٧؛ والبغدادي، خزانة الأدب، ١/ ٤٢٤، والزمخشري، أساس البلاغة، ١٨٥ (درج)، وابن منظور، لسان العرب، ج٢/ ٢٦٧ (درج)، والمكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/٣٣٨.

(٥) بيت من الطويل، بلا نسبة في الخصائص، ١/ ٣٣٢، وابن الشجري، الأمالي، ج١/٣٢٨، وابن مالك، شرح

وقـــد أدْرَكَتْـــني والحَـــوادثُ جَمَّـــةٌ أسِـــنَّةُ قـــومٍ لا ضِـــعَافٍ ولا عُـــزْلِ

ولم يكُنْ كتابُ "هداية السبيل" شرحًا لمتنٍ من متون النحو فحسبُ؛ بل هو كتابٌ في شرح الشواهد النحويَّة، وقد نبَّه المكيُّ على ذلك.

لقد سار المكيُّ على منهجٍ واضحٍ ومنظَّم المعالم؛ إذِ التزمَه في دراسته للشواهد، فهو لا يَبدأ في الكلام عليها إلا بعد الفراغ من شرح المتن وتقرير المسائل، ثم بعد ذلك يتناوَل الشواهد مُرتَّبةً حسبَ وُرودها في أثناء الشرح والتقرير شاهدًا شاهدًا، لا ينتقِل إلى شاهد حتى يَستوفيَ الكلامَ على الذي قبلَه، وهو يكتفي بذِكر جُزءٍ منه أثناءَ الدراسة، ولا يأتي به كاملًا، فيقول مثلًا: "وقول الفَرَزدَق: "أتَتْه بمَجْلومٍ..."[(١)]، أو "وقول أبي صخر: فأقسمُ بالله الذي اهتزَّ عرشُه..."[(٢)].

ثم يقومُ المكيُّ بنِسبته إلى قائله إنْ كان معلومًا، ثم يُحدِّد موضِعَ الشاهد، ويَضبِط كلماتِه ضبطًا دقيقًا، بالوزن تارةً، وأُخرى بالعبارة، أو بهما معًا؛ إذ اعتنى عنايةً فائقةً بضبط الأوزان الاسمية، والأبنية الفعلية؛ خوفًا من أنْ يدخُلَها تحريفٌ أو تصحيفٌ، وقد استخدم عدةَ طُرُق في ذلك، أبرزها الضبطُ والتقييدُ بالعبارة.

فيورِدُ مثلًا كلمة "للأخوص" فيقول: "بالخاء المعجمة، واسمه زيد بن عمرو"[(٣)]؛ لأنه قد يُصحَّف ويُحرَّف إلى (الأحوص) بالحاء المهملة، وهو محمد بن عبد الله الأنصاري. ويقول أيضًا: "دِينًا: بكسر الدال وسكون الياء"[(٤)]؛ لأنها عُرضة للتحريف إلى "دَيْنًا" بفتح الدال، وهذا كثير جدًّا في هداية السبيل[(٥)].

وقد يجمع بين الضبط بالعبارة والوزن مثل قوله: (نَعْمَ) بفتح الفاء وسكون العين، و"نِعْمَ"

= التسهيل، ج٢/ ٣٧٦، والمكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٦٩٩.

(١) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٣٦٤.

(٢) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٣٦٤.

(٣) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٥٠٩.

(٤) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٦٠٥.

(٥) ولمزيد من الأمثلة، ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ١٠٦، ج٢/ ٦٢٧، ٦٢٨، ٧٥٦، ٧٩٠، ٧٩١، ٨١٣، ٨٩٤، ٩٨٨، ١٠٠٤، ١٠٣٧، ١٠٨٤، ١٢٥٥.

بكسر الفاء وسكون العين، و"نِعِمَ" بكسر الفاء والعين كإِبِل[(١)]. وهذا كثير[(٢)].

وقد أوضح ما في الشواهد من ألفاظ غريبة مُستعينًا في ذلك بالمعاجم اللُّغوية، فكان يعتمد على الصِّحاح للجَوْهَري، والقاموس المحيط للفَيْروزآبادي، وضياء الحُلوم لابن نشوان الحِمْيَري، والعَين للخليل، والمحْكَم لابن سِيدَهْ، والمجمَل لابن فارس، ومختَصَر العين للزَّبيدي، وغالبًا كان يَستَقصي الكلام في شرح ومعنى كلمة أو عبارة بذكر كلام تلك المعاجم جميعًا.

إضافةً إلى ذلك يقوم بشرح ما فيه من غريب اللفظ، ويَذكُر رواياتِه، ويُبيِّن المناسبةَ التي قيل فيها ليتَّضِح معناه بمعرفة مورده، ثم يُعطِي معناه الإجمالي إذا رأى ذلك ضروريًّا.

وقد اعتنى المكيُّ بنسبة الشواهد الشِّعرية إلى أصحابها، فنسَب بعضَها عند إنشائها[(٣)]. وأكثرها عند دراستها[(٤)]. وكان المكيُّ يترُك ما لم يَهتَدِ إلى قائله[(٥)]. واكتفى بسرد الخلاف في نسبته دون ترجيح[(٦)]. وربما رجَّح، ونسَب الشاهد إلى شاعر مُعيَّن[(٧)].

ومما يجدُر الإشارة إليه أن الشاهد قد يكون مَنسوبًا لأكثرَ من قائل، ولكن المكيَّ يكتفي بنِسبته لشاعر معيَّن دون أنْ يُشير إلى هذا الاختلاف، ومن الأمثلة على ذلك قولُ الشاعر[(٨)]:

---

(١) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج/٨٥٧، ٨٥٨، و١٠٩.

(٢) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤/ ١٤٢٠ (أجرد)، ١٤٥٥ (المادي)، ١٤٧٢ (١/ ١٨).

(٣) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/١٤، ١٨، ٢٤، ٧٠، ١٧٩، ٢٦٢، ١٠٣٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ج١/ ٥٨، ٦١، ج٢/ ٤٠١، ٤١٦، ٦٠٥، ٧٠٥، ٧٤٣، ٧٤٤، ٨٥٤، ج/ ٩٦٨، ص١١٠٣، ١٣٩٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ص٧٠، ٧١، ٧٢، ٦٤٤، ٨٥٤، ١٠٨٤، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١٤٠١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ٣٠٨، ٤٠٢، ٨٧١، ٨٧٢، ١٠٠٢، ١٢٣٠.

(٧) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٧٢، ج٣/ ١١١٧، ١١٢٥، ١١٤١.

(٨) بيت من الطويل، ذكره محقق ديوان كثير عزة في الأبيات التي نُسبت إليه وإلى غيره (ص:٥٢٢)، وفي ديوان مجنون ليلى (ص:٤٩)، ونسبه ابن الخباز في توجيه اللمع (ص: ٣٩٢)، وابن قتيبة في الشعر والشعراء (٢/ ٦٠٧) إلى عروة بن حازم العذري.

لَـئِنْ كـانَ بَـرْدُ المـاءِ هَيْمَـانَ هاديًـا إليَّ حَبِيبًـا إنهـا لَحَبِيـبُ

فقد نسبه المكيُّ إلى كُثَيِّر عزَّةَ، ولكنَّه منسوبٌ أيضًا لعُروةَ بن حِزام، ولمجنون ليلى[1]. وقد التزم المكيُّ في دراسته للشواهد الشِّعرية ببيان موضع الشاهد في كل بيت، والكشف عن وجه الاستشهاد به في المسألة النحوية التي سيق من أجلها.

ومن الأمثلة على الاستشهاد بالشِّعر في كتاب "هداية السبيل" قول الشاعر[2]:

كعبًـا أخـوهُ نهـى فانقـاد منتهيًـا ولـو أبى بـاءَ بالتخليـد في سَـقَرا[3]

حيث استشهد به المكي على جواز تقديم المفعول على الفعل فيما لم يجب فيه تقديم المفعول على الفعل، فيجوز أن يقال: "زيدًا غلامُه ضرب" و: "زيدًا ضربَ غلامُه"، خلافًا للكوفيين في منعهم ذلك، وقد ردَّ المكي عليهم بورود ذلك عن العرب، واستشهد عليه بالبيت السابق، وبقول شاعر آخر:

رأيَه يحمد الذي ألف الحز م ويشقى بسعيه المغرور

حيث جاء في البيت الأول "كعبًا" مفعول به منصوب للفعل "نهى"، والفاعل: "أخاه"، وقد تقدم المفعول على الفعل والفاعل، مع أن في الفاعل ضميرًا يعود على المفعول. وفي البيت الثاني وقعت كلمة "رأيه" مفعولًا به للفعل "يحمد"، وقد توسط الفعل بين المفعول المتقدم والفاعل المتأخر، وهو: "الذي".

ومن الأمثلة أيضًا قول الشاعر:

إحْـدى بَلِـيٍّ ومـا هـام الفـؤادُ بهـا إلَّا السَّـفاهَ وإلَّا ذُكْـرةً حُلُمَـا[4]

تعرض المكي لشرح استعمالات كلمة "إحدى"، فقال: إنها إذا لم تستعمل في التنييف –أي: مع الأعداد؛ تقول: إحدى وسبعين ونحو ذلك– لزمت الإضافة، ولا تضاف إلى أعلام، ولا تأتي مفردة، فلا تقول: جاءتني إحدى، ولا: إحدى مصر مثلًا. ثم ذكر أن البيت السابق

(١) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٦٠٢، ٦٠٥.

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٨٢.

(٣) بيت من البسيط، بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك، ج٢/ ١٥٣، التذييل والتكميل لأبي حيان، ج٧/٤٠، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج١/ ٤٣٦، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ج٤/ ١٧٤٥.

(٤) بيت من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه، ص٦١.

للنابغة الذبياني ليس مخالفًا لقوله؛ بل هو على حذف مضاف؛ وتقديره: إحدى نساء بليٍّ [(١)].

وهذا كثير جدًّا في "هداية السبيل"[(٢)].

النثر: الأمثال والأقوال:

لم يعتمدِ النحويون في الاحتجاج والاستشهاد لقواعد النحو على الخُطَب والرسائل بقدر اعتمادهم على الحِكَم والأمثال؛ لأنها جمل قصيرة تدور على الألسنة، وبعضها كان سائرًا مشهورًا في الجاهلية[(٣)].

وقد استشهد بها سيبويه في الكتاب كثيرًا، كما استشهد بها أيضًا ابن مالك في كتابه "شرح التسهيل".

إن عدم اعتماد النحاة على الخُطَب والرسائل بشكل كبير يكمن في أنها لا تَعلَق في الأذهان مثل الأمثال والشِّعر، وإن كانت الخطب والرسائل تشكل جزءًا من منابعِ المادة اللغوية عند القُدامى.

وقد اتَّبع المكيُّ في شرح الشواهد النثرية الأسلوبَ الذي اتَّبَعه في شرح الشواهد الشِّعرية؛ من شرح ألفاظها، وبيان موضِع الشاهد، ونسبة الشواهد إلى أصحابها، وشرح غريبها، وضبط ألفاظها. فيرى المكيُّ أنَّ الأمثال لا تتبدَّل ولا تتغيَّر، ولا يُتَصرَّف فيها. وقد اعتنى المكيُّ بذكر مورِد المثل ومَضرِبه، وينقل ذلك عن مجمَع الأمثال للمَيْداني غالبًا، ونادرًا عن أمثال العرب للضَّبِّي. وقد استشهد المكيُّ بعددٍ كبير من أمثال العرب وأقوالهم، ويحفِل كتابُه "هداية السبيل" بها؛ "إذ بلغت شواهدُه النثريةُ مائةً وخمسين شاهدًا نثريًّا"[(٤)] عدا المكرَّر منها، ولم تكن عنايةُ المكيِّ بنسبة الشاهد النثري كعنايته بنسبة الشواهد الشِّعرية، ولكنه نسبَ بعض الأمثال، وعددًا من الأقوال المأثورة عن الصحابة[(٥)].

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٧٨٤.

(٢) ينظر مثلًا: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٢٨، ٢٥٢، ٢٨٢. ج٢/ ٢٨١، ٤٠٦، ٤٥٥، ٤٧٢، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٥١، ٦٦٦، ٣٨، ج٣، ج٤/ ١٣٤٣، ١٣٤٥، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١.

(٣) ينظر: النايلة، عبد الجبار علون، الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، ط١، ١٩٧٦، ص١٢٣.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٦٣.

(٥) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٥٦ ج٣/٨٥٦، ٨٨٣، ٨٥٦، =

وكان المكيُّ مركِّزًا في ضبط الألفاظ وشرحها على ما يراه منها في حاجة لذلك؛ لأن الغالب على الأمثال والأقوال وضوحُها لشهرتها، وكثرة دَوَرانها على الألسُن، ومثال ذلك: شرحه الوافي للجمَّاء الغفير من قولهم: "جاؤوا الجمَّاءَ الغفيرَ"(١).

أما الأقوال المأثورة؛ فقد حرَص على تحديد موضع الشاهد فيها، ولم يقتصر على ذلك فقط، بل كان يستقصي كلَّ وجوه الاستشهاد التي فيها(٢)، وبعد ذلك كان المكيُّ يوردُ قصةَ المثل التي ارتبط بها غالبًا، ومَضرِبه، وهو ما يُشبه القصة من الحوادث التي ينطبق عليها المثل، فيُعاد ضربُه لذلك(٣).

ومن الأمثلة والأقوال في "هداية السبيل" للمكيِّ المثل المنسوب إلى أبي الدرداء: "وجدتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ"(٤). وهو مثلٌ يُضرَبُ في ذم الناس وسوء مُعاشَرَتهم، بمعنى: إذا جربتَ الناسَ قَلَيْتَهم وتركتَهم(٥).

والمثل: "أغدة كعُدَّة البعير، وموتًا في بيت سَلُولِيَّةٍ"(٦)، منسوبٌ إلى عامر بن الطُّفَيل(٧). ومن الأمثال في هداية السبيل قول القائل: "اللهم ضبعًا وذئبًا"؛ أي: اجمع في الغنم ضبعًا وذئبًا(٨).

ومن ذلك: "تفرقوا أيادي سبا"(٩). وهذه الأمثال وأقوال العرب كثيرة في كتاب المكي "هداية السبيل"(١٠).

= ٩٢٨، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٣، ١٢٣٨، ١٣٢٩، ١٣٣٢.

(١) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٥٧٠، وينظر: ج١/ ١٩٥، ٥٧٤، ج٢/ ٦٤٢، ٩٣٣، ٩٤٦، ٩٤٧.

(٢) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/٩٩٣، ٩١٣، ١٢٦٨، ١٢٦٩.

(٣) ينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٢٣٦، ٢٣٧، وج٢/٦٤٢، ٧٣٦.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٦٥٦.

(٥) الميداني، مجمع الأمثال، ج٢/ ٣٦٣.

(٦) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ١٩٥.

(٧) ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، ج٢/ ٥٧، والعسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، ج١/ ١٠٢.

(٨) المصدر نفسه، ج١/ ٩٢.

(٩) الميداني، مجمع الأمثال، ج١/ ٢٧٥، وينظر: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٥٧٠.

(١٠) ينظر مثلًا للاستزادة: المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ١٠٣، ٣٢١، ج٢/ ٤٠٢،ج٣/ ٩٤٦، ٩٧٤.

ثانيًا: القياس

ورد في لسان العرب في مادة "قيس" قولهم: قاس الشيءَ بالشيءِ يَقيسُه قَيْسًا، واقتاسَه وقيَّسَه: إذا قدَّرَه على مثالِه، ومنه المِقياسُ؛ أي: المِقدارُ(١).

واصطلاحًا: "هو حملُ غيرِ المنقولِ على المنقولِ إذا كان في معناه"(٢)، "وهو حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلَّةٍ، وإجراءُ حُكمِ الأصلِ على الفرعِ"(٣).

لجأ النحاة إلى القياس منذ أنْ تكلَّموا في مسائل النحو وأُصوله التي بدأت على صورة مناقشاتٍ بينَ النحاة، فوُجِد القياسُ عندهم على صورة سهلة مفهومة لديهم.

والدليل على ذلك أن السيرافي ذكر أثناء الحديث عن عبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرَمي (١١٧ هـ) أنه كان أشدَّ تجريدًا للقياس من عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٤ هـ)، وأبي عَمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)(٤).

ولأهمية القياس في النحو عرَّف بعضُ النحاةِ النحوَ بأنه: عِلمٌ بمقاييسَ مُستَنبَطةٍ من استقراءِ كلامِ العرب(٥). ونقَلوا عن الكِسائي (ت ١٨٩ هـ) أنه يقول:

إنَّمـــا النَّحْـــوُ قِيـــاسٌ يُتَّبَـــعْ وبِـــهِ في كـــلِّ عِلْـــمٍ يُنتَفَـــعْ(٦)

ومن قوَّة القياس عند النحاة أنهم عدُّوا ما قِيس على كلام العرب هو من كلام العرب، وقد روى السُّيوطي (ت ٩١١ هـ) عن المازنيِّ (ت ٢٣٦ هـ) قوله: "إنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألَا ترى أنَّك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسمَ كلِّ فاعلٍ ولا مفعولٍ، وإنَّما سمعتَ بعضَه فقِستَ عليه غيرَه، فإذا سمعتَ: "قام زيدٌ" أجزتَ: "طرف بِشرٌ"، و"كرُم خالدٌ"(٧).

وقد قَويَ القياسُ واشتدَّ على يدَيِ الخليل وسيبويهِ، فلما جاء الخليل بن أحمد أخَذَت

(١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت، مادة (قيس).

(٢) السيوطي: الاقتراح، ص: ١٧٥.

(٣) الأنباري: لمع الأدلة، ص: ٩٣.

(٤) ينظر: السيرافي: أخبار النحويين والبصريين، ص: ٢١.

(٥) السيوطي: الاقتراح، ص: ١٧٦.

(٦) المصدر نفسه،الصفحة نفسها.

(٧) المصدر نفسه، ص: ١١٢.

أقيستُه تَسيل سيلًا، بحيث لا تكاد تخلو مسألةٌ من مسائل الكتاب من قياس من أقْيِسة الخليل إلا ما ندَر، واهتمام سيبويهِ بالقياس لا يحتاج إلى شرح أو إيضاح، وقد استعان به في تقرير الأُصول النحوية التي بنى عليها قواعده وأحكامه. وكتابه خيرُ دليلٍ على ذلك؛ لاعتماده على القياس في جميع أبواب الكتاب النحوية، أو الصرفية، أو اللغوية(١).

فالقياسُ على كلام العرب منظومِه ومنثورِه في بناء القواعد لا يخلو منه بابٌ من الأبواب. وقد يكون الباب بكامله قياسًا، كما في باب: "ما قيسَ من المضاعف الذي عينُه ولامه من موضِعٍ واحدٍ، ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غيره"(٢). وباب "ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غير المعتل"(٣).

ولهذا فإن ثمة نوعين من القياس: النوع الأول: القياس الاستعمالي، وهو أن يحذوَ المتكلِّم حذوَ غيره من أبناء الجماعة اللغوية، ويسعى المعلم إلى تدريب تلاميذه عليه؛ لأنه وسيلةُ كَسْب اللغة منذ الطفولة(٤)، والنوع الثاني من القياس وهو المقصود بالقياس اصطلاحًا، وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه(٥).

ولما كان القياسُ هو حمل الكلام على ما كان مسموعًا في عصور الاحتجاج؛ فلا بدَّ له من أركان يجِب وجودها فيه كي تصِحَّ عملية القياس، وهذه الأركان كما يراها النحويون أربعة(٦): أصلٌ وهو المقيس عليه، وفرعٌ وهو المقِيس، وحُكمٌ وهو ما يَسري على المقِيس من حُكم المقِيس عليه، وعلَّة جامعةٌ: وهي ما يراه النحاة من أشياء، واستحق بها المقِيس عليه.

فإذا قلنا: إن الفاعل يستحق الرفع، ونائب الفاعل اسم أُسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون نائب الفاعل مرفوعًا كالأصل؛ فالأصل هنا هو الفاعل، والفرع: نائب الفاعل، والحكم:

(١) ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص٥١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص: ٤٢٧.

(٣) المصدر نفسه، ج٤/ ٤٠٦.

(٤) ينظر: حسان، تمام: الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ص١٧٤- ١٧٧، وإلياس، منى، القياس في النحو، ط١، دار الفكر، ١٩٨٥م، ص٩.

(٥) السيوطي، الاقتراح، ص: ١٧٦.

(٦) ينظر: الأنباري، لمع الأدلة، ص٩٣، والسيوطي: الاقتراح، ص: ١٨١.

استحقاق نائب الفاعل الرفع، والعلة: إسناد الفعل إلى نائب الفاعل وتقدمه عليه كالفعل تمامًا.

والقياس هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي، ويُعَدُّ ركنًا أساسيًّا من أركان صنعة التحليل النحوي. وقد اعتمد المكي في كتابه "هداية السبيل" على القياس كثيرًا، وقد احتوى هذا الكتاب كغيره من الكتب النحوية على القياس، ومن أبرز الأمثلة التي اعتمد فيها المكي على أصل القياس قولُ المكي في سياق حديثه عن "كم الاستفهامية"؛ إذ يقول: "كم -سواءٌ كانت استفهامية، أو خبرية- لازمةٌ للتصدُّر: أمَّا الاستفهامية فظاهر؛ لأن أنواع الاستفهام لها صدرُ الكلام، وأمَّا الخبرية فبالحمل عليها"[(١)].

ففي هذا المثال قاس المكيُّ "كم الخبرية" على "كم الاستفهامية" بأن الاستفهامية لها الصدارةُ في الكلام، فقاس كم الخبرية عليها؛ إذ جعل لها الصدارةَ كذلك. وحكى الأخفش أن بعض العرب لا يُلزِم الخبريةَ الصدرَ، فيُجيز: فككتُ كم عانٍ[(٢)].

"واضْطُرِب في هذه اللغة، فقيل: يُقاس عليها، وقيل: فيها من القِلَّة بحيث لا يُلتفَت إليها، والأول هو الصحيح؛ لأنها لغة"[(٣)].

والصحيح أن "كم الخبرية" لها الصدارةُ؛ إذ تُقاس على كم الاستفهامية، كما فعل النحاة فقاسوها على كم الاستفهامية.

ومن الأمثلة على القياس عند المكي في كتابه "هداية السبيل":

جواز إضافة "حيث" إلى المفرد:

استدل المكي بالقياس في مسألة إضافة "حيث" إلى المفرد، إذ يقول: "علَّةُ بنائها تَضَمُّنُها معنى الشرط إن كانت شرطيةً، نحو: حيثما تكنْ أكنْ، وشَبَهُ الحرف في الافتقار إلى جملة؛ إذ لا تُستعمَل إلا مضافةً، إن لم تكنْ شرطيةً، وبُنيت على حركة؛ لئلَّا يَلتقيَ ساكنان، فمَن ضمَّها شبَّهها بـ"قبلُ"؛ لأنها تُضاف إلى جملة، والإضافةُ في الحقيقة إنما هي إلى المفرد، فكأنها مقطوعةٌ عن الإضافة، ومَن فتَحَها فللتحقيق كـ"أين" و"كيف"، ومَن كسَرَها فعلى أصل التقاء

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/ ٨٤١.

(٢) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج٢/٥٠، وأبو حيان، الارتشاف، ج٢/ ٧٨٤، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج٢/ ١١٤.

(٣) ينظر: أبو حيان، الارتشاف، ج٢/ ٧٨٤، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج٢/ ١١٤.

الساكنين..."[1].

وذهب الكِسائي إلى جَواز إضافتها إلى المفرد قياسًا[2]، وأندرُ من إضافتها إلى المفرد عدمُ إضافتها لفظًا.

انتصاب الظروف المختصة:

ذكر ابن مالك مذاهب النحاة في ناصب الظروف المختصة، فقال:

"وقوله: «ما لم يكن كمَقْعَدٍ» ... والمراد به ما دل على محل الحدث المشتَق هو من اسمه، نحو "مَقْعَد"، و"مَرْقَد"، و"مَجْلِس"، و"معتكف" فهذا النوع ينتصب على الظرفية قياسًا إن عمِل فيه أصلُه، وهو المصدر الواقع فيه؛ لأنه مشتق منه، نحو: جُلوسي مَجْلِسَ القاضي حسنٌ، وقُعودي مقعدَ زيدٍ جيدٌ، أو مشاركٌ له في الفرعية؛ أي في الاشتقاق من المصدر؛ كالفعل واسم الفاعل واسم المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[3]، و"أنا قاعدٌ مقعد زيد"، و"هو مضروبٌ مضرب الوالي"، فلو لم يعمل فيه أصله ولا مشاركه لزمه لفظ "في"؛ نحو: نمتُ في مقعدِ زيدٍ، وصليت في مجلسِ بكر، فإن جاء شيء مما عمل فيه غير أصله أو مشاركه، سُمع ولم يُقَس عليه، بشرط أن يدل على قُربٍ أو بعد، نحو قولهم: هو مني مقعدَ القابلة، ومعقدَ الإزار، ومنزلةَ الشغاف، ومَزْجَرَ الكلب"[4].

"كم" الخبرية لازمة للتصدر:

ذكر المكي أن حكم "كم" الاستفهامية هو وجوب الابتداء بها، وأنها تلزم صدر الجملة، وهذا حكم معلوم، لكنه بنى عليه أن "كم" الخبرية تلزم الصدارة كذلك، قياسًا عليها.

يقول: "كم سواءً كانت استفهامية أو خبرية لازمة للتصدير، أما الاستفهامية فظاهر، لأن أدوات الاستفهام لها صدر الكلام، وأما الخبرية فبالحمل عليها"[5].

مِنْ لَدَى:

ذكر ابن مالك أن "مِن" تنفرد بجرِّها ظروفًا لا تتصرف مثل "لدى"، غير أن الدماميني ذكر

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٣٦٥- ٣٦٦.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، ج٨/ ٦٦، والمغني، ج١/ ١٣٢.

(٣) سورة الجن، الآية ٩.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٣٤١.

(٥) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص: ٨٤١.

أنه لم يجد شواهد لجر "من" لـ"لدى"، فيثبت المكي ذلك عن طريق القياس، وهو أنه لما كانت لدى لغة في لدن، وقد جاءت اللغة بجر "من" لـ"لدن"، فإنه يجوز لـ"من" أن تجر "لدى"، وإن لم يأت لها شاهدٌ لغوي.

قال ابنُ مالكٍ في حرف الجرِ (مِنْ): "وتنفردُ (مِنْ) بجرِّ ظروفٍ لا تتصَرَّفُ، كـ(قبل، وبعد، وعِنْد، ولدى، ولدُن، ومعَ)، و(عَنْ، وعلى) اسمين"(١). وتوقَّف المكيُّ عند قول الدَّماميني عن الجرِّ بـ(مِن) لـ(لدى) قائلًا: "فقال الدَّماميني: يُنظَرُ له شاهدٌ، فلم أظفَرْ به"(٢). وقد استدركَ المكيُّ قولَ الدَّماميني بعدم وجود شاهدٍ على ذلك بقوله: "ويُكتَفى عنه بشاهد (لَدُن)، فإنَّ (لدى) لغةٌ في (لَدُن)، كما نصَّ عليه الجوهريُّ -رحمه الله تعالى-(٣). ومثالُ (لَدُن) قولُه تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾(٤)(٥).

إعمال الأول من المتنازعين:

ذكر المكي قضية إعمال الأول أو الثاني من المتنازعين، ورجَّح مذهب البصريين في ذلك، وهو أن الأقرب هو العامل، ولهذا يكون الثاني هو العامل لا الأول، لكنه لما استدلَّ للكوفيين على إعمال الأول، استدل بالقياس على ذلك، فقاسه على أمرين، فقال: "وذهب الكوفيون إلى ترجيح إعمال الأول على إعمال الثاني، محتجين بثلاثة أشياء: الأول: أن ترجيحه موافق لما أجمعت العرب عليه من مراعاة السابق في قولهم: ثلاث من البط ذكور، و: ثلاثة ذكور من البط، فآثروا مقتضى البط لسبقه، فلم يثبتوا التاء، وآثروا مقتضى الذكور لسبقه فأثبتوا التاء.

الثالث: أن إعمال السابق موافق لما أجمع عليه في اجتماع القسم والشرط؛ فإن جواب السابق منهما مغنٍ عن جواب الثاني، فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيًا عن عمل الثاني".

المصدر أصل المشتقات:

انتصر المكي لقول البصريين القاضي بأن المصدر هو أصل الفعل وسائر المشتق بشيء من

(١) تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ابن مالك، ص١٤٤.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص١١٦٥.

(٣) الجوهري، الصحاح، ٢٤٨١/٦.

(٤) سورة هود، آية: ١.

(٥) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص١١٦٦.

القياس، وهو أنه لما كان الأصل في كل شيء يتضمن معنًى، والفرع عنه يتضمن ذلك المعنى وزيادة؛ كالتأنيث والجمع بالنسبة إلى المفرد؛ فإنه أصل، وفيهما زيادة على ما فيه، فكانا فرعًا عنه، فكذلك المصدر بالنسبة للفعل؛ فإن في الفعل زيادة، وهي "الزمان"، فكان الفعل فرعًا عن المصدر. قال المكي: "ومنها أن كل ما سوى المصدر والفعل من شيئين أحدهما أصل والآخر فرع، فإن في الفرع منهما معنى الأصل وزيادة، كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد، وكالعدد المعدول بالنسبة إلى المعدول عنه. والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان، فكان فرعًا، والمصدر أصل"(١).

هكذا كان القياس أداةً رئيسة عند المكي، يرجح به بين الأقوال، ويستدل به لمن لا دليل له، ويرد به على المخالف، بل ويثبت حكمًا لم يثبته أحدٌ قبله، اعتمادًا على القياس، وحملًا له على ما يمكن حمله عليه من القضايا المشابهة.

الإجماع:

يُعَدُّ الإجماعُ واحدًا من الأصول النحوية وأدلته المهمَّة، والإجماع لُغةً مأخوذٌ من: جمعَ أمرَه وأجمعَ عليه: عزَمَ عليه، قال الفرَّاءُ: الإجماعُ: الإعْدادُ والعزيمةُ على الأمرِ(٢).

والإجماعُ اصطلاحًا: هو إجماعُ نُحاة البلَدَين البصرةِ والكوفةِ، وإجماعُ العرب أيضًا حجةٌ، كما يقول السُّيوطي(٣).

وقد اتخذه النُّحاة دليلًا، واستفادوا منه، واعتَمدوا عليه، واستدل به النُّحاة في إثبات آرائهم وأحْكامهم النحوية، أو في الرد على مخالفيهم في الآراء النحوية.

ومن المسائل التي استدل بها البصريون بالإجماع: استدلالُهم على أنَّ (حتى) لا تنصب الفعلَ المضارعَ بنفسها، وإنَّما بتقدير (أنْ). واستدلوا على ذلك بالإجماع؛ وهو أنَّ (حتى) مختصَّة بالأسماء، وليست مختصَّة بالأفعال، فقالوا: "إنَّما قُلنا: إنَّ الناصب للفعل (أنْ) المقدَّرة دون (حتى)، أنَّا أجمَعْنا على أنَّ (حتى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء، فلا يجوز أنْ تُجعَل من عوامل الأفعال"(٤).

---

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، ج١، ص:١٧٠.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (جمع).

(٣) ينظر: السيوطي، الاقتراح، –ص: ١٥٩.

(٤) ينظر: الأنباري، أبو البركات، كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين =

وقد ذكر المكي في كتابه "هداية السبيل" الإجماع، وعبَّر عنه بعبارات مختلفة، منها: لفظة: أجمع، أو: بالإجماع، أو: أجمعوا، أو: مُجْمِعُون، أو نحوهما، ومنها تعبيره بـ: (كل العرب)، أو: (كل النحاة)، أو نحوهما.

ومما عبَّر عنه سيبويه بالإجماع قوله في باب (مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه): "والتضعيف أن يكون آخرَ الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو: (رَدَدْتُ)، و(وَدَدْتُ)، و(اجْتَرَرْتُ)... فإذا تحرَّك الحرف الأخيرُ فالعرب مُجمعون على الإدغام"(١).

وقد أشار الإمام الشاطبي إلى أهمية الإجماع فقال: "الذي يُقطَع به ولا يُشَكُّ فيه: أنَّ الإجماعَ في كل فنٍّ شرعيٍّ أصلُه المنقولُ حُجَّةً؛ لأن الإجماعَ معصومٌ على الجملة، قامت بذلك الدلائل الشرعية على ما تقرَّر في الأصول..."(٢)، وقال: "مخالفةُ إجماع النحويين كمخالفة إجماعِ الفقهاءِ وإجماعِ الأُصوليِّين، وإجماعِ المحدِّثين، وكلُّ علمٍ اجتمع أربابُه على مسألةٍ منه، فإجماعُهم حجَّةٌ، ومخالفُهم مخطئٌ..."(٣).

وأضاف قائلًا: "وأنت ترى ما في مخالفة الإجماع من لزوم الخطأ للمخالَفة؛ إذِ الناسُ يُجمِعون على خطأ مَن خالَفَ الإجماعَ، وعلى تَخْطِئةِ مَن خطَّأَهم "(٤).

وقد احتوى كتابُ المكي على الإجماع كثيرًا كغيره من الكتب النحوية المتقدِّمة، ومن أبرز الأمثلة التي اعتمد عليها المكيُّ في أصل الإجماع في قوله: "كم سواءٌ كانت استفهامية أو خبرية، لازمةٌ للتصدُّر، أما الاستفهامية فظاهرٌ؛ لأن أنواع الاستفهام لها صدرُ الكلام، وأما الخبرية فبالحمل عليها"(٥).

وقد جاء في شرح جُمل الزَّجَّاجي(٦): "أمَّا الخبريةُ فلَزِمَت الصدرَ على "رُبَّ"؛ لأنَّ "رُبَّ"

= النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ج٢، ص: ٤٨٩- ٤٩١.

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص: ٥٣٠.

(٢) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ج٩/ ١٩٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ج٢/ ٧١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ج٩/ ١٩٣.

(٥) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/ ٨٤٢.

(٦) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج٢/ ٥٠.

تَلزَم الصدرَ بالإجماع"[1].

ومن الأمثلة على الإجماع في حديث المكي عن ترجيح إعمال الثاني على إعمال الأول في باب التنازع؛ إذ يقول المكي: "ذهب البصريون إلى ترجيح إعمال الثاني على إعمال الأول، وهو الصحيحُ؛ لأن إعمالَ الثاني أكثرُ في الكلام من إعمال الأول، وقد نصَّ سيبويهِ[2] على ذلك، وأن إعمالَ الأول قليلٌ"، وذهب الكوفيون إلى ترجيح إعمال الأول على إعمال الثاني محتجِّين بثلاثة أشياء: أحدها: أن ترجيحه موافِقٌ لما أجمَعَت العربُ عليه من مُراعاة السابق..."[3].

ومن الأمثلة أيضًا احتجاج المكي بعدم تجويز أن يكون المفعول لأجله منصوبًا وهو غير مصدر؛ قال: ونصوص النحويين على اشتراط المصدرية، وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أما العبيدَ فذو عبيد، بالنصب، وتأول نصب "العبيد" على المفعول له وإن كان غير مصدر، وقبَّحه سيبويه، وإنما أجازه على ضعفه إذ لم يرد عبيدًا بأعيانهم، وأوَّله الزجاج على تقدير: أمَّا تملك العبيد؛ أي: مهما تذكره من أجل تملك العبيد فذو عبيد[4].

فاستدل المكي بـ"نصوص النحويين" وهي الإجماع منهم على أن المفعول لأجله لا يُنصب إلا إن كان مصدرًا، وبهذا ردَّ على ما ذهب إليه يونس، وأنكره سيبويه وتأوله الزجاج.

ومنها أيضًا عند ذكره للاستثناء الذي لا يجوز فيه إلا النصب: "وهو كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل "إلا" للاسم الواقع بعدها، نحو: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرَّ؛ فهذا النوع لا يجوز فيه عند جميع العرب إلا النصب؛ لتعذر إسناد "زاد" و "نفع" إليهما. ومن ذلك عند المؤلف قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾[5]؛ فـ"من رحم" في موضع نصب على الاستثناء، ولا يجوز فيه الإتباع؛ لأن الاستغناء به عما قبله ممتنع إلا بتكلف[6].

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/ ٨٤٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١/ ٧٤.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ١٢٩ - ١٣١.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٢٤٣.

(٥) سورة هود، آية: ٤٣.

(٦) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٤٥٩، ٤٦٠.

ثالثًا: التعليل

نشأ التعليلُ النحوي منذ نشأة النحو؛ فقد وُلِدَ معه مُسانِدًا للقاعدة النحوية، فإنَّ التعليل يَكشِف حكمةَ الله في أوضاع الكلام وصِيَغه.

والتعليل في اللغة على وزن "تَفْعيل"، من الفعل "علَّل"، ومعناه: السَّقيُ بعد سَقيٍ، وجَنيُ الثمرة مرةً بعدَ أُخرى. والعِلَّة بالكسر: المرضُ، والحدثُ يَشغَلُ صاحبَه عن حاجته، كأنَّ تلك العلَّةَ صارت شُغلًا ثانيًا منعَه عن شُغلِه الأول[١].

أمَّا في الاصطلاح فهو: بيانُ عِلَّةِ الشيءِ المؤثِّر؛ لإثباتِ الأثَرِ، ويُطلَقُ على ما يُستدَل فيه من العِلَّة على المعلول[٢].

والتعليلُ في النحو تفسيرٌ اقترانيٌّ يُبيِّنُ علَّةَ الإعراب أو البناء، على الإطلاق، وعلى الخصوص وَفقَ أُصوله العامَّة[٣].

والتعليلُ أخصُّ من التفسير؛ لأنَّ التفسيرَ هو الكَشفُ عن المراد من اللفظ (نحويًّا)، سواءٌ كان ذلك ظاهرًا في المراد، أو غيرَ ظاهر، و"التأويلُ": إنما هو صرفُ اللفظ عن الظاهر إلى غيره ممّا يحتمله اللفظُ؛ فإذن كل تأويلٍ تفسيرٌ، وليس كلُّ تفسير تأويلًا[٤].

وقد عرَّفه محمد خير الحلواني بقوله: "هو: تفسيرُ الظاهرة اللُّغوية، والنُّفوذُ إلى ما وراءَها، وشرحُ الأسباب التي جعلَتْها على ما هي عليه"[٥].

والتعليلُ هو بيانُ سببِ ابتداعِ العربِ ظاهرةً لُغويةً[٦]. ويُعَدُّ التعليلُ أصلًا أساسيًّا من أصول البحث النحوي عند الأوائل، وخاصة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويهِ. وترتبط البدايةُ الحقيقيةُ للتعليل بعبد الله بن زيد المعروف بأبي إسحاق الحَضْرَمي المتوفَّى سنة (١١٧ هـ). فقد قيل: إنه أولُ مَن طرح النحو، ومدَّ القياس وشرح العِلَل[٧].

---

(١) ينظر: الجوهري، الصحاح مادة (علل)، وابن منظور، لسان العرب، مادة "علل".

(٢) ينظر: الكفوي، الكليات،—ص: ٢٩٤.

(٣) الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٩.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١/ ٥١.

(٥) ينظر: الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، مطبعة إفريقيا الشرق، ص: ١٠٨.

(٦) الكندي، خالد سليمان بن مهنا، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، دار المسيرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص١٢٣.

(٧) الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ج١، ١٩٩٠، =

ولم يكن المعللون المتقدمون يأخذون علل الأشياء والمسائل عن أحدٍ من العرب، وإنما شيءٌ بان لهم بالنظر وإعمال الفكر فقالوا به، وفي ذلك يقول الزَّجَّاجي (٣٣٧ هـ): "ذكر بعض شيوخنا أنَّ الخليل بن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ سُئِلَ عن العِلَل التي يَعتَلُّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتَها أم اخترعتَها من نفسِكَ؟ فقال: "إن العربَ نطقَت على سَجيَّتِها وطِباعها، وعرفَتْ موقعَ كلامها، وقام في عقولها عِلَلُه، وإن لم يُنقَل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علَّةٌ لما علَّلتُه منه..."[(١)].

وتلك العلة لم تقم في النفس من اليقين والثبوت والتسليم ما قامت به الأدلة السماعية أو القياس؛ بل ربما يعرض لنحويٍّ حكمٌ ما بناءً على علةٍ ارتآها، ثم يأتي غيره فيرى خلاف رأيه لعلَّةٍ أخرى في نفسه. ولهذا قال الخليل: "فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها"[(٢)].

وقد جاء سيبويهِ تلميذُ الخليل بكتابه القيِّم الذي وُصِفَ بقرآن النحو[(٣)]. وقد جمعَ فيه النحوَ، وذكَرَ فيه كلَّ أحكامِه المؤيَّدة بالعِلَل، فكان كتابَ نحوٍ، وقياسٍ، وعلَّةٍ، يُعلِّم طريقَ القياس، وأسلوبَ التعليل، كما يُعلِّم الحُكمَ النحويَّ، وإذا كان الخليل يقول كما تقدم: "وقام في عقولها عِلَله..."؛ فإنَّ سيبويهِ قد أشار إلى ذلك في باب "الاستقامة من الكلام والإحالة"

= ص١٤، الزبيدي، طبقات النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ج١، ص٣١

(١) الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو: تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩، ص٦٥ – ٦٦.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) الراجحي، عبده: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص١١.

بقوله: "وليس شيءٌ يَضطَرُّونَ إليه إلا وهم يُحاولون به وَجهًا"[(١)].

ويكاد كتابُ سيبويهِ يكون مَبنيًّا على التعليل والحوار الذي يجري فيه دائمًا بينه وبين أستاذه الخليل، يبدأ في الأغلب الأعم بالسؤال عن العِلَل، على أن هذه العِلَل لا تذهب بعيدًا وراء التفسير المباشر. وتكاد تتمَثَّل في تعليل الظواهر التركيبية بالرجوع إلى المعنى، أو بتفسير الشكل التركيبي نفسه، أو بكثرة الاستعمال عن طريق العبارات التمثيلية. وقال مازن المبارك يصِف تعليلات الخليل وسيبويهِ في كتابه "النحو العربي": "تتصِف هذه التعليلاتُ جميعًا بكونها بعيدةً عن الفلسفة، قريبةً من رُوح اللغة، ومن حِسِّها الذي يَنْفِرُ من القُبح"[(٢)].

وكان سيبويهِ يُكثِر في كتابه من التعليلات التي ينسُب أكثرَها إلى شيخه الخليل الذي كان أولَ مَن بسَط القول في العِلَل النحوية، وكانت تعليلاتُه تَسيل سيلًا من غير تعقيد، ولا اضطراب، ولا فلسفة للعلل، وتتتابَع هذه التعليلاتُ في المسألة الواحدة بقوة ووضوح ودقَّة[(٣)].

وقد تَبِعَه على ذلك تلميذُه سيبويهِ؛ ولذلك نجِد الكتابَ مَليئًا بالتعليلات المتتابِعة، ولا تكاد تمُرُّ مسألةٌ أو حُكمٌ إلَّا ويُعلَّل، غيرَ أن سيبويهِ في معظم الأحيان لا يُصرِّح بأن هذه علَّة للمسألة أو للحُكم، ويكتفي بقوله: "لأي شيء"، أو "لأنه"، أو "لأن"، أو "وذلك لأن"، أو "لما كانت كذلك". وغيرها من العبارات والألفاظ التي تدُل على كون ما بعده علَّة لما قبلَها من حُكم، أو نحوه[(٤)].

وقد ثبَّت سيبويهِ جذور التعليل في النحو والصرف، ومدَّها في جميع قواعدها ومسائلها، فليس هناك شيء لا يُعلَّل، بل لكل شيء علَّة يُمسَك بها، وتنتشر هذه التعليلات في أكثر صفحات "الكتاب".

أمَّا المكيُّ فهو يشرَح، ويُعلِّل، ويُبرهِن جوازَ حُكمٍ وامتناعَه باستخدام عبارات التعليل الصناعية التي تستعملها العرب، أو بما أجازته من العبارات، وتوضيحها في تثبيت الحُكم، وسُهولة شرحه، وبَرهنة تعليله، والوضوح فيها هي سمةٌ مميَّزةٌ في كتاب "هداية السبيل"، وبطريقة بحثه للعبارات والأساليب الواردة

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٢.

(٢) ينظر: المبارك، مازن، النحو العربي، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١، ص٦٠.

(٣) ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص٥١.

(٤) ينظر: الحديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠، ص١٨٢.

عن العرب، وللأحكام التي يضَعُها لهذه العبارات، اطَّرد استعمالها أم لم يطرد.

وقد اتَّسَم كتاب "هداية السبيل" بدقَّة التعليل وبراعته؛ إذ كان يورِد القاعدةَ النحويةَ بشكل واضح، ويتناوَل المسائل النحوية، ثم يشرَح، ويُفسِّر، ويُبيِّن، ويُعلِّل باستخدام العبارات التمثيلية؛ لتوضيح التراكيب النحوية، ولبيان وجه القاعدة النحوية.

واهتم المكيُّ اهتمامًا ملحوظًا بالتعليل؛ إذ استخدم عبارات التمثيل الصناعية في تعليل الظواهر التركيبية، وتوضيحها، وبيانها، واعتمد في كثير من تعليلاته على استقراء كلام العرب؛ لذا يحمِل المكيُّ بعضَ كلام العرب على بعضه الآخر، لما تقتضيه المشابهة من تقارُب الأحكام.

ومن الأمثلة على التعليل عند المكيِّ:

انتصاب الضمير:

قولُه: "أقول: مَثَّلوا انتصاب الضمير لفظًا نحو: زيدٌ ضربتُهُ، بانتصابه تقديرًا بنحو: زيدٌ مررتُ به، موافقةً لكلام المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ وفي ذلك تجوُّزٌ؛ لأن الضمير لا ينتصب لفظه أبدًا"؛ لأن الضمير مبنيٌّ يكون في محلِّ نصبٍ لا منصوبًا[(١)].

له صوتٌ صوتَ الحمار:

وكذلك علَّل المكيُّ عدم جواز نصب "صوت" في: "له صوتٌ صوتَ الحمار"، ومثله: "له ذكاءٌ ذكاءَ الحمار"، فقال: «لأنَّ نصب "صوت" وشبهه لم يثبُت إلا لكون ما قبله بمنزلة "يَفْعَل"، مُسنَدًا إلى فاعل، فقولك: مررتُ بزيد وله صوت، بمنزلة: وهو يُصَوِّت، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضِعه، وإذا قلت: مررت بزيد وله ذكاءٌ، فلست تريد أنك مررت به وهو يفعل، لكنك أخبرت عنه بأنه ذكاء، فنزل ذلك منزلة: مررتُ به وله يدٌ يدُ أسدٍ»[(٢)].

مزجرَ الكلبَ:

ومن تعليلات المكيِّ قوله: "وقول الشاعر: وما زال مُهري مَزْجَرَ الكلبَ منهم" نصب "مَزْجرَ" "الكلب" على أنه خبرُ زال"، وهو شاذٌّ؛ لأن القياس فيه أن يَنصبَه أصلُه الذي هو المصدر، أو ما شاركه في الاشتقاق منه"[(٣)].

---

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٣.

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٢٠٧.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٣٧٧.

يريد أن يبين لك أن "مزجر" وإن اعتمد على كونه مسندًا، إلا أنه لا يعمل عمل الفعل، فلا ينصب ما بعده؛ لأن الذي يعمل إنما هو المصدر والفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. فلو كان الشاهد: وما زال مهري (زاجر/زَجْرَ) لجاز أن ينصب "الكلب" حينئذ.

بناء "كم" الخبرية والاستفهامية:

ومن تعليلات المكيِّ قولُه في تعليل بناء "كم" في حالتيها: "وبُنِيَت في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه كسائر أخواتها، وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية في اللفظ، وكونهما في المعنى لعدد مبهَم، ويجوز أن يعلل بناؤهما بمشابهتهما للحرف في الوضع والجمود"(١).

الاسم المشغول عنه واجب الرفع:

قسَّم ابن مالك الاسم المشغول عنه من حيث حكم إعرابه إلى خمسة أقسام، حيث زاد فيها: ما يجب رفعه ويمتنع نصبه، وهو ما سبق الفعل فيه استفهامٌ أو نفيٌ أو لام ابتداء أو قسم أو حرف ناسخ أو نحو ذلك مما يلزم الصدارة؛ كقولك: زيدٌ هل ضربته؟

في حين لم يذكر ذلك النوع أغلبُ النحاة، بحجة أن ذلك القسم لا يدخل في الاشتغال أصلًا. فردَّ عليهم المكي بقوله: "والصواب ما اعتمده المؤلف رحمه الله؛ لأن العامل في نحو: زيدٌ هل ضربته؟ صالحٌ للعمل بذاته في الاسم السابق لو فُرِّغ، لكن منع من عمله مانع، فما امتنع عمله فيما قبله لذاته لا يدخل في باب الاشتغال؛ كفعل التعجب وأفعل التفضيل، وما ذُكر معهما مما خرج بقوله رحمه الله: «بجائز العمل فيما قبله»، وما امتنع عمل العامل فيه لا لذاته؛ بل لعارضٍ جعله المصنف رحمه الله من هذا الباب؛ لأنه يتصور فيه أن يعمل فيه ذلك العامل لو زال المانع".

بناء "حيث":

قال ابن مالك: "فـ"حيث" مبنية على الضم، وقد تفتح أو تكسر، وقد تخلف ياءها واوٌ، وإعرابها لغة فقعسية".

قال المكي: "أقول: علة بنائها تضمنُها معنى الشرط إن كانت شرطية؛ نحو: حيثما تكن أكن، وشبه الحرف في الافتقار إلى جملة -إذ لا تستعمل إلا مضافة- إن لم تكن شرطية.

(١) المصدر نفسه، ج٣/ ٨٤١.

وبُنيت على حركة لئلا يلتقي ساكنان؛ فمن ضمَّها شبَّهها بـ"قبلُ"؛ لأنها تضاف إلى جملة، والإضافة في الحقيقة إلى المفرد، فكأنها مقطوعة عن الإضافة، ومن فتحها فللتخفيف كـ"أين، و"كيف"، ومن كسرها فعلى أصل التقاء الساكنين"[1].

إفراد "حبَّ" عن "ذا":

قال ابن مالك: "وقد تُفرد حَبَّ، فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها، وكذا كل فعل حلقي الفاء مراد به مدح أو تعجب، وقد يُجر فاعل "حب" بباء زائدة؛ تشبيهًا بفاعل "أفعِل" تعجبًا".

وقد أورد المكي تعقيب ابن عقيل بقوله: "هكذا أطلق وفيه نظر".

ثم علَّل المكي سبب قول ابن عقيل: "وفيه نظر" فقال: "لأن "حب" إذا أفردت إن كان المقصود بها التعجب، جاز إسنادها إلى كل فاعل –كما أطلق–، وإن كان المقصود بها معنى "نعم" لم تسند إلا إلى ما يكون فاعلًا لـ"نعم"، وإن قصد بها مفردةً معنى "أحبَّ" صلحت لكل فاعل، وتعدَّت، ولزم فتح فائها، كما يلزم فتح حائها مصاحبة لـ"ذا"، ثم إنها إذا أفردت جاز في الحاء وجهان ..."[2].

"ما" نكرة في "ما أفعلَ" التعجبية:

ذكر المكي أن "ما" نكرة، ثم علَّل سبب ذلك فقال: "وإنما اختير القول بأنها نكرة لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجَّب منه ذو مزية، إدراكها جليٌّ، وسببُ الاختصاص بها خفيٌّ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة؛ ليحصل بذلك إبهام متلوٌّ بإفهام، ولا ريب في أن الإفهام حاصل بإيقاع "أفعل" على المتعجب منه؛ إذ لا يكون إلا مختصًّا، فتعين كون الباقي مقتضيًا للإبهام، وهو "ما""[3].

نفي جملة القسم بـ"ما، لا، إنْ":

يعلل المكي كون جملة القسم إذا كانت منفية فإنها لا تُنفى إلا بأحد تلك الأحرف، فيقول: "أي: تصدر الجملة المقسم عليها في حالة قصد النفي بأحد هذه الثلاثة أحرف

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص:٣٦٥.

(٢) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص:٩١١.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص:٩١٧.

المخصوصة بجواب القسم، وهي التي لا تختص بفعل ولا اسم، بخلاف "لن، لم، لما"؛ فإنها مخصوصة بالفعل، فأرادوا أن يكون ما يُنفى به الجوابُ مما لا يمتنع دخوله على الاسم؛ لأن ما لا يمتنع دخوله على الاسم يجوز دخوله على الفعل، والجواب قد يُصدر بكل واحدٍ منها، فلذلك لم يُنفَ جواب القسم دون ندور بغير الثلاثة التي لا تختصُّ"[1].

وبهذا يظهر أن المكي استخدم التعليل في كتابه من أجل الانتصار لحكمٍ أو قول نحوي، أو للاستدلال على مسألة بدهية لم يستدل لها النحاة أو يلتفتوا لعلتها، أو لترجيح قولٍ على آخر، أو للتعقيب والاعتراض والاستدراك على بعض النحاة في المسائل التي خالفهم فيها المكي.

وقد ظهر أثر استخدامه التعليل في انتصاره لقولٍ دون آخر، سواءً وافق ذلك القول مذهب ابن مالك أو خالفه، وفي توضيح مسائل النحو وتبسيطها، وبيان علل الأحكام والأقوال، بما يقرب علم النحو من الأذهان.

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص: ١٣٤٠.

رابعًا: الأدلة غير العالية

ثمة أدلةٌ غيرُ عالية مُلحَقة بالأُصول النحوية في النحو العربي، وقد استدل بها النُّحاة في تقعيد القواعد، واستنباطها، وتثبيتها، ومن هذه الأدلة النحوية:

استصحاب الحال:

الاستصحاب لغةً مأخوذ من مادة (صحب)، جاء في لسان العرب: واستصحَبَ الرجُلَ: دعاه إلى الصُّحبة، وكلُّ ما لازمَ شيئًا؛ فقد استصحَبَه[(١)].

أما في اصطلاح النحويين، فهو كما عرَّفه أبو البَرَكات الأنباري بقوله: "وأمَّا استصحاب الحال، فهو إبقاءُ حالِ اللفظ على ما يَستحِقُّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيًّا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وإنَّما يُعرَب منها لشبه الاسم، ولا دليلَ على وجود الشَّبَه، فكان باقيًا على الأصل في البناء"[(٢)].

وقد عدَّ الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) استصحابَ الحال من أضعف الأدلة، وإذا وُجد الدليل من السماع والقياس؛ فإنه لا يجوز العدول عنهما إليه. يقول: "واستصحابُ الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوزُ التمسكُ به ما وُجد هناك دليلٌ، ألَا ترى أنه لا يجوز التمسكُ به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمُّن معناه، وكذلك لا يجوزُ التمسكُ في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسمَ، وعلى هذا قياسُ ما جاء من هذا النحو"[(٣)].

ومن الأمثلة على استصحاب الحال قول المكي: "ومثال الممتنِع: ما أعطيتُ زيدًا إلَّا درهمًا"، وما اخترتُ زيدًا إلا الرِّجالَ، فوجب استصحاب الأصل، وامتنع تركُه؛ لأن الثانيَ محصورٌ فيه، فهو مثل: ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا"[(٤)].

---

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (صحب).

(٢) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، كمال الدين بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢، بيروت، ١٩٧١م، ص٤٦، وينظر السيوطي، الاقتراح، ص: ٣٥٣.

(٣) ينظر: ابن الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، طبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧، ص١٤٢، والسيوطي، جلال الدين، الاقتراح، ص: ٣٥٦.

(٤) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٧٥.

ومن الأمثلة أيضًا قولُ المكيِّ: "وقول نصيب: "وإني وقفْتُ اليومَ والأمسِ قبلَهُ"[1]. فيه الشاهدُ؛ حيث كسر "أمسِ" مع اقترانه بالألف واللام، وهو في محلِّ النصب بالعطف على اليوم، قال المؤلِّف[2].رَحِمَهُ اللَّهُ: والوجهُ فيه أن يكون زاد الألفَ واللامَ لغير تعريفٍ، واستصحبَ تضمينَ معنى المعرفة واستدامَ البناء، أو تكون هي المعرفة وقد زال البناءُ لزوال التضمين، فتكونُ الكسرةُ كسرةَ إعرابٍ على تقدير باءٍ حُذفت وبَقيَ عملُها"[3].

ومنها أيضًا أنه ردَّ أو نقل ردًّا على ابن مالك؛ حيث ذهب ابن مالك إلى أنَّ الفتح في "معًا" هو علامة بناءٍ لا إعراب، وهو قول الأخفش ويونس، في حين ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه علامة إعراب، بدليل تنوينه. ورجَّح ابن مالك القول الأول بأنك تقول: "الزيدان معًا"، "الزيدون معًا"؛ فكلمة "معًا" في موضع رفع خبر ولكنها مع ذلك لم ترفع.

فأجاب المكيُّ بأن "معًا" في المثالين ملازمٌ للظرفية استصحابًا للحال في "مع" وهي منصوبة، قال: "ورُدَّ على المؤلف بأن "مع" في ذلك باقٍ على ما استقر له من الظرفية وعدم التصرف، فهو ظرف منصوب في موضع الخبر، نحو: الزيدان عندك، وليس هو نفس الخبر، فيكون مرفوعًا كما زعم"[4].

الاستحسان:

يُعَدُّ الاستحسانُ أحدَ الأدلة غير العالية الملحَقة بالأُصول النحوية عند ابن جني، وقد بنى بعضَ تعليلاتِه وأحكامه عليه، باعتباره دليلًا نحويًّا.

والاستحسان لُغةً: مأخوذ من حسُنَ الشيء حُسْنًا، والحُسْنُ نقيضُ القُبح[5]. واستحسن الشيءَ استحسانًا: عدَّه ورآه حسنًا[6].أو: طَلَبُ الأحسن من الأمور[7].

(١) ينظر: نصيب بن رباح، ديوانه، ص: ٦٢، ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢/ ٢٢٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ج٨/ ٢٤، والسيوطي، همع الهوامع، ج٢/ ١٩٠.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢/ ٢٢٤.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ٣٣٢.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/٣٨٣.

(٥) الجوهري، الصحاح، تحقيق: أحمد عطار، ج٥/ ٢٠٩٩.

(٦) الجرجاني، التعريفات، ص: ٣٢.

(٧) ينظر: الكفوي، الكليات، ص١٠٧.

في الاصطلاح:

اختلف النحاة في تعريف الاستحسان اصطلاحًا، وقد عرض ابن الأنباري أقوالًا في حدِّ الاستحسان، فمنهم مَن عرَّفه بأنه: "تركُ قياس الأصول لدليلٍ"[(١)]، ومنهم مَن قال: هو تخفيضُ العلَّة[(٢)]. وأما مَن قال: هو ما يَستَحسِنُه الإنسانُ من غير دليل؛ فليس عليه تعويلٌ[(٣)].

وقد عرَّفه ابنُ برهان بأنه: "حكمٌ عُدِلَ به عن نظائره إلى ما هو أوْلى منه، والقياسُ أنْ تحكمَ للثاني بما حكمتَ للأول"[(٤)].

ومنهم مَن عرَّفه بأنه: "الاعتمادُ عند ترجيح حُكم على حُكم على الاتِّساع، والتصرُّفُ دونَ علَّة قويَّة"[(٥)].

والاستحسانُ استئناسٌ للأصل المعدول إليه شيئًا فشيئًا، حتى يُصبحَ مألوفًا، وإنْ كان يَقتضي القياسُ الرجوعَ إلى الأصل لزوال العلَّة، فالاستحسانُ تطوُّرٌ طارئٌ على اللفظ لعلَّة خَفيَّة، وهي التي تجذِب أصحابَ اللغة للمحافظة على هذا التطوُّر، وإنْ زالت الحالةُ الطارئةُ، فهو دليلٌ يَستنِدُ على الحسِّ أكثرَ من كونه دليلًا عقليًّا، أمَّا ما كان من غير أصل الكلمة، فلا يُبنى عليه علَّة استحسان. وقد ورَد هذا الدليل قليلًا في كتاب "هداية السبيل" للمكي.

ومن الأمثلة على الاستحسان ما أورده عبد القادر المكي في كتابه؛ إذ يقول ابن مالك في منع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي: "ومَنع فصل بأجنبي"[(٦)]. قال المكي: «والأجنبي: عبارة عمَّا لا تعلُّق له بالصلة، وغير الأجنبي: ما له بها تعلُّق كالقَسَم؛ لأنه يؤكِّد الجملة الموصول بها، وجملة الاعتراض؛ لأن فيها توكيدًا وتسديدًا لمضمون الجملة الموصول بها، والجملة الحالية؛ لأن العامل فيها فعل الصلة، وما عمِل فيه فعلُ الصلة فهو من الصلة، فلا يكون أجنبيًّا، والنداء الذي يليه مخاطبٌ، وعبَّر عنه في شرح الكافية بأن قال: "إن كان الذي يلي المناديَ هو

(١) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص١٣٣، السيوطي، الاقتراح، ص: ٣٧٦.

(٢) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص: ٣٧٧.

(٣) ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص١٣٤.

(٤) ابن برهان، شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس، ج١/ ٥.

(٥) ينظر: الاتساع في الدراسات النحوية، ص٩٧.

(٦) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٣٨.

المنادى في المعنى"[1]. وقال الناظر[2]: "وهو أحسنُ وأبينُ. فإن أمكن الفصل بشيء من هذه الأربعة، بل كان بغيرها، عُدَّ أجنبيًّا، وكان الفصل به شاذًّا"»[3].

ومن الأمثلة على الاستحسان قول المكي: "وقول بعض الأنصار ﷺ: نحن الذين بايَعوا محمدًا"، الشاهد في قوله: "بايَعوا"؛ فإنه راعى به الخبر، وهو (الذين) حملًا على اللفظ، وفي قول: "ما بَقِينا"؛ فإنَّه راعى به المخبَر عنه، وهو (نحن) حملًا على المعنى، وبدأ بالحمل على اللفظ -وهو الأحسنُ- قبل الحمل على المعنى"[4].

الاستدلال بعدم النظير:

هو: "عدمُ ورودِ نظيرٍ سماعيٍّ لمسألةٍ نحويةٍ في استعمالٍ فصيحٍ ثابتٍ عن العرب"[5].

لقد اتَّبع النحاةُ في تعليل أحكامهم طرُقًا كثيرةً منها قياسُ الحمل، ومن طرُقه استدلالهم بالحمل على النظير، وهذا النوعُ من الاستدلال كثيرٌ في اللغة العربية، وقد جاء لاتِّباع علماء اللغة قواعدَ مُعيَّنةً في القياس، ترجِع إلى استنباط العرب قواعدَهم على أُسُس فكريَّة ومنطقيَّة، ومن أمثلة هذه القوانين ظاهرةُ قياس الحمل بشكل عام، وقياس حمل النظير على النظير بشكل خاص، ودراستهم لهذا النوع من القياس ساقتهم إلى إصدار قوانين وأحكام متعلقة بهذا الموضوع، ومن ذلك إيرادهم عبارات تدُل على أن الاستدلال بعدم النظير مبدأ من مبادئهم في القياس.

نحو قول ابن الأنباري فيما أثبته عند البصريين في بعض المسائل النحوية التي استدلوا بها على نقض قول الكوفيين: "والمصير إلى ما له نظيرٌ أوْلى من المصير فيما ليس له نظيرٌ"[6].

ثم إن استخدامهم هذه الطريقة في التعليل ساقهم إلى الاستدلال بعدم النظير.

وقد تحدَّث عبد الفتاح البجة في كتابه "ظاهرة قياس الحمل" عن هذه الظاهرة؛ إذ يقول: "إن النحاة قد سلكوا مَسلَكًا آخَرَ في بناء القواعد، وتحليل الأحكام، وإلحاق النظائر بالنظائر،

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج١/ ٣٠٨.

(٢) الجيش، ناظر، تمهيد القواعد، ج١/ ١٢٦.

(٣) المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٨٥٩.

(٤) المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص٧٨٠.

(٥) السبيهين، اعتراض النحويين للدليل العقلي، ص١٠٠.

(٦) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢/ ٥٢٧.

ذلك حين استخدموا أسلوب الحمل على عدم النظير"[١].

ويوضِّح السببَ الذي سوغ للنحاة الأخذ به قائلًا: "على الرغم من إعلانهم أن المصير إلى ما له نظيرٌ أوْلى من المصير إلى ما ليس له نظيرٌ، إلا أنهم رأوْا أن الدليل إذا وُجد في أي مسألة لغوية؛ فإنه لا يُلتَفت في تلك المسألة إلى النظير، وإنما يُؤتى به من قَبيل الاستئناس"[٢].

وقد صرَّح النحاة بعدم الحاجة إلى النظير إذا وُجد دليلٌ على صحة الحُكم المعلول، فالنظير في رأيهم ليس سِوى ضربٍ من التأكيد على الصحة، ومن هذا القول يمكن أنْ نَستنتجَ أنَّ النظير مَسلكًا غيرُ مُلزِمٍ، فإنْ توفَّر الدليل فهو أوْلى. وبناءً على ذلك فإنَّ النظير وعدم النظير نوعٌ من القياس الذي يُستَدَل به، وهذا النوع من الاستدلال كثيرٌ في اللغة العربية، ولم يُفرِدْ منَ النحاةِ لهذا الباب دراسةً مُستقلةً سِوى ابن جني، وإنْ كانت قد وردت إشاراتٌ في كتب مَن سبق، فسيبويه يقول في باب ما لحقه الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل: "ويكون الاسم على (إفعل) نحو (إثمِد)، و(إجْرِد)، ولا نَعلَمه جاء صفةً"[٣]. وقال في الثلاثي: "ويكون على وزن (فِعِلَ) نحو (إبل)، وهو قليلٌ، ولا نعلَمُ في الأسماء والصفات غيرَه"[٤]. فسيبويهِ يُشير إلى عدم ورود كلام مسموعٍ عن العرب جاء على وزن (إفْعِل) صفةً غير هذه الأمثلة.

وقد احتوى كتاب المكي "هداية السبيل" على الاستدلال بعدم النظير، ومن هذه الأمثلة يقول المكي[٥]: "ويُقال للموصوف بعدم النظير: هو أحَدُ الأحدَين، وإحدى الأحد؛ أي: إحدى الدواهي العظام، المقول لكل واحدةٍ منها: لا نظيرَ لها، وقالوا: الأُحَد، كما قالوا: الكُبر".

(١) البجة، عبد الفتاح، ظاهرة قياس الحمل، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٨، ص٣٣٠.

(٢) البجة، عبد الفتاح، ظاهرة قياس الحمل، ص٣٣٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٤/ ٢٤٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج٤/ ٢٤٤.

(٥) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/ ٧٨٥.

الفصل الرابع: التقويم

المبحث الأول: الدقة في النقل.

المبحث الثاني: قوة الدليل.

المبحث الثالث: التحيز والاعتدال.

المبحث الأوَّل: الدِّقَّةُ في النَّقل

يُعَدُّ كتابُ "هداية السبيل" موسوعةً نحويةً ضمت بين دفتيها كنوزًا لغوية في النحو والصرف، فضلًا عمَّا احتواه من مسائل: اللغة، والأدب، والبلاغة، والعَروض، والقراءات، والحديث، والتراجم، والتي إن جاءت عرضًا بعيدًا عن مقصد الكتاب إلا أنها تدل على رصانة المكي وسعة علمه واطلاعه.

وقد اكتسب الكتابُ قيمةً إضافيَّةً بما يحتَويه من نُقول عن الكثير من أُمَّهات الكُتب والرَّسائل، فلم تقتَصِر مصادرُه على كتاب محدَّد، أو على مؤلِّف مُعيَّن، أو مدرسة نحويَّة دونَ غيرها، فقد نقَل عن البصريين والكوفيين، كما نقَل عن غيرهم، فالمتصفِّحُ لكتاب "هداية السبيل" يجِدُ كثيرًا من الآيات الكريمة، والأحاديثَ الشَّريفةَ، والأمثالَ العربيَّةَ، ويجِدُ فَيضًا من أسماء المؤلِّفين، والكتب، والمصنَّفات، كما يُطالِعُ عددًا وَفيرًا من أسماء العلماء القُدامى والمحدَثين، والذين يَنتَمون إلى مدارس مختلفة؛ فقد استطاعَ في هذا الكتاب جمعَهم، وعَرضَ آرائهم، ومُناقشتَهم، وموافقتَهم، أو مخالفتَهم.

ينتهِجُ المكيُّ في نقله عن القرآن الكريم نهجَ العالِمِ الدقيقِ الحريصِ على دقَّة اقتباسه من آياته الكريمة، ويتميَّزُ كتابُه بكثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم؛ إذ لا تكادُ تجِدُ بابًا من أبوابه يخلو من الاستشهاد به ليؤكِّدَ صحَّةَ ما يُقرِّره من قواعد النحو، وتفسير بعض الكلمات؛ فقد اعْتنى بالاستشهاد من القرآن الكريم عنايةً فائقةً، واهتَمَّ به اهتمامًا واضحًا، يُبيِّنُ مدى ما يراه من أنَّ القرآن الكريم هو المصدرُ الأوَّلُ، والشاهدُ الأعظمُ على ما يُقرِّرُه من التقْعيد لبعض الأحْكام النحويَّة. واستشهَدَ بالقرآن الكريم بذِكْر الآية الكريمة كاملةً مسبوقةً بـ: "قال الله تعالى"[(١)]، أو: "قال تعالى"[(٢)]، أو: "قوله تعالى"[(٣)]، أو: "كقوله تعالى"[(٤)]، أو "قوله"[(٥)]، أو: "وقال"[(٦)] غيرَ مسبوقة بشيءٍ مع الالتزام بالتنصيص[(٧)]، وقد يَستشهِد بجزء من آيةٍ كريمةٍ مُستخدِمًا الطريقةَ

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٢٣، ٦٥، ٦٨.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٢٣-٢٤، ٦٧.

(٣) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٤٣، ٥٦، ٥٨، ٦٣، ٦٧، ٧١، ٧٦.

(٤) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٢٦، ٥٧، ٦٩.

(٥) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٣٠.

(٦) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٦٥.

(٧) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٢٦، ٣٠، ٤٣، ٦٧، ٧٨، ٧٩.

ذاتها في بداية استشهاده بالآية كاملةً[(١)]. ويَبْقى في نَقْله للشاهد القرآنيِّ حريصًا على دقَّة نَقْله، وتمييزه بما ذُكِر، أو الاكتفاء بالتنصيص عليها.

ولم يُغفِل المكيُّ عندَ استشهاده بقراءات القرآن الكريم المختلِفة صحيحِها وشاذِّها نسبةَ أكثرِها إلى قُرَّائها، ومن ذلك عند دراسته للاستثناء المنقطِع، أورَدَ قولَه: "وجعل منه الفرَّاءُ قولَه تعالى: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)[(٢)] في قراءة أُبَيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على تقدير: إلَّا قليلٌ منهم لم يَشْرَبوا..."[(٣)]، أو يقول: كقراءة بعض السَّلَف[(٤)]، أو قراءة بعضهم[(٥)]، أو قارئ[(٦)]، أو في قراءة مَن رفَع[(٧)]، وقد نقَل المكيُّ عن القُرَّاء مُستشهِدًا بالقراءات جميعِها، وعدَّها حُجَّةً في شرحِه وتَقْعيدِه.

وينقُلُ المكيُّ في كتابه مجموعةً من الأحاديث النبويَّة الشريفة، يستشهِدُ ببعضها، ويَدعَمُ رأيَه بأُخرى، ويَستَعين فيها على توضيح مُفرَدات، ومع أن استشهادَه بالأحاديث النّبويَّة بَقيَ محصورًا مقارَنةً بما استشهَدَ فيه من آيات القرآن الكريم، وما يَحْتَويه كتابُه من شواهدَ شِعريَّةٍ متنوِّعة، إلا أنَّ استشهادَه بالأحاديث النَّبوية بَقيَ جُزءًا مهمًّا في دراسته. وقد اتَّخذ المكيُّ أساليبَ مُتنوِّعةً في أخْذه من الأحاديث النَّبويَّة، وتضمينها في كتابه، فهو يُشير إلى الحديث النَّبوي بالتَّنصيص، وبقوله: "قال ﷺ"[(٨)]، أو: "وفي الحديث"[(٩)]، أو "ما في الحديث من قول..."[(١٠)]، أو "في الحديث الصحيح قولُه"[(١١)]، أو "من قوله ﷺ"[(١٢)]، أو "كقوله ﷺ"[(١٣)]،

(١) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٦٣، ٦٧، ٦٩، ٧٦، ٧٨.

(٢) قراءة أُبَيٍّ للآية برفع: "قليل" وهي قراءة شاذة، وقراءة الجمهور بالنصب: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ سورة البقرة، آية: ٢٤٩.

(٣) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/٤٣٠.

(٤) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/٤٤٧، ٧٨٠.

(٥) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/٣٨٠، ٣٨١، ج٣/ ١٠٧٦، ١٠٧٧.

(٦) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/١٠٢١، ١٠٧٠.

(٧) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/٩٢٢، ١٠٠٨.

(٨) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/٥٢٠.

(٩) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/١٢٩،ج٢/٧٥٢، ج٤/ ١٤١٠.

(١٠) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/٧٤٣.

(١١) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٢٢٠.

(١٢) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٥٢٤، ج٣/٩٦٣، ١١١٩، ١٢٦٥.

(١٣) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/٣٦٢، ج٣/١٠٧٢، ١٢٩٤، ج٤/ ١٤٢٣.

ويَكْتَفي في بعض المواضِع بالتنصيص[(١)]، أما عندَما ورَد في كتابه حديثٌ قُدسيٌّ بيَّنَ ذلك بقوله: وقوله تعالى فيما يَحْكيه عنه نبيُّه ﷺ"[(٢)].

وجَليٌّ أنَّ المكيَّ ينقُل الأحاديث النَّبويَّةَ الصحيحةَ، وقد صرَّح بصحَّة الحديث الذي ينقُله، حيث قال: "وفي الحديث الصَّحيح قولُه ﷺ..."[(٣)]، ثم بعد ذلك نقل الحديث: "وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقتُلُهُ الفِئةُ الباغيةُ"[(٤)]، وقد استشهَدَ بأحاديثَ صحيحةٍ في جُلِّ شواهِدِه، منها ممَّا ذُكِرَ في كُتب الصِّحاح أو بعضها، وقد ذكَر الحديثَ المستَشهَدَ به كاملًا، كمثل استشهاده على الظروف العادمة التَّصرُّف بقوله: "ومن الظروف العادِمة التَّصرُّف "حَوَال"، و"حوْلَ"..."[(٥)]، ثم استشهَدَ بقوله ﷺ: "اللهمَّ حَوَالَيْنا ولا عَلَيْنَا"[(٦)]. وقد استشهَدَ ببعضه أو بكلمتَين، أو أكثَر مُكتفيًا بذلك، ومنه استشهادُه بالحديث الشريف على تمييز الأعداد المركَّبة حيث قال: "وفي الحديث: (إنَّ لله تِسعةً وتِسعينَ اسمًا)"[(٧)]، دونَ إتمامِ الحديث، كما ورَدَ في صحيحِ البُخاري في روايته: " لله تِسعةً وتِسعونَ اسمًا –مائةً إلا واحدةً– لا يحفَظُها أحدٌ إلَّا دخَلَ الجنَّةَ، وهو وِتْرٌ يُحِبُّ الوِترَ"[(٨)]، أو روايته: "إنَّ للهِ تِسعةً وتِسعينَ اسمًا، مائةً إلا واحدةً، مَن أحْصاها دخَلَ الجنَّةَ"[(٩)].

ويَندُر استشهادُ المكيِّ بالأحاديث النَّبويَّة الموضوعة أو الضَّعيفة، فلا تكادُ تجِدُ إلَّا حديثَين، أو ثلاثةً، وسيأتي بيانها في مبحث قوة الدليل..

---

(١) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/١١٢، ج٤/١٤٢٣.

(٢) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٤/١٤٢٣.

(٣) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٢٢٠.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد، ج١/٩٧، برقم: (٤٤٧)، عن أبي سعيد الخدري.

(٥) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٣٦٢.

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة، ج٢/١٢، برقم: (٩٣٣)، ومسلم، كتاب الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، ج٢/٦٤١، برقم: (٨٩٧)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٧) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢/٧٥٢.

(٨) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب لله مائة اسم إلا واحدًا، ج٨/٨٧، برقم: (٦٤١٠)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، ج٤/٢٠٦٢، برقم: (٢٦٧٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٩) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدًا، ج٩/١١٨، برقم: (٧٣٩٢)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، ج٤/٢٠٦٢، برقم: (٢٦٧٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

لم يُغفل المكيُّ في شرحه كُتبَ شرح التسهيل الأُخرى كـ: "التذييل والتكميل" لأبي حيَّان، و"شرح التسهيل" للمُرادي، و"إيضاح السبيل في شرح التسهيل" للسَّمين الحَلَبي، و"المساعد على تسهيل الفوائد" لابن عَقيل، و"تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد" لناظر الجيش، و"تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" للدَّماميني.

كما يَعْتني المكيُّ بالرُّجوع إلى كتاب التسهيل، وكتب الشرح، ونُسَخها المختلِفة، ولم يكتَفِ بذلك؛ بل وازَنَ بينَها، ورجَّحَ ما ظهَر له رُجْحانُه، وأظهَرَ خطأَ ما بدا له خطؤُه؛ فقد أورَدَ المكيُّ في باب إعمال المصدَر قضيةَ: هل المصدرُ النائبُ عن فِعله يتحمَّلُ ضميرًا، لأنَّه بدلٌ من الفعل؟[1]. فيورِدُ قولَ ابن مالك فيه: "والأصحُّ أيضًا مُساواةُ هذا المصدر اسمَ الفاعل في تحمُّلِ الضَّمير، وجوازُ تقديم المنصوبِ بهِ، والمجرور بحرفٍ يتعلَّق به"[2]، ويُعلِّق المكيُّ بقوله: "أقولُ: هذا المتنُ ثبَتَ في بعض نُسَخ التسهيل متَّصِلًا بما قبلَه"[3].

وفي باب القَسَم في مَعرِض حديثه عن تصدير الجواب بـ"اللام"، أو "إنَّ" المثقَّلة أو المخفَّفة، إذا كان جملةً اسميَّةً، والقسمُ غيرَ طَلَبيٍّ، أورَدَ قولَ ابن مالك: "ولا يُستَغْنى عنهُما"[4]. ليُبيِّنَ المكيُّ اختلافَ بعضِ النُّسَخ في هذا القول؛ إذ قال: "وعنهما بضمير التثنية؛ أي: عن اللام، وعن "إنَّ" مثقَّلة أو مخفَّفة، وفي بعض النُّسَخ: "عنها" بضمير المؤنَّث؛ أي: عن الثلاثة"[5]. وفي باب الإضافة علَّق المكيُّ على ما ورَدَ في بعض النُّسخ من قول ابن مالك: "وفي قيامه مَقامَهُ في التذكير والتَّأنيث وجهانِ"[6]، فنبَّهَ إلى وجود اختلاف في النُّسَخ، وأنه لم يرِدْ في كُتب شرَّاح التسهيل إلا عن السَّمين الحَلَبي، فقال: "أقول: هكذا وقَعَ في بعض النُّسَخ، وعليه تَضْبيبٌ، ولم يثبُت ذلك في شرح المصنِّف، ولا في الناظر، ولا في المرادي، ولا في الدَّماميني، ولا في ابن عَقيل. وثبَت في السَّمين، وتكلَّم عليه بخلاف مُقْتَضاه، والظاهر أن المصنِّف حذَفَه"[7].

(١) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/١١٤٤.

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ص١٤٣.

(٣) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣/١١٤٤.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ص١٥٢.

(٥) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤/١٣٣٧.

(٦) ابن مالك، تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ص١٦٠.

(٧) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص١٤٥٥.

يغلِبُ على المكيِّ في النقل عن المصادر الدِّقَّةُ، كما ظهَر في استشهادِه بالقرآن الكريم، أو الحديث النَّبوي الشريف، وتبيَّنت عنايتُه في النقل من كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، وكتب شَرح التسهيل؛ إذ قارَنَ المكيُّ بينَها، وأبرَزَ اختلافاتِها ومحذوفَها، وأماكنَ وُرودِها.

وتبرُزُ دقَّةُ النقل عند المكي بشكل جَليٍّ في ضبطه الألفاظَ التي يشرَحُها، كقوله: "والضَّيْفُ بالضاد المعجَمة والمثنَّاة والتحتيَّة- طالبُ القِرَى"(١). وقوله: "و"السَّنَدُ" -بفتح السين المهملة والنون بعدها دالٌ مُهمَلة-: ما قابلَكَ من الجبل وعلا عن السَّفْح"(٢)، وقوله: والمطارِفُ جمعُ مِطرَفٍ -بكسر الميم وضمِّها-"(٣)، ولم يكتَفِ بذلك، بل أورَدَ قولَ الفرَّاء في ذلك: "وأصلُه الضَّمُّ؛ لأنَّه في المعنى مأخوذٌ من أُطرِفَ؛ أي: جُعِل في طرفِه العَلَمان، وهي أرْدِيةٌ من خَزٍّ مُربَّعةٌ لها أعْلامٌ"(٤)، وضبْطُ المكيِّ للألفاظ أمثلتُه كثيرةٌ(٥).

وتجِدُه يهتَمُّ بضبط الأسماء والكُنَى والألقاب، فيُنبِّهُ إلى ضبط السِّين في كُنْية ربيعة بن رياح فيقول: "وأبو سُلْمى -بضمِّ السِّين- والِدُ زُعَير المازني الشاعر"(٦)، ومنه ضبْطُه للقَب الشاعر القَطامي قوله: "بفتح القاف وضمِّها"(٧).

وتظهَرُ دقَّةُ المكيِّ في النقل في أُسلوبه في إيراد الشَّواهد بالرِّواية التي يَراها صحيحةً، ومناقشته للروايات الأُخرى بقَبولها أو ردِّها، كما فصَّل في موضِع التفصيل، وأوْجَزَ في موضِع الإيجاز، وأحال المراجِعَ إلى أصحابها، والنُّقول إلى مُصنَّفاتها، ولم يكُن نقلُه للشواهد الشِّعريَّة عن ذلك ببعيد؛ فقد أوْلى المكيُّ نسبةَ الشواهد الشِّعريَّة إلى أصحابه عنايةً واضحةً، ومن مظاهر ذلك نسبتُه الشاهد الشِّعريِّ إلى صاحبه قبل الاستشهاد به، ومن ذلك استشهادُه بقول لَبيد

(١) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/١٠٦.

(٢) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ١١١.

(٣) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ١٧٦.

(٤) الجوهري، الصحاح، ج٤، ص١٣٩٤.

(٥) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص١/ ١٢٦، ١٣٤، ١٤٠، ١٤٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٦، ج٢/ ٦٢٧، ٦٢٨.

(٦) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٨٤.

(٧) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/١٨٤.

على إضمار الفِعل المشتَغِل بالضمير[1]:

فـإنْ أنـتَ لمْ يَنفَعْـكَ عِلمُـكَ فانْتَسِـبْ لَعلَّـكَ تَهْـدِيكَ القُـرونُ الأوائِـلُ

وعند دراسته لتَعْدية الفِعل "عيَّر" أورد بيت النابغة[2]:

وعَيَّـرَتْنِي بَنُـو ذُبيـانَ رَهْبَتَـهُ وَهـلْ عَلـيَّ بـأنْ أخْشـاكَ مـن عـارِ

وكان ينسُب الأبياتَ إلى أصحابها بعد ذِكْر أبياتهم، مثلما فعَل مع عَجُز بيت الرَّاعي النُّمَيري[3]:

وزَجَّجْـنَ الحَوَاجِـبَ والعُيونَـا

وكذلك فعَلَ في دراسته لنَصب الحال من المجرور بحرف جرٍّ، واستشهَدَ بجُزءٍ من صَدْر بيت من الشِّعر:

لـئِنْ كـان بَـرْدُ المـاءِ هَيمَـانَ[4]

ثمَّ قال: "هو لكُثَيِّر عزَّةَ".

وقد ترك شواهدَ شِعريَّةً دونَ النِّسبة إلى أصحابها، إما لأن صاحبَها مجهولٌ على الأرجَح، ففي دراسته لإضمار الفِعل المطاوِع المشتَغِل بضمير، فيرفَعُ الاسمَ السابقَ له، أورَدَ قولَه: "...

---

(١) بيت من الطويل للبيد بن أبي ربيعة، وقد اختلف في صدره، ففي ديوانه ص: ٨٥: "فإن أنت لم تصْدُقْكَ نفسك فانتسب"، وفي شرح اللمع لابن جني، ص: ١٥١: "فإن أنت لم يصدقك علمك"، وذكره ابن مالك في شرح التسهيل، ج١/١٤٩، وأبو حيان في التذييل والتكميل، ج٢/٢٢٣، وابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد، ج١/١٠٣، كما ذكره المؤلف.

(٢) بيت من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه، ص١٢٤.

(٣) عجز بيت من الوافر للراعي النميري في ديوانه ص: ٢٦٩، وهو فيه:

وَهِـزَّةِ نِـسْوَةٍ مِـنْ حَـيِّ صِـدْقٍ يُـزَجِّـجْنَ الحَـوَاجِبَ والْعُـيُونا

وكذا صحَّحه ابن بري، كما ذكر ابن منظور في لسان العرب، ج٢/٢٨٧. وقد اشتهر البيت في الكتب بأنه:

إذا مَـا الغـانِيَاتُ بَـرَزن يَومـًا وَزجـجنَ الحَـوَاجِبَ والعُـيُونا

ينظر: ابن جني، الخصائص، ج٢/٤٣٤، ابن منظور، لسان العرب، ج٢/٢٨٧، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٣١٣، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج١/٥٤٥.

(٤) صدر بيت من الطويل، ذكره محقق ديوان كثير عزة في الأبيات التي نُسبت إليه وإلى غيره (ص:٥٢٢)، وفي ديوان مجنون ليلى (ص:٤٩)، ونسبه ابن الخباز في توجيه اللمع (ص: ٣٩٢)، وابن قتيبة في الشعر والشعراء (٢/ ٦٠٧) إلى عروة بن حازم العذري. وتمام البيت:

لئن كان برد الماء هيمان صاديًا * إليَّ حبيبًا إنها لحبيبُ.

ومثل هذا البيت ما أنشدَه الأخفشُ من قول الشاعر..."[1]، ثم ذَكَرَ البيتَ الشِّعريَّ[2]:

أَتَجْـــزَعُ إنْ نفْـــسٌ أتَاهَـــا حِمَامُهَـــا فَهَـلَّا الَّـتي عـنْ بـينِ جَنْبَيْـكَ تَـدْفَعُ

ويَستَشهِدُ بالبيت دونَ التصريح بقائله في مواضعَ أُخرى لشُهرة البيت وقائلِه على الأرجَح؛ فقد أوردَ بيتًا لجَرير في مَعرِض دراسته شواهدَ نَصب الاسم بعد همزة الاستفهام، فقال: "وقد استشهَدَ سيبويهِ رَحِمَهُ اللَّهُ بقول الشاعر.."[3]، وأورد بيتَ الشِّعر:

أَثعلبَـــــةَ الفـــــوارسِ أمْ رِيَاحًـــــا عَـــدلْتَ بهـــا طُهَيَّـــةَ والخِشـــابَا[4]

وقد كثُرت الشواهدُ التي لم يُذكَر قائلُها عند المكي[5]، وفي مواضعَ أُخرى كان يذكُر الشاعرَ والبيتَ الشِّعريَّ ومُناسبتَه، فمن ذلك ما استشهَد بجزء لبيت لجَرير على نَصْب المصدر بفعلٍ مُهمَلٍ:

كَسَـــــا اللُّـــــؤمُ تَيْمًـــــا[6]

وبعد ذلك يقول: "وهو لجَرير يَهْجو عُمرَ بن لجأ"[7]. وكذلك فعَلَ في دراسته للصفة المسبوقة باستفهامٍ القائمةِ مَقامَ المصدَر، فأورَدَ جزءًا من بيت النابغة، فقال: وقول النابغة الذُّبياني"[8]، ثمَّ ذكَر قولَ النابغة:

أتارِكَـــــةً تَـــــدلُّلَها قَطَـــــامِ[9]

---

(١) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/١٥.

(٢) بيت من بحر الطويل لزيد بن رزين بن الملوح المحاربي، شاعر فارسي، ينظر: الآمدي، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، ص: ٢٥٠، السيوطي، شرح شواهد المغني، ج١، ص٤٣٦.

(٣) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٢١.

(٤) بيت من الوافر لجرير في ديوانه، بشرح محمد حبيب، ج٢/ ٨١٤.

(٥) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٦٠، ٦٢، ٦٤، ٧٠، ٧١، ٧٢، ج٢/ ٦٤٤، ج٣/ ٨٥٤، ١٠٨٤.

(٦) مطلع بيت من بحر الطويل لجرير في ديوانه ج٢/٥٩٦، وتمامه:

كـسا اللـؤم تيمًا خـضرة في جلودها فـيا خـزي تيم مـن سـرابيلها الخـضر

(٧) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ص٢٢٥.

(٨) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٢٣٥.

(٩) صدر بيت من الوافر للنابغة الذبياني في ديوانه ص: ٢٣٥: وعجزه: وَضنًّا بالتَّحيَّةِ والكَلامِ.

ثم ذكَرَ مناسبةَ قَصيدة البيت، فقال: "وهو من قَصيدة يمدَح بها عمرو بن هند"[(١)]. وقد يَعمِد المكيُّ إلى ذِكْر الشاهِد الشِّعري، واختلاف نِسبته إلى الشُّعَراء، وقد يُرَجِّح نسبةَ الشاهِد إلى شاعرٍ مُعيَّنٍ، كما صنَع عند مناقشتِه للفعل "أَمَرَ"، وتَعْدِيَته إلى مفعولين، فذكَر جُزءًا من بيت شِعري: "أَمرْتُكَ الخيرَ"[(٢)]. فقال: " وهو من أبيات الكتاب. واختُلِف في قائله، فقيل: عمرُو بنُ مَعد يكرِبَ، وقيل: إلياسُ بنُ عامر، وهو الصحيحُ، وقيل: العباسُ بنُ مِرْداس[(٣)].

وفي دراسته لإعْمال المصدَرِ المعرَّف بـ"أل"، يذكُر شاهدًا من قول شاعر[(٤)]:

"لقـــد عَلِمَـــتْ أُولَى المغِـــيرَةِ أنَّـــني"

وقد قال المكيُّ فيه: "نسبَه سيبويهِ في الكتاب للمَرَّار الأسَدي. ونسبَه الجِرْمي لمالكِ بن زُغْبة الباهلي، قال ابن بنين: "وهو الصَّحيحُ"[(٥)].

وقد اتَّبَع المكيُّ في نقله للشواهد الشِّعريَّة نهجَ الإيجاز والاقتصار على موطِن الشَّاهد في البيت الشِّعْري، فذكَر أبياتًا كاملةً، وذكَر جزءًا منها؛ ذلك أنه أوردَها كاملةً في موضِعٍ آخَرَ من كتابه على الأعمِّ.

وقد يَكتَفي المكيُّ بالشَّاهد الشِّعري، وسَرْد الخِلاف في نِسبته إلى صاحبِه دونَ ترجيح،

---

(١) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٢٣٥.

(٢) مطلع بيت من بحر البسيط، وتمامه:

أمرتُكَ الخيرَ فافْعلْ ما أُمرتَ به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نشبِ

وقد ورد هذا الجزء من البيت في ديوان عمرو بن معدي يكرب، ص٦٥. وورد في ديوان خفاف: أمرتك الرشد. ص١٢٦. وورد أيضًا بديوان عباس بن مرداس السَّلمي، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩١، ص٤٦. ونسب لغيرهم كما في المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب، ج١/٤٢٤، لكني لم أجده لإلياس بن عامر كما ذكر المؤلف.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٧٢.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه: كررتُ فلمْ أنْكل عنِ الضَّربِ مسمَعا.

نسبه سيبويه في الكتاب ج١/١٩٣ للمرار الأسدي، وقال السيرافي في شرح أبيات سيبويه ج١/٤٦: وجدت في هذا الباب البيت منسوبًا إلى المرار، ورأيته في شعر مالك ابن زعبة الباهلي، وكانت بنو ضبيعة قد أغارت على باهلة، فلحقتهم باهلة وهزمتهم، وذكر اختلاف النسبة بين الشاعرين كذلك ابن يعيش في شرح المفصل، ج٤/٧٩، بدر الدين العيني في المقاصد النحوية، ج٣/١٠٣٦.

(٥) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص١١١٧.

كما أورد في كتابه شواهدَ على مجيء فاعل (نِعْمَ) نكرةً مُفردةً، فذكَر قولَ الشَّاعر[1]:

فَـنِعْمَ صـاحبُ قـومٍ لا سِـلاحَ لهـمْ وصـاحبُ الرَّكـبِ عُثمـانُ بـنُ عَفَّانَـا

وعلَّقَ المكيُّ على البيت، وموطِن الاستشهاد منه (فنِعْمَ صاحبُ) إلى أنْ عاد للشاهد الشِّعريِّ، فقال: "وهو لكُثَيِّر بن عبد الله النَّهْشَلي، وقيل: لحسانَ بن ثابتٍ ﷺ...، وقيل: لأَوْسِ بن مَغْراء"[2].

وقد سار على ذلك في شرحه عملَ اسمِ الفاعل، إذا حُوِّل من صيغة "فاعل" إلى "فَعَّال"، أو "فَعُول"، أو "مِفْعَال"، أو عمله إذا كان محوَّلًا إلى "فَعيل"، أو "فَعِل"، واستشهد بعمل "اسم الفاعل" المحوَّل إلى "فَعُول" بقول الشَّاعر:

عَشـيَّةَ سُـعْدَى لـو تَـراءَتْ لِراهِـبٍ بِدُومَـةَ تَجْـرٌ دونَـهُ وَحَجِـيجُ

قَلَـى دِينَـهُ واهتـاجَ لِلشَّـوقِ إنَّهـا علـى الشَّـوقِ إخـوانُ العَـزاءِ هَيـوجُ[3]

ويذكُر بعد إيرادِ الأمثلة على أوزان محوَّلة عن "اسم الفاعل" ليعودَ إلى الأبيات، ويُشير لها بصَدْر البيت الأول: "عشيةَ سُعْدى لو تَراءتْ لراهبٍ"، ويقول بعده: وهو من أبيات الكتاب، ينسبُه فيه لأبي ذُؤَيب، ثمَّ يوردُ رأيَ ابن بنين أنَّها للراعي، وأنَّ اسمَه حُصينُ بنُ مُعاويةَ، أو هو عُبَيد بن حُصين[4].

وقد يَكْتَفي المكيُّ بعد تَوْضيحه البيتَ، وموطِنَ الشَّاهد فيه أنْ يذكُرَ أنَّ البيتَ مختَلَفٌ في

---

(١) بيت من البسيط، منسوب لحسان بن ثابت في ديوانه، ج١، ص٥١٥، ونسبه له الشاطبي في المقاصد الشافية، ج٥٣٢/٤، ونسبه البدر العيني في المقاصد النحوية، ج١٥١٦/٤، لكثير بن عبد الله، وكذا عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب ج٤١٨/٩؛ حيث قال: وَالْبَيْت لكثير بن عبد الله النَّهْشَلِي الْمَعْرُوف بِابْن الغريزة. وَقيل لحسان بن ثَابت. وذكر البدر العيني في المقاصد النحوية أنه منسوب لأوس بن مغراء.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٨٧١-٨٧٢.

(٣) بيتان من بحر الطويل للراعي النميري في ديوانه، ص: ٥٢، ونصُّه فيها:

لياليَ سُعدى لو تراءتْ لراهِب بدَوْمَة تَجْرٌ عنده وحَجيجُ

قَلا دِينَهُ واهتاجَ للشَّوقِ إنّها على الشَّوق إخْوانَ العزاءِ هَيُوجُ

ووردت الأبيات كما أوردها المكي في الكتاب، لسيبويه، ج١، ص١١١، وقال السيرافي في شرح كتاب سيبويه ج٤٤١/١: هذا البيت منسوب إلى أبي ذؤيب في نسخة كتاب سيبويه، وهو غلط وإنما هو للراعي.

(٤) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٩٩٨/٣ - ١٠٠٢.

نِسبته، يقول: "اختُلِف في قائله على أقوال"[(١)]. ومع أنَّه في بعض الشَّواهد الشِّعريَّة التي ينقُلُها لم يذكُر قائلها، أو أنَّه يَكتَفي بنسبة البيت إلى قائله لمرةٍ واحدةٍ، ثمَّ إذا ذكَر البيتَ في موضِعٍ آخَرَ يقول: "قال الشاعر"، أو "قوله"، أو "قال آخر"، أو "ومنه"، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ في كتابه، وتَبْقى السِّمةُ الواضحةُ في منهجه في نقل الشَّواهد الشِّعريَّة والتَّثبت منها، وذِكر الاختلاف في نِسبتها بالترجيح بينَها، أو دونَ ترجيحٍ أو التعليق بـ"مختَلَف في قائله"؛ لتَبْقى الجملةُ شاهدةً على اطِّلاعه على الآراء المختَلِفة في نسبة البيت لصاحبه.

لم يلتزم المكيُّ صاحبُ كتاب "هداية السبيل" طريقةً واحدةً في نقله عن مصادره؛ بل تعدَّدت طرُقُه، واختلفَت سبُلُه، فكان يذكُرُ أحيانًا المؤلِّفَ، والكتابَ، والفصلَ، والبابَ، ومثالُ ذلك يظهَرُ عند دراسته للحال في قول الشاعر[(٢)]:

مَـــا رَاعَـــنِي إلَّا جَنَـــاحٌ هَابِطَـــا حَـــولَ البُيُـــوتِ قَوْطَـــه العُلابِطَـــا

يقول المكيُّ: "ذكَر الجَوهريُّ رَحِمَهُ اللهُ هذا الرَّجَزَ مرَّتَين في صِحاحه، مرَّةً في فصل العين من باب الطَّاء المهملتَين، فقال: "العُلابِطُ: القَطيعُ من الغنم..."[(٣)]، ومرَّةً في فصل القاف من الباب المذكور[(٤)]"[(٥)]. وظهَرَت هذه الطريقةُ في النَّقل أيضًا في دراسته لقول الشَّاعر[(٦)]:

أَلا رَجُـــلٌ جَـــزَاهُ اللهُ خَيْـــرًا يَـــدُلُّ علـــى مُحَصِّـــلةٍ تُبِيـــتُ

يقول المكيُّ: "وكذا أنشَدَه الجَوهريُّ في الصِّحاح[(٧)] في فصل الحاء المهملة من باب اللَّام برفْع (رجُلٌ)"[(٨)].

(١) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٢١٥.

(٢) رجز بلا نسبة في جمهرة اللغة لابن دريد، ج٣٦٣/١، تهذيب اللغة للأزهري، ج٩٨/٢، الصحاح للجوهري، ج١١٤٤/٣.

(٣) الجوهري، الصحاح تاج اللغة، ج١١٤٤/٣.

(٤) الجوهري، الصحاح تاج اللغة، ج١١٥٥/٣.

(٥) هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، عبد القادر بن أبي القاسم بن أبي العبَّاس المكي، تحقيق: عبد العزيز بن القناوي، رسالة دكتوراة، ج٢، ص٦٠٠ – ٦٠١.

(٦) بيت من الوافر ينسب لعمرو بن قعاس المرادي، وقيل: ابن قنعاس، وهو عمرو بن قعاس بن عبد يغوث بن مخدش بن عصر بن غنم بن مالك بن عوف بن منبه المرادي المذحجي. ينظر: شرح شواهد المغني ج١، ص٢١٥، والخزانة ج١، ص٤٦١.

(٧) الجوهري، الصحاح، ج١٦٦٩/٤.

(٨) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١٣٠٢/٣.

يتَّبِعُ في نقْلِه أحْيانًا ذِكْرَه اسمَ المؤلِّف واسمَ كتابه، وقد ظهَر ذلك جَليًّا في الكثير من نُقوله عن العلماء، ففي دراسته للمصدَر المؤَكِّد لما قبلَه، أورَدَ رأيَ ابن الحاجب، فقال: "قال ابنُ الحاجب في شرح المفصَّل: أصلُه لَا تَفْعَل كَذَا جِدًّا، لأنَّ الذي ينتَفي عنه جوازُ أن يكونَ بِجِدٍّ منه، ويجوزُ أنْ يكونَ من غَيرِ جِدٍّ..."(١). وأورد رأيَ الحَريري تحت باب المفعول المسمَّى ظَرفًا ومفعولًا فيه؛ فقد ذكَرَ اسمَه وكتابَه(٢)؛ إذ قال: "وزعَمَ الحَريريُّ في دُرَّة الغوَّاص أنَّهم لا يُفرِّقون بين الإضافة والتركيب، فيَهِمون في ذلك"(٣)، واتَّبَع هذه الطريقةَ في غير موضِعٍ من كتابه أيضًا(٤).

ويقتصِرُ المكيُّ عند نقله عن غيره في كثيرٍ من المواضِعِ على ذِكْر اسم المؤلِّف فقط، ثمَّ الشَّاهد من قوله. ومثالُ اقتصاره على اسمِ المؤلِّف قولُه مؤيِّدًا أنَّ الإضافة من نَصْب وليست من رَفْع: "قال ابنُ عصفور: وهو مذهَبُ سيبويهِ"(٥)، وهذا أكثر ما في الكتاب، والشواهد التي ضربناها في بيان موقفه من شراح التسهيل تدل على هذا؛ فدومًا يقول: قال ابن مالك، قال المرادي، قال أبو حيان، قال ابن عقيل، قال السمين، قال الناظر.....

ويوجِز في مواضِعَ أُخرى، فيذكُر اسمَ الكتاب، فيقول(٦): "وفي البسيط سُمِع في ضَحْوة وعشيَّة العَلَميَّةُ، والأكثرُ التنكيرُ(٧)، وكذلك في توضيحه للمعنى المعجَمي لكلمة (النَّغَصُ) حيثُ قال: "والنَّغَصُ: بفتح النُّون والغَين المعجمة، وبالصاد المهملة، مصدرُ نَغِصَ الرَّجُلُ، بكَسر الغَين يَنْغَصُ (بفَتحها)، إذا لم يُتِمَّ مرادَه، والبعيرُ إذا لم يُتِمَّ شُرْبَهُ. كذا في الصِّحاح(٨)"(٩).

يتَّبِعُ المكيُّ كذلك أُسلوبًا غيرَ محدَّدٍ في تحديد بداية ونهاية الكلام المنقول، ففي بعض

(١) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٢٠٢.

(٢) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٢٦٤.

(٣) ينظر: الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص: ٢٣٥.

(٤) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٣١٠، ج٢/ ٥٢١، ٥٨١، ٧٢٠، ج٣/ ٧٢٢، ١٢٧١.

(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص٥٧٣.

(٦) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/٢٦٢.

(٧) ينظر: السَّبتي، ابن أبي ربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي، البسيط في شرح جمل الزَّجاجي، تحقيق: عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص٤٨٦-٤٨٧.

(٨) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج٣/١٠٥٩.

(٩) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٥٧٥.

مواضِعِ اقتباساتِه حدَّدَ بدايةَ ونهايةَ الاقتباس، حيث قال: "قال الناظرُ رَحِمَهُ اللَّهُ: والذي ذكَرَه المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أسهَلُ ممَّا ذكَروه، والقولُ به أوْلى؛ إذ لا مانعَ منه، ثمَّ إنَّه يتمَشَّى في الأبيات الثلاثة التي ذكَرَها، ولا يحتاجُ فيها إلى تكلُّف"(١). انتهى(٢). فقد حدَّد المكيُّ بداية اقتباسه بـ"قال الناظرُ"، ونهايتُه بقوله: "انتهى". وفي موضعٍ آخَر يقول: "قال أبو حيَّان: الذي أختاره على تقدير حذفِ الفاعلِ أنَّ المحذوفَ هو الفعلُ الأولُ، وأن التقديرَ: ما قَامَ إلَّا زيدٌ، ولا قعدَ إلَّا زيدٌ، فحُذِفَ لدَلالة "إلَّا زيدٌ" الثاني عليه، وبذلك يصحُّ المعنى"(٣). انتهى(٤).

وقد يقتصِرُ في نقله على تحديد النهاية فقط، فيقول في آخِر المنقول: انتهى بنصِّه، كما ظهَر في آخِرِ الكلام على وَصْف المستثنى منه المنكَّر أو المعرَّف بـ "أل" الجنسيَّة، وبـ "ليس"، و"لا يكون"؛ فقد أورَدَ النَّصَّ بقوله: "تقول: قام القومُ إلَّا أنْ يكونَ زيدٌ...، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾(٥) على قراءةِ مَن نصَبَ على لُغةِ الحجاز، وفي موضعِ رفْعٍ على لُغةِ تَميمٍ، وقد تكلَّفَ بعضُهم جَعْلَه متَّصِلًا بما في تقديره عُسْرٌ"، انتهى بنصِّه عن المرادي(٦)؛ فقد صرَّح بالنهاية، لكن لم يُحدِّد قبلَ ذلك بدايةَ النقل عنه.

ويحدِّدُ في مواضعَ أُخرى من نقله بدايةَ النَّقل، ولا يُحدِّدُ نهايتَه، ونجِدُ مثلَ ذلك عند دراسة الاستثناء بـ "غير" من حيثُ بناؤها وإعرابُها، يقول: "قال الأندلُسي: وأما "لا غيرُ"؛ فإنَّ أبا العبَّاس كان يقولُ: إنَّه مَبنيٌّ على الضمِّ مثل "قبلُ" و"بعدُ"، وأمَّا "ليس غيرُ" فكذلك، إلَّا أنَّ غيرًا في موضعِ نصبٍ على خبر "ليس"، واسم "ليس" مُضمَر لا يظهَر؛ لأنَّها هنا للاستثناء. وأنشدَ المصنِّف...."(٧)، وانتقل إلى مناقشة آراءِ غيرِه دونَ تحديدِ نهايةِ نقلِ كلامه، وإن كان مفهومًا من السياق أن كلامه انتهى قبل: "وأنشد المصنف".

---

(١) ناظر الجيش، تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد، ج٤/١٦٧٩.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/١٧.

(٣) أبو حيَّان، التذييل والتكميل، ج٧، ص: ١٠٩.

(٤) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص١٥٨. وينظر أيضًا: ج٢/ ٥٤٥، ٥٥٠، ٥٥٦، ٥٦٦، ٥٨٤، ٥٨٥، ج٣/ ١٢٥٠.

(٥) سورة البقرة، آية: ٢٨٢.

(٦) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٥٢٧.

(٧) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٥٤٥-٥٤٦.

وكذلك اقتصَرَ على تحديدِ بدايةِ النقل دونَ الإشارة إلى نهايتِه في قولِه تَعْقيبًا على إعرابِ الزَّجَّاج لـ "كافَّة" من قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[1] حالًا، قال ابنُ هشام: "وهو الحقُّ..."[2]، ولم يُشر إلى نهاية نقله عنه.

يتَّبِعُ المكيُّ في نقله عن غيره من حيثُ الالتزامُ بدقَّة النَّقل أساليبَ كثيرة، منها أن ينقُلَ كلامَ غيرِه نقلًا حرفيًّا بقوله: يقول، وقال، وفي كتابه...، وبعد ذلك يوضِّح كلامَهم إذا احتاج لذلك، وهو الأعمُّ في نقْله كما عُرِض سابقًا، وقد يتصرَّفُ بكلامهم تصرُّفًا يَسيرًا، ومثالُ ذلك نقلُه عن ناظر الجيش في قوله: "قال النَّاظرُ رَحِمَهُ اللَّهُ: والذي ذَكَرَه المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أسهَلُ ممَّا ذَكَروه، والقول به أوْلى، وإذْ لا مانعَ منه، ثمَّ إنَّه يتمَشَّى في الأبيات الثَّلاثة التي ذكَرَها، ولا يُحتاجُ فيها إلى تكلُّف"[3]، وقد ذكَرَ النَّاظرُ كلامَه هذا في كتابه تمهيد القواعد بقوله: "واعلَمْ أنَّ الذي ذَكَره المصنِّفُ أسهلُ من هذا الذي ذَكَروه، فالقولُ به أوْلى؛ إذ لا مانعَ منه، ثمَّ إنَّه يتمشَّى مع الأبيات الثلاثة التي ذَكَرها، ولا يُحتاجُ فيها إلى تكلُّف"[4].

ويتَّبِعُ المكيُّ أيضًا أسلوبَ نَقْل كلام غيره بالتلخيص والاختصار بالتركيز على موطِن الشَّاهِد، وبيان رأي المنقول عنه، كما ظهَر في نقله عند دراسته للحال الجامدة الدَّالة على المفاعَلة؛ فقد أورَدَ رأيَ سيبويهِ بقوله: "قال سيبويهِ: واعلَمْ أنَّ هذه الأشياء -التي في هذا الباب- لا ينفَرِد منها شيءٌ دونَ ما بعدَه، وذلك أنَّه لا يجوزُ أنْ تقولَ: كَلَّمتُهُ فاهُ، حتَّى تقولَ: إلى فِيَّ، ولا بِعتُهُ يَدًا، حتَّى تقولَ: بيَدٍ؛ لأنَّكَ إنَّما تُريد مُشافهةً، وأخَذَ منِّي وأعْطاني، وذلك لا يكون إلَّا من اثنين"[5]. وقد أورد سيبويهِ كلامَه المنقولَ في الكتاب في باب ما ينتصِب من الأسماء التي ليست بصفة[6]، على نحوٍ من التَّفْصيل والتَّوسُّع. وقد عمِل المكيُّ على تلخيص رأيه، وبيان حُجَّته بشيء من الإيجاز دونَ إخْلال في المعنى، أو خروج عن موضِع الشَّاهد.

(١) سورة سبأ، آية: ٢٨.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٦٠٤، وينظر للمزيد ج٣/ ١١٢٥.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص١٧.

(٤) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج٤، ص: ١٦٧٩.

(٥) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٥٦١.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٩٢.

على أنه لم يَسلَم المكيُّ في كتابه "هداية السبيل" من التصحيف أو التحريف في بعض المواضِع، على الرَّغْم من تحرِّيه الدِّقَّة في النَّقل، وحِرْصه على ضبط الألفاظ، من ذلك ما رواه من الشاهد:

وتَــذكُرُ نُعْمَــاهُ لــدُنْ أنــتَ يــافِعٌ إلى أنــتَ ذا قُــذَّيْنِ أبْــيَضَ كالنَّسْــر[1]

فقد درس البيت وبيَّن موطِنَ الشَّاهد فيه، وهو إضافةُ "لدُنْ" إلى جملة اسميَّة، "لدُنْ أنتَ يافِعٌ"، ثمَّ قال: "وقوله: "إلى أنتَ ذا قُذَّينِ"... والقُذَّان بضمِّ القافِ وتشديد الذَّال المعجَمة"[2]، وقد اعتَمَد في ذلك على ما ورَد في القاموس، ففيه: "القُذَّان: البياضُ في الفَوْدَينِ من الشَّيب، وفي جَناحَي الطائر"[3]. لقد ذهب المكيُّ في ذلك مذهبًا مخالِفًا؛ لأنَّ "القُذَّان" الذي أورَدَه صاحب القاموس مُفردة، وليس مُثنًّى، ويبدو أنَّه لما رأى "القُذَّين" -بحسَب الرواية التي أوردَها- في آخِرِها ياءٌ ونونٌ، حسِبَ أن الألِفَ في "القُذَّان" للتثنية، وليس كذلك؛ لأنَّ "القُذَّ" جمع "أقذَّ"، و"القُذَّةُ، بالضم: ريشُ السَّهْمِ"[4]، وصوابُ الرِّواية: "فَوْدَينِ" كما هو في المصادر التي فيها البيت الشعري.

روى المكيُّ كلمةَ (الصريمة) في الشّاهد[5]:

وبالصَّــريمةِ مِــنهم منــزِلٌ خَلَــقٌ عَــافٍ تغيَّــرَ إلَّا النُّــؤيُ والوَتِــدُ

ثمَّ ضبَطَها حيث قال: "والصُّرَيمة -بضمِّ الصاد المهملة وفتح الرَّاء-: كل رملة انصرمت من معظم الرَّمل"[6]. والصَّواب "بفتح الصَّاد وكَسر الرَّاء"[7]؛ لأنَّ "الصُّرَيمة" تصغير الصِّرْمة.

على أن مثل هذه الأخطاء لا تُخِلُّ بدقَّة نقله، ولا أمانته في نَسَب الشواهد إلى أصحابها، أو في الإحالة لمن نقَل عنهم، ويبقى كتابُه يتميَّز بدقَّة النَّقل، وسلامة الضَّبْط.

(١) بيت من الطويل بلا نسبة. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج١٤٥٣/٣، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج٥٣٣/١، أحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح الجوامع، ج١، ص٤٦٦.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٣٧٨.

(٣) الفيروزآبادى، القاموس المحيط، ص: ٣٣٧.

(٤) نفسه، ص: ٣٦٦.

(٥) بيت من البسيط، للأخطل في ديوانه، ص:٢٩٧.

(٦) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٤٥١.

(٧) العيني، بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيَّة، ج٣، ص١٠٨٣.

المبحث الثاني: قوَّةُ الدليل

جمعَ كتابُ هداية السبيل بجانب النَّحو الذي هو قِوامُه وعِمادُه الأساسَ في اللُّغة، والأدَب، والأشعار، والأخبار، كما كان غنيًّا بالمقارَنة بين المدارس النحوية، والقراءات القرآنيَّة، وكُتب شرح التسهيل الأُخرى؛ ولذا فقد احتوى على الكثير من المراجع من أمَّهات الكتب، والرَّسائل، والفُنون المختلِفة، وكما تبيَّنَ سابقًا من هذه الدِّراسة، فقد كان المكيُّ حَريصًا على إثبات موضِع النَّقل بدقَّة، وأن يُحيل القولَ إلى كاتبه، وأن ينسُب الشِّعرَ لصاحبه. ولَمَّا كان هذا حالَ كتابه اجتهَد في جمع الشَّواهد، وإيراد أقوال العلماء، وإثبات الرأي بقوَّة الدَّليل، وشَرْح ألفاظ الشَّواهد الشِّعريَّة والنَّثريَّة من المعاجم، وضبطها، وتوضيحها.

وقد استشهَد المكيُّ في عَرْضه لشرح التسهيل بالآيات القرآنيَّة، والقراءات متواترِها وشاذِّها، والحديث النَّبويِّ الشَّريف، وأقوال السَّلف، وكلام العرب شِعرِه ونَثرِه، ثم يشرَح استشهاداتِه مُستَعينًا بكتب اللُّغة والمعاجم، موضِّحًا مواضعَ الاستشهاد، وهو في كلِّ ذلك يستَعرِض آراءَ علماء النَّحو على اختلاف مدارسهم، محلِّلًا رأيَهم ومُفاضِلًا، وكلُّ ذلك يعتمِدُ على قوَّة الدَّليل؛ إذ تعتمدُ كتبُ النَّحو في تقْعيد القواعد على الدَّليل، وأدلَّة النَّحو المعروفة وهي: السماع، والإجماع، والقياس.

وقد أكثر المكي في الاستدلال بالسماع، فمن ذلك قوله في كتابه في باب التنازُع: "ولا يمنع تنازُعُ الفعلَين تَعديَهما، أو تَعدِّيَ أحدِهما إلى أكثر من واحدٍ بدليلِ ما حَكى سيبويهِ من قول العرب..."[(١)]، وقد علَّلَ استثناءَ ابن مالك "فوق"، و"تحت" من أسماء الجهات المتوسطة التَّصرُّف: "لأنهما لا يكونان إلا ظَرفَين، ومَدرَكُ هذا إنَّما هو السَّماعُ"[(٢)].

لقد رجَّحَ المكيُّ رأيَ ابن مالك في مُطابَقة "أفْعَل" التفضيل لما قبلَه، ولُزومه الإفرادَ والتَّذكير، إذا أُضيف ونُوِيَ معه معنى "مِن"، مخالِفًا في ذلك ابن السرَّاج الذي رأى تَعيُّنَ إفرادِه وتَذكيرِه، وردَّ عليه المكيُّ بما سُمِع من فَصيح كلام العرب، وبقياس المضاف على المعرَّف بـ "أل" لاشتراكِهما في التَّعريف[(٣)].

أوردَ المكيُّ الخلافَ في "وقوع فِعل المضمَر على مُضافٍ إلى مُفسِّره الظاهِرِ" نحو: "غلامَ

(١) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/١٦٣.

(٢) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٣٥٠.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص٩٦٤.

هندٍ ضَربتُ"، وقد أجازَ ابنُ مالكٍ والبصريون ذلك، ومنعَه الأخفشُ والفرَّاءُ، أما المبرِّدُ والكِسائيُّ فأجازا المنعَ والجَوازَ[١]، وقد عرَض المكيُّ آراءَهم واختلافاتِهم، مُرجِّحًا الجوازَ فقال: "والصَّحيحُ الجوازُ لسماعِه منَ العرب"[٢]. والمكيُّ في أدلَّته النَّحْوية قد رَكَنَ إلى السَّماع عن العرب في مسائلَ كثيرةٍ من كتابه[٣]، سواءٌ في ردِّه على غيره، أو في ترجيح المسائل بينَهم.

وقد بيَّنَ المكيُّ في كتابه آراءَ العلماء من بصريين وكوفيين وغيرهم من العلماء، فكان يوردُ رأيَ كل مدرسة من المدارس، أو كل رأي من الآراء، ويُبيِّن رأيَ كلٍّ منها قوتَه وضعفَه بالشواهد، وبيَّنَ أيضًا المسائلَ التي اتَّفَقوا عليها، وجعَلَ الإجماعَ دَليلًا له في بعض القضايا التي أوردَها، ومن ذلك اتِّفاقُ جمهور البصريين والكوفيين على أنَّ المصدرَ والفعلَ أحدُهما مشتَقٌّ من الآخَر[٤]، وأوضحَ المكيُّ هذا الإجماعَ بينَهما في قوله: "أقول: اتفَقَ جمهورُ البصريين والكوفيين على أنَّ المصدرَ والفعلَ أحدُهما مشتَقٌّ من الآخَر"[٥].

ومن استدلاله بالإجماع ونقله ما ذكره في ترجيح إعمال العامل الثاني على إعمال الأول في باب التنازع؛ إذ يقول: "ذهب البصريون إلى ترجيح إعمال الثاني على إعمال الأول، وهو الصحيحُ؛ لأن إعمالَ الثاني أكثرُ في الكلام من إعمال الأول، وقد نصَّ سيبويهِ[٦] على ذلك، وأن إعمالَ الأول قليلٌ"، وذهب الكوفيون إلى ترجيح إعمال الأول على إعمال الثاني محتجِّين بثلاثة أشياء: أحدها: أن ترجيحه موافِقٌ لما أجمَعَت العربُ عليه من مُراعاة السابق..."[٧].

وقد استعمل المكيُّ القياس كذلك في ردِّه على الكِسائي؛ لأنه أجاز إبرازَ الضمير المستَتِر في جملة: "زيدًا ضربَ هوَ"[٨]، لكنَّ المكيَّ رفضَها بدليلِ قوله: "والقياسُ منعُها"[٩].

---

(١) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٨٧.

(٢) السابق، نفس الصفحة.

(٣) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٤١، ٥٧، ٦١، ٦٥، ٨٢، ٢٥٢، ج٤، ص: ١٤٣٧.

(٤) ينظر: الأنباري، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج١/١٩٠، ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢/١٧٨.

(٥) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص١٦٩.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج١/ ٧٤.

(٧) المكي، عبد القادر، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١/ ١٢٩ – ١٣١.

(٨) ينظر: أبو حيَّان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج٧، ص٤٢.

(٩) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٨٧.

وكذلك فعَلَ مع قول الشَّاعر[1]:

وما زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنهُمُ لَدُنْ غُدوَةٍ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

إذ نُصِب "مَزْجَرَ الكلبِ" على أنه خبرُ "زال"، فردَّ المكيُّ ذلك بقول: "وهو شاذٌّ؛ لأنَّ القياسَ فيه أن ينصبه..."[2].

وقد يجمع بين القياس والسَّماع في دليله، ومن ذلك ما بيَّنَه في شرحه قولَ ابن مالك: "وَيُتَوَسَّعُ في الظَّرف المتصرِّفِ، فيُجعَلُ مَفعولًا به مجازًا، ويَسُوغُ حينئذٍ إضمارُهُ غيرَ مَقْرون بـ"في"، والإضافةُ، والإسنادُ إليه، ويمنَعُ من هذا التَّوسُّع -على الأصح- تَعدِّي الفعل إلى ثلاثة"[3]. وبيَّنَ المكيُّ أنَّ للنحويين في التوسُّع المذكور ثلاثةَ مذاهِبَ، قال في الثالث: "جوازُ ذلك في اللازم والمتعدِّي إلى واحد، ومنعُه في المتعدِّي إلى اثنين وإلى ثلاثة...، وهذا هو الصحيحُ قياسًا وسماعًا، أمَّا القياسُ؛ فإنَّه لما كان الظرفُ المتَّسعُ فيه مُشَبَّهًا بالمفعول به، وجبَ أنْ يكونَ العاملُ مُشبَّهًا بالعامل في المفعول به، وأمَّا السَّماعُ؛ فإنَّه قد سُمِع الاتِّساعُ فيما لا يَتعدَّى"[4].

وقد اتَّبَع المكيُّ سبيلَ ابن مالك في الإكثار من شواهد القرآن الكريم، وقراءاته، والاحتجاج بالحديث النَّبوي الشَّريف، وكلام العرب مَنثورِه ومنظومِه؛ فقد نقَلَ من شواهد ابن مالك في التسهيل، وأضافَ إليها ما حَفِظ من شواهدَ، فلا تكادُ تجِدُ مسألةً إلَّا وقال دَليلًا فيها، ولا سيَّما في القواعد النحويَّة والصرفيَّة، أو في توضيح الألفاظ وضبطها، فتراه يستشهِدُ على ذلك بما يُناسبُه من أصحاب العلم وكُتبهم في ذلك المجال.

أوَّلًا: الاستشهاد بالقرآن الكريم:

يُحمَد للمكي كثرةُ استشهادِه بآياتٍ من القرآن الكريم، فلا يخلو بابٌ من أبوابه من الاستشهاد فيه؛ ليدُلَّ على صحَّة ما يُقرِّرُه من قواعدَ نحويَّة؛ فقد بلغ عددُ شواهده القرآنيَّة في الجزء الثَّاني من كتابه ألفًا ومائتَين وثلاثةً وأربعين شاهدًا عدا المكرَّر منها، وهذه العنايةُ الفائقةُ بالقرآنِ الكريمِ وشواهدِه تدُلُّ على أنه يراه المصدَرَ الأولَ للاستشهاد، ويرى تفوُّقَه على الشَّواهد الأُخرى، كما أكَّد الفرَّاءُ ذلك:

(١) بيت من الطويل لأبي سفيان بن حرب. ينظر: سلمة بن مسلم العوتبي، الإبانة في اللغة العربية، ج٤/١٨٦.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٣٧٧.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ص٩٨.

(٤) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٣٨٨.

"والكتابُ أعرَبُ وأقْوى في الحجَّة من الشِّعر"[(١)]، ويظهَرُ تأييدُ المكي له في قوله: "فإنَّ ذلك واقعٌ في أفصح كلام"[(٢)]. ومما يدُلُّ على تقديمه الشَّاهدَ القرآنيَّ على غيره كثرةُ ترجيحه المسائلَ والأحكامَ بناءً عليه؛ فقد وافَقَ الكوفيين أحيانًا إذا كان ما ذهبوا إليه يشهَدُ له شاهدٌ قرآنيٌّ، ومنه موافقتُه للكوفيين في باب الإضافة: "فإن صُدِّرت الجملةُ المضافُ إليها باسم... أو فِعل مُعرَب... جاز الإعرابُ؛ أيْ: في الظرف المضاف إلى هاتين الجملتين باتِّفاق، وجاز أيضًا البناءُ خلافًا للبصريين، والصَّحيحُ مذهَبُ الكوفيين؛ لوُرود السَّماع به"[(٣)]، ثمَّ استشهَد بقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾[(٤)]، وقدر رجَّحَ نصبَ كلمة "قائم" في قولهم: "فيها زيدٌ قائمٌ فِيها"، وذلك لموافقتها لما في القرآن، وبيَّن ذلك قوله: "فِيهَا زيدٌ قائمًا، وفيهَا زَيدٌ قائِمٌ فيهَا"، بنصب قائم ورفْعه. والراجحُ نصبُ قائم على الحاليَّة لنُزول القرآن به"[(٥)]، واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيۡنِ فِيهَاۚ﴾[(٦)].

كما استشهَدَ المكيُّ بالشاهد القرآني لتَقْعيد بعض الأحْكام النحويَّة؛ ففي شرحه لقول ابن مالك: "يُصاغُ موازِنُ "فاعِل" من اثنَينِ إلى عَشَرة بمعنى بعضِ أصلهِ فَيُفردُ، أو يُضافُ إلى أصْلِهِ، ويَنْصِبُهُ إنْ كان اثنينِ لا مُطلقًا، خِلافًا للأخفش"[(٧)]، فذكَرَ المكيُّ في مَعرِض شرحه قولَه: "لا مُطلقًا"، قال: "أيْ: لا ينصب "فاعل" أصلَه مُطلقًا؛ أي: سواءٌ كان ثانيًا أم غيرَه، بل يجبُ إضافتُه إلى أصله كما جاء في التنزيل"[(٨)]، واستشهد بقوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾[(٩)]، وبقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾[(١٠)]. كذلك استشهَدَ

(١) الفرَّاء، معاني القرآن، ج١، ص١٤.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٢٣١.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٢٣١.

(٤) سورة المائدة، آية: ١١٩.

(٥) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٦٢٩.

(٦) سورة الحشر، آية: ١٧.

(٧) ابن مالك، تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ص١٢١.

(٨) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٨٠٣.

(٩) سورة المائدة، آية: ٧٣.

(١٠) سورة التوبة، آية: ٤٠.

بالشاهد القرآني على تَقْعيد بعض الأحْكام، كقوله بعد أنْ أوردَ قولَ الشاعر[١]:

أَلا مَـــنْ مُبلِـــغُ عَـــنِّي تَميمًـــا بِآيَـــةِ مـــا يُحبُّونَـــا الطَّعامَـــا

ذهَبُ سيبويهِ إلى أنَّ "ما" لغوٌ[٢] ولا حاجةَ إلى ذلك إلا على تقدير كونها لا تُضاف إلى مفرد. فردَّ المكيُّ على ذلك بقوله: "وليس كذلك"[٣]، واستشهَدَ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ﴾[٤]، وأضاف: "بل ذلك هو الأصلُ والغالبُ، فإذا أمكَنَ لم يجُزِ العُدولُ عنه"[٥].

كذلك استشهد بالقرآن في ما أثبتَه من أنَّ المصدَرَ إذا أُضيف إلى مرفوعٍ يَنصبُ مفعولًا به، وإذا أُضيف إلى منصوب رفَعَ فاعِلًا[٦]، وقد جاء على كلٍّ من الحالتَين بشاهدٍ قُرآنيٍّ على إضافة المصدر إلى المرفوع لينصبَ المفعول به، فاستشهد بقوله تعالى: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾[٧]، واستشهَدَ أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[٨]، وبقوله تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَقَدْ نُهُوا۟ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ﴾[٩]، وقوله تعالى: ﴿عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾[١٠]، وقال بعد الاستشهاد بآيات القرآن: "وهو كثيرٌ في القرآن..."[١١]، وذكر أنَّ الشواهدَ على إضافة المصدر إلى منصوب ليرفعَ فاعلًا ليست بالكثيرة، قال: "ومثالُ إضافته إلى المفعول، ورفْعه الفاعلَ، وليس بكثير، ولم يجئْ في القرآن منه إلَّا ما رُوي عن ابن عامر"[١٢]، وذكَرَ الآية: (ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ)[١٣]، والقراءةُ برفْع الدَّال من "عبدُه" والهمزة من

(١) بيت من الوافر ليزيد بن عمرو بن الصَّعق. ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٣/ ١١٨، ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج٢/١٧٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١١٨.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص١٤٤١.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٤٨.

(٥) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص١٤٤١.

(٦) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص١١١٨.

(٧) سورة البقرة، آية: ٢٠٠.

(٨) سورة البقرة، آية: ٢٥١.

(٩) سورة النساء، آية: ١٦١.

(١٠) سورة المائدة، آية: ٦٣.

(١١) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص١١١٨.

(١٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص١١٨.

(١٣) سورة مريم، الآية: ٢.

زكرياءُ. ومع أنَّ هذه قراءةٌ شاذَّةٌ للقرآن[١]، لكنَّ المكيَّ استشهَدَ بها في هذا الموضِع.

وقد استشهَدَ المكيُّ أيضًا بقراءات القرآن المختلِفة صحيحِها وشاذِّها على ما يدرسه من الأحكام النحوية، وكما قال السيوطي: "أما القرآنُ فكلُّ ما ورَدَ أنه قُرِئَ به جازَ الاحتجاجُ به في العربية، سواءٌ كان متواترًا، أو آحادًا، أم شاذًّا، وقد أطبَقَ الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذَّة في العربية إذا لم تُخالفْ قياسًا معلومًا، بل ولو خالفَتْه يُحتَجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ويأبى. وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"[٢].

وقد أشار عمومًا إلى قُرَّائها، ومن ذلك دراستُه للاستثناء المنقطِع، قد يكون بمفردٍ أو يكونُ بجملةٍ، واستشهَدَ على مجيئه جملةً بقراءة أُبَيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله تعالى: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) برفْع اللَّام من "قليلٌ" على ما جاء عند الفرَّاء[٣] على تقدير: إلَّا قليلٌ منهم لم يَشْرَبوا. فـ"قليلٌ" مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه جملةُ: "لم يَشْربوا"، والجملةُ: "قليلٌ لم يَشْربوا" في موضِع نَصبٍ على الاستثناء المنقطِع[٤]. وربما يستشهِدُ بالقراءات بقوله: "كقراءة بعض السَّلَف"[٥]، أو "قراءة بعض السَّلَف"[٦]، أو "قُرِئَ"[٧]، أو "في قراءة من رفَع"[٨]. وقد استشهَد على جواز أنْ يُضاف إلى فاعله مَفصولًا بمفعوله إذا كان مَصدرًا بالقراءات الصَّحيحة، كقراءة ابن عامر بعد استشهاده ببيت من الشِّعر، قال: "ومثالُه في النَّثْر قراءةُ ابن عامر"[٩]، وذكَرَ قولَه تعالى: (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)[١٠].

---

(١) هذه ليست قراءة ابن عامر التي في السبعة، وإنما قراءة رواها الوليد بن مسلم عن ابن عامر، ولا تثبت. ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، دراسة: آثر جعفري، مكتبة المتنبي، القاهرة، ص٨٦، الشهرزوري، أبو الكرم، المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، ص: ٥٥٣.

(٢) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص٦٨.

(٣) الفرَّاء، معاني القرآن، ج١، ص: ١٦٦.

(٤) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٤٣٠.

(٥) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٤٤٧، ٧٨٠.

(٦) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٣٨٠، ٣٨١، ج٣، ص: ١٠٧٦، ١٠٧٧، ج٤، ص: ١٤٧٢.

(٧) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص١٠٢١، وينظر: ص١٠٧٠.

(٨) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص٩٢٢، وينظر: ص١٠٠٨.

(٩) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص١٤٧٢.

(١٠) سورة الأنعام، جزء من الآية: ١٣٧هذه قراءة ابن عامر وحده، وقرأ الجمهور: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ

واستشهَدَ المكيُّ على جواز قَلْبِ الألِفِ الواقعةِ في آخِر الاسم المضافِ إلى ياء المتكلِّم ياءً إذا كانت الألِفُ لغير التثنية بقراءة ابن أبي إسحاقَ الشَّاذَّة[1] بقوله تعالى: (يَا بُشْرَىَّ هَذَا غُلَامٌ)[2][3].

وهكذا تبين أن المكيَّ احتج في كتابه "هداية السبيل" بالقراءات القرآنية، وجعَلَها شاهدًا في دعم ما يُقرِّرُ من قواعدَ، أو يُرجِّحُ من آراءٍ، أو ما يُثبِت به لغةً من لغات العرب، أو لتَسْويغ وجهٍ من وجوه العربيَّة، أو ردِّ رأيٍ نحويٍّ، فوضَعها في مكانها المناسِب بين الأدلَّة النحوية يُقوِّي بها رأيَه ودليلَه على حُكمٍ من الأحكام، أو رأيٍ من الآراء.

ثانيًا: الحديث الشريف:

اختلفت مواقفُ النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف بين المنع والقَبول، والقَبول بشُروط، ففي حين احتجَّ أبو القاسم السُّهَيلي، وأبو الحَسَن ابن خَروف، وابن مالك بالأحاديث النَّبويَّة، منَعَه أبو حيَّان، ثمَّ جاء شُراح التسهيل يتَّبِعون ابنَ مالك في كثرة الاستشهاد بالحديث على تفاوُتٍ بينَهم، وجاء موقِفُ المكي موافِقًا لابن مالك في الاستشهاد بالحديث، ويَزيد عليه في عدد استشهاداته بالحديث في شرحه لبعض أبواب التسهيل بأحاديثَ لم ترِدْ في شُروح التسهيل الأُخرى. واستشهَدَ المكيُّ في كتابة "هداية السبيل" بجزئه الثَّاني بواحدٍ وتسعينَ حديثًا عدا المكرَّر منها، أكثرُه ورَدَ في الصِّحاح.

كان يستشهِدُ بالحديث الشَّريف بقوله: "قال الرَّسولُ ﷺ"[4]، أو أنْ يقولَ: "وفي الحديث"[5]، أو يقول: "وفي الحديث الصَّحيح"[6]، أو قوله في الحديث القُدسي: "وقولُه تعالى فيما يَحْكيه عنه نبيُّه ﷺ"[7].

= ﴿مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾. ينظر: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرين، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت ط٢، ١٩٩٣م، ج٣، ص٤٠٩.

(١) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص١٤٨٢.

(٢) سورة يوسف، آية: ١٩.

(٣) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص٦٧.

(٤) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٥٢٠.

(٥) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص: ١٢٩، ج٢، ص٧٥٢، ج٤، ص: ١٤١٠.

(٦) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٢٢٠.

(٧) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص١٤٢٣.

إنَّ شواهدَ الحديثِ النَّبويِّ عند المكي جاءت للاستشهاد بها على أحكام وقواعد النَّحو؛ لذلك نجِدُه حريصًا على الاستشهاد بالحديث النَّبوي بإسناده الصَّحيح؛ ليكون ذلك أبلغَ في الاستشهاد، وأقوى في الحجَّة، فنجِد جُلَّ استشهاده في الأحاديث النَّبويَّة الصَّحيحة، ومنه استشهادُه لأسباب النِّيابة عن الفاعل، وذكَرَ منها "كون التعيين غيرَ مقصود"، واستشهَدَ بآية قرآنية، ثمَّ استشهَدَ بالحديث الصَّحيح[١]: "إذا ذَبَحْتُم فأحْسِنوا الذِّبْحَةَ، وإذا قتَلْتُمْ فأحْسِنوا القِتْلَةَ"[٢]. واستشهَدَ بالحديث الصَّحيح أيضًا في الاستشهاد على إضافة "ايم" إلى "الذي"[٣]، مستشهِدًا بقوله ﷺ: "وايم الَّذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيده"[٤]، واستشهَد بالحديث الصَّحيح من قوله ﷺ: "يا رُبَّ كَاسيةٍ في الدُّنيا عارِيةٍ يومَ القِيامة"[٥]، دليلًا على مجيء "رُبَّ" لتُفيد التكثيرَ، بعد أنْ عرَضَ آراءَ بعض النحويين بأنها تأتي للتقليل أو التكثير[٦]. واستشهادُ المكي بالأحاديث الصَّحيحة كثيرٌ، فالأحاديثُ المستَشهَدُ بها من كتابه جُلُّها صحيحةٌ[٧].

وقد ورَدَ في كتابه أحاديثُ موضوعةٌ، منها ما استشهَدَ به على أن "بَيْدَ" تُساوي "غير" في الاستثناء المنقطِع، إذا أُضيفَت "بَيْد" إلى "أنَّ" وصِلَتها[٨]، وأورَدَ شاهدًا على ذلك من حديث لا أصلَ له، وفيه: "أنا أفصحُ مَن نَطقَ بالضاد، بَيْدَ أنِّي من قُرَيشٍ"[٩]. تبقى الأحاديثُ

(١) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص١٠٦.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل، ج١٥٤٨/٣، برقم: (١٩٥٥)، عن شداد بن أوس رضي الله عنه.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص١٣٢٩.

(٤) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم، ج٨، ص: ١٣٠، برقم: (٦٦٣٩)، ومسلم، كتاب الأيمان، باب الاستثناء، ج١٢٧٦/٣، برقم: (١٦٥٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب التهجد، باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب ج٢، ص٤٩، برقم: (١١٢٦)، عن أم سلمة رضي الله عنها.

(٦) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص١٢٦٥.

(٧) لمزيد الأمثلة من الأحاديث الصحيحة الواردة في كتابه، ج١، ص٢٢٠، ج٢، ص: ٣٦٢، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٢٥، ٧٥٢، ج٣، ص: ١٠٧٢، ١٢٩٤.

(٨) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٥٣٤.

(٩) أبو الحسن، علي بن (سلطان) محمد القاري (ت ١٠١٤هـ)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ص١١٧.

الموضوعةُ والغَريبةُ نادرةً في كتابه مُستَخدَمةً للتوضيح، أو التفسير.

ومما يَزيدُ موقفَه من الاستشهاد بالحديث وُضوحًا هجومُه على أبي حيَّان وابن عَقيل دِفاعًا عن الحديث الشَّريف، فحين اعترَضَ أبو حيَّانَ على ابن مالك تَجْويزَه تمييزَ المركَّب بـ"مائة" بناءً على حديث جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "كُنَّا خمسَ عَشْرةَ مائةً"(١)، وحديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "كُنَّا يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ أَرْبَعَ عَشْرةَ مِائَةً"(٢)، فقال أبو حيَّانَ: "يحتاج في ذلك إلى صحة نَقْل...، وما أظُنُّ هذا الرجُلَ أخذَ هذا الحُكمَ ولا بَناه إلا على ما رُويَ من حديث جابرٍ والبراء، فإنَّ عادتَه ذلك"(٣)، وشابَهَ ابنُ عَقيل أبا حيَّان في موقفه من الحديثَين، فبعدَ أنْ ذكَر الحديثَين قال: "فيُحتَمَل أن يكونَ من لفظ الراوي عنهما، ممَّن لا يُتقِن العربيةَ"(٤)، ردَّ المكيُّ بقوله: "وأما قولُ ابن عَقيل -بعد ذِكْر حديث جابرٍ وحديثِ البراء- فكلامٌ لا يَنبَغي ذِكْرُه لتأديتِه إلى دَفْعِ كلامِ أصْحابِ النَّبي ﷺ المتَّفَقِ على فَصاحتِهم، وعَدالتِهم، والأخْذِ بما قالوه، ولعلَّه أخذَ ذلك من كلام أبي حيَّان، وهو جملةُ إفراطه في تحامُله وحسده للمؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ"(٥).

ثالثًا: الشَّواهدُ الشِّعريَّةُ:

عُنِيَ علماءُ العربيَّة برِواية الشِّعر وحفظه، واستشهَدوا به في كلامهم، واستدَلُّوا على صحة قواعد اللُّغة، وعلى ما ورد منها شاذًّا بالبيت يستشهِدون به، كما مثَّلوا بالمثَل يَضرِبونه، وعلى صحَّة اللفظ بالآية يَتْلونها، وهم أيضًا كما اعتَنَوْا بحفظ الشِّعر وروايته، عُنوا بمعرفة اسم الشَّاعر، وحدَّدوا عصرَه؛ ولذلك قسَّموا الشِّعرَ إلى عصورٍ، والشُّعراء إلى طَبَقات لتكونَ أساسًا لصحَّة الاستشهاد، فقسَّموا الشُّعراء إلى أربع طَبَقات، ذكَرَها صاحبُ الخِزانة:

(الطبقة الأُولى): الشعراء الجاهليون، وهم قبلَ الإسلام، كامرئ القَيس، والأعْشى.

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ج٤، ص: ١٩٣، برقم: (٣٥٧٦)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال، ج٣، ص: ١٤٨٤، برقم: (١٨٥٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ج٤، ص١٩٣، برقم: (٣٥٧٧).

(٣) ينظر: أبو حيَّان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج٩، ص: ٣٤٢.

(٤) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج٢، ص٨٩.

(٥) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٧٩٥.

(الطبقة الثانية): المخَضْرَمون، وهم الذين أدْرَكوا الجاهلية والإسلام، كلَبيد وحسَّان.

(الطبقة الثالثة): المتقَدِّمون، ويُقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صَدْر الإسلام، كجَرير والفَرَزْدَق.

(الطبقة الرابعة): المولَّدون، ويُقال لهم المحدَثون، وهم من بعدهم، كبشَّار بن بُرد، وأبي نُواس.

فالطبقتان (الأُولَيان) يُستَشهَد بشِعرهما إجماعًا. وأمَّا (الثالثة) فالصحيحُ صحةُ الاستشهاد بكلامها، وأمَّا (الرَّابعة) فالصحيحُ أنه لا يُستَشهَد بكلامها مُطلقًا؛ وقيل: يُستشهَد بكلام مَن يوثَق به منهم[1].

أمَّا المكيُّ؛ فقد استشهد بشِعر تلك الطبقات على اختلافها، احتجاجًا أو استئناسًا، وأورَدَ مجموعةً كبيرةً من الشَّواهد التي استشهَدَ بها ابنُ مالك، وأبو حيَّان، واحتجَّ بها في نُصرته بعضَ مذاهب النُّحاة؛ فقد بلغَت شواهدُ المكي الشِّعريَّة في جزئه الثَّاني من كتابه "هداية السَّبيل" تسعَمائة وستةً وسبعينَ شاهدًا عدا المكرَّر منها، وكثيرٌ من شواهده تعتمِد على شِعر الجاهليِّين كامرئ القَيْس، وطَرَفة، وعَنْتَرة، والنَّابغة الذُّبياني، وزُهَير بن أبي سُلْمى، والأعْشى وغيرهم، والمخَضْرَمين كلَبيد، والنابغة الجَعْدي، والنَّمِر بن تَوْلَب، والعبَّاس بن مِرداس، والعَجَّاج، وحسَّان بن ثابت، وكَعْب بن زُهير وغيرهم، والإسلاميين كجَرير، والفَرَزْدَق، وذي الرُّمَّة، وعُبَيد الله بن قَيْس الرُّقَيَّات، والرَّاعي النُّمَيْري، وعُمَر بن أبي ربيعة، وكُثَيِّر عزَّة، وجميل بُثَيْنة وغيرهم، واحتجَّ أحيانًا ببعض الأبيات المنسوبة إلى شُعراء المولَّدين كبشَّار بن بُرد، وأبي العَتاهية، وأشجَع السُّلَمي، وابن المعتَز، ومحمد بن يَسير. وإن كان استشهادُه بشِعر المولَّدين جاء استئناسًا لا احتجاجًا.

وقد نبَّهَ المكيُّ إلى عدم الاحتجاج بشِعر المولَّدين عند إيراده بيتًا من شِعرٍ لأحد المولَّدين[2]:

اطلُبْ ولا تَضْجَرَ من مَطلَبٍ ... فآفةُ الطالِبِ أنْ يَضْجَرا

قال: "وقول الشَّاعر: "اطلُبْ ولا تَضْجَرَ من مَطلَبٍ" هو من شِعر المولَّدين، فلا يُحتَجُّ به إلَّا تَمثيلًا، وأورَدَ هنا للتنبيه على غَلَط مَن قال: إنَّ الواوَ واوُ الحال؛ لأنَّ الجملةَ التي بعد الواو

(١) ينظر: البغدادي، عبد القادر، مقدمة كتاب خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م، ط٤، ج١، ص٥.

(٢) بيت من السريع لم تذكر المصادر والمراجع قائله، وإنما يُنسب لأحد المولَّدين. ينظر: بدر الدين العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ج١١٧٣/٣.

مُصدَّرةٌ بـ"لا" الناهية، وجملة الحال شرطُها أن تكون خبريَّةً، وهذه طلبيَّةٌ..."[١].

وأورَدَ بيتًا لأبي نُواسٍ أوردَه ابنُ مالك في كتابه[٢]:

كـأنَّ صُـغْرَى وكُـبْرَى مِـنْ فَوَاقِـعِها حَصْـبَاءُ دُرٍّ علـى أرضٍ مـنَ الـذَّهَبِ

في كلامه عن جوازِ جَمعِ "أفعل" إذا تجرَّدت من معنى التفضيل في المذكَّر، واستشهَدَ ببيت أبي نُواس على جوازه في المؤنَّث[٣]. وقد أورَدَ عددًا من شُعراء الطبقة الرَّابعة ممَّا ورَدَ في كتاب ابن مالك، أو شُرَّاح التسهيل، ويغلِبُ على المكيِّ أن يوردَ شِعرَهم على سبيل التمثيل والاستئناس مع شواهدَ أُخْرى يُحتَجُّ بها، مثلما فعَل في شرحه لكلام ابن مالك: "وإن كانَ المضافُ مَصدرًا جازَ أنْ يُضافَ نَظمًا ونثرًا إلى فاعِلِهِ مفصولًا بمفعُوله"[٤]؛ فقد أورَدَ مثالًا بيتَ شِعر منسوبًا إلى المولَّدين[٥]:

فزَجَجْتُهـــــــا بِمَزَجَّـــــــةٍ زَجَّ القَلـــــــوصَ أبي مَـــــــزَادَه

فلم يكتَفِ المكيُّ بهذا البيت؛ بل جعَلَه داعمًا للتوضيح[٦]، وأورَدَ بعده بيتَ الأحْوَص الأنصاري المحتَجَّ بشُهرته:

فـــإنْ يَكـــنِ النِّكَـــاحُ أحـــلَّ شـــيئًا فـــإنَّ نِكَاحَهَـــا مَطَـــرٌ حَـــرَامُ[٧]

أما رواياتُ الشَّواهدِ الشِّعريَّة، فهو يَعتَني بها ويَتتبَّعُها، ويقِفُ عند كلِّ شاهدٍ، ويذكُر رواياتِه المختلفةَ ومناسبَتَه، وقد يوجِّهُها، ويُفاضِلُ بينَها، ويختارُ أنسَبَها، بالإضافة إلى بيان موضِع الشَّاهِد في كلِّ بيتٍ، والكشفُ عن وجه الاستشهاد به في المسألة التي سيق لها، إلَّا أن يكون موضِعُ الاستشهاد واضحًا؛ فإنَّه حينئذ يَكتَفي بالتنبيه على أنَّ الاستشهادَ به ظاهرٌ[٨].

---

(١) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٦٥٧.

(٢) بيت من البسيط لأبي نواس في ديوانه برواية الصولي، ص٦٢.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٦١.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ص١٦١.

(٥) بيت من الكامل المجزوء، يُنسب للمولدين. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٣١/٢، عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، ج٤١٥/٤.

(٦) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٤، ص١٤٧٢.

(٧) بيت من الوافر، من شعر الأحوص الأنصاري، ص١٨٣.

(٨) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص١٦٢، ٣٠٥، ج٢، ص: ٧٨٤، ٧٩٢، ج٣، ص: ١١٥٨.

ومنه ما أورَدَه من قول الأعْشى يستَدِلُّ به على حذف المضاف إليه، وتَرْك المضافِ على هيئتِه التي كان عليها قبلَ الحذفِ[1]:

أقُـــولُ لَمَّـــا جَـــاءَنِي فَخْـــرُهُ سُـــبحانَ مـــن عَلقَمـــةَ الفـــاخِرِ

وقد علَّقَ المكيُّ عليه، وقال: "وهو للأعْشى، والشاهد: "سُبحانَ" من غير تنوينٍ؛ لأنه نَوى إضافته فأبْقاه على الحالة التي يكونُ عليها عند التصريح بالمضاف إليه، والمراد به عَلْقَمة بن عُلاثة، كان قد فاخَرَ عامرَ بنَ الطُّفَيل، وهو ابنُ عمِّه، وكان الأعْشى مع عامر، يقول الأعْشى: لما سمعْتُ أنَّ عَلْقَمةَ يُفاخِرُ عامرًا أعظمْتُ هذا، وقلتُ: سُبحان. يُريد: تبرَّأتُ من قُبح ما فعَلَ عَلْقَمةُ تَبرُّؤًا"[2].

وأوردَ عَجُزَ بيتٍ للشاعر الجاهلي حاتمٍ الطَّائي:

وأُعـــرِضُ عـــن شَـــتْمِ اللَّئـــيمِ تَكرُّمَـــا[3]

وبعد أنْ أورَدَ عددًا من الشَّواهد على مسألته، قال فيه: وهو عَجُزُ بيتٍ صدرُه:

وأغفِـــرُ عَـــوْراءَ الكَـــريمِ ادِّخـــارَه

وهو لحاتمٍ الطَّائيِّ من قصيدةٍ[4].

وذكَر استشهادًا على نصب المفعول له مع اقترانه بـ"أل" -مع أنَّ الأغلبَ فيه أنْ يكونَ مجرورًا- بيت قُرَيْط بن أُنَيْف[5]:

فَليـــتَ لي بِهِـــمُ قَوْمًـــا إذا رَكِبـــوا شَـــنُّوا الإغـــارَةَ فُرســـانًا ورُكْبانَـــا

وقال: "هو لقُرَيط بن أُنَيْف من أبياتٍ، والشَّاهِدُ فيه "الإغارةَ" حيث نصبَه على أنَّه مفعولٌ له مع اقترانه بـ"أل""[6]، ثمَّ ذكَر رأيَ الخطيب التَّبريزي: "أن مَن رَواه "شَنُّوا"- بالنون، فالإغارةُ عنده مفعولٌ

(١) بيت من السريع للأعشى في ديوانه، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين، ج١، ص١٤٣.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٢٢٩.

(٣) عجز بيت من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه، شرح وتقديم: أحمد رشاد، ص٤٥، وفيه: "وأصفح عن شتم اللئيم تكرمًا".

(٤) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٢٤٨.

(٥) بيت من البسيط لقريط بن أُنيف العنبري. ينظر: ابن جني، شرح اللمع في النحو، ص: ٣٨، البدر العيني، المقاصد النحوية، ج١٠٥٨/٣، عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، ج٤٤١/٧.

(٦) ينظر: المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٢٤٧-٢٤٨.

به، ومَن رواه "شدُّوا" بالدَّال المهملة فالإغارةُ مفعولٌ له"[1]. ثم ذكَر المكيُّ مُناسبةَ هذا البيت: "وسببُ هذه الأبيات التي منها هذا البيتُ أنَّ ناسًا من بَني شَيْبانَ أغاروا على قُرَيْط بن أُنَيْف من بَلْعَنْبَر، فأخذوا له ثلاثين بَعيرًا، فاستنجَدَ قومَه، فلم يُنجِدوه، فأتى بَني مازن، فركِب معه نفرٌ، فاطَّردوا لبَني شيبانَ مائةَ بعير، ودَفَعوها إلى قُرَيْط، وخرَجوا معه حتى صار إلى قومه، فقال الأبيات[2]".

إن الأمثلةَ على احتجاج المكيِّ بالشِّعر من الطبقَتَين الأُولى والثانية المحتَجِّ بهما كثيرة في كتابه، وقد استشهَدَ بأبيات شِعر الطبقة الثالثة، كما فعَلَ ابنُ مالك وشُرَّاح التسهيل، أمَّا أشعار المولَّدين والمحدثين، فلا يحتجُّ بشعرهم كما صرَّح بذلك، فإن ذكر أشعارهم فإنما يذكرها من سبيل الاستئناس والتوضيح.

رابعًا: الأمثالُ والأقوالُ:

إنَّ مصادرَ الاستشهاد تنحصِرُ في القرآن، والحديث، والشِّعر، والفَصيح من كلام العرب، وفي ذلك يقولُ السُّيوطيُّ: "ما ثبت في كلام مَن يوثَق بفَصاحته، فيشمَل كلامَ الله تعالى، وهو القرآنُ، وكلامَ نبيِّه ﷺ، وكلامَ العرب قبل بَعثته وفي زمنه وبعدَه إلى أنْ فسَدَت الألسنةُ..."[3]، ومما يؤكِّد أنَّ كلامَ العرب يُحتَجُّ به ما قاله أيضًا: "أما كلامُ العرب، فيُحتَجُّ بما ثبَت عن الفُصحاء الموثوق بعربيتهم..."[4].

وقد سلَكَ النحاةُ واللُّغويون في الاستشهاد بالأمثال مَسلَكَين:

أوَّلُهما: الاستشهادُ بالمثَل وحدَه؛ وهذا قليلٌ نادرٌ، وثانيهما: الاستشهادُ بالمثَل مع شواهدَ أُخْرى، وهو الأكثَرُ.

وكانت الأمثالُ حاضرةً في المعاجم العربية القديمة، يستشهِدون بها بكثرة على المفرَدات، وكذلك استشهَدَ النُّحاةُ بالأمثال على التراكيب، وإنْ كانوا لم يستَكْثِروا منها استكثارَهم من الشِّعر القديم؛ فقد استشهد سيبويه في كتابه بالأمثال، وكذلك ابنُ جنِّي في كتابه الخصائص،

(١) التبريزي، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص٥.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٢٤٨.

(٣) السيوطي، الاقتراح، ص: ٦٧.

(٤) المصدر السابق، ص: ٩٠.

وابنُ هشام في كتابه مُغْني اللبيب، وغيرُهم من النُّحاة وأصحاب اللغة، وقد استشهَد البصريون والكوفيون بالأمثال ومَأْثور كلام العرب، وكان اعتدادُ الكوفيين بالمسموع من كلام العرب والأمثال أكثرَ من البصريين(١).

وقد أكَّدَ السُّيوطيُّ جَوازَ الاستشهاد بكلام العرب وأقوالهم، يقول في ذلك: "أعْني به ما ثبَت في كلام مَن يوثَق بفَصاحته، فشمِل كلامَ الله تعالى، وكلامَ نبيه ﷺ، وكلامَ العرب قبل بَعثته، وفي زمنه، وبعدَه، إلى أنْ فسَدَت الألسنةُ بكثرة المولَّدين، نَظمًا ونَثرًا، عن مسلم، أو كافر"(٢).

وقد لخَّص السُّيوطي عن خصائص ابن جني أحوال ما انفرد به العربيُّ من الكلام، فذكَر أنَّ كلامَ العرب على أحوال؛ أحدُها: أنْ يكون فردًا: بمعنى أنه لا نظيرَ له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به؛ فهذا يُقبَل ويُحتَجُّ به. الثاني: أن يكونَ فَردًا: بمعنى أن المتكلمَ به من العرب واحدٌ، ويُخالف ما عليه الجمهور. قال ابنُ جني: فيُنظر في حال هذا المنفرِد به، فإنْ كان فَصيحًا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرَدَ به، وكان ما أوردَه مما يَقبَله القياسُ إلا أنه لم يرِدْ به استعمالٌ إلا من جِهة ذلك الإنسان؛ فإنَّ الأوْلى في ذلك أنْ يُحسَن الظنُّ به، ولا يُحمَل على فساده. الثالث: أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه. قال ابن جني: "والقول فيه أنه يجب قبوله إذا ثبت فصاحته؛ لأنه إما أن يكون شيئًا أخذه عمن نطق به بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعةظن وهو فصيح، أو شيئًا ارتجله؛ فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق إليه(٣).

وقد استدَلَّ شرَّاح التسهيل بطائفة من الأمثال وأقوال العرب التي شاعت في كُتب النحاة، ولذا فلا غَرابةَ أنْ يستشهِدَ المكيُّ بعدد من أمثال العرب وأقوالهم؛ فقد بلَغَت شواهدُه النَّثريَّةُ في كتابه "هداية السّبيل" في جزئه الثَّاني أكثرَ من مائة وخمسين شاهدًا نَثريًّا عدا المكرَّر منها، وهذا يدلُّك على أنه لم تكُن عنايتُه في الاستشهاد بالشاهد النَّثْري من كلام العرب كعنايته

(١) ينظر: قطامش، عبد المجيد، الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية، دار الفكر، دمشق – سورية، ١٩٨٨م، ط١، ص٢٣٠.

(٢) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص٦٧.

(٣) السيوطي، الاقتراح، ص١٠٣-١٠٨.

بالشاهد الشِّعريِّ، إلا أنه بالرغم من ذلك حرَص في بعض الأمثال والأقوال المأثورة أن ينسب الكلامَ إلى صاحبه.

أوردَ المكيُّ المثلَ: "أغُدَّةً كغُدَّةِ البَعيرِ، ومَوْتًا في بيتِ سَلُولِيَّةٍ"[١] ونسَبَه إلى صاحبه عامر بن طُفيل، واستشهد بالمثل على الاستفهام الذي يُفيد التوبيخ، وذكَر قصَّته[٢]، لكنَّه جعَل استشهادَه بالمثَل بعد استشهاده بالبيتَين مما استشهد بهما ابنُ مالك.كما استشهد بالمثل: "وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ"، ونسبه إلى أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٣]، مُتمثِّلًا به على "وجوب وقوعِ الحال جملةً خبريَّةً غيرَ مُفتَتَحةٍ بدليلِ استقبالٍ مُضمَّنةً ضميرَ صاحبها"، وإنْ ورَدَ مما يوهِمُ شيئًا غيرَ ذلك يؤوَّلُ، ولذلك أوَّلُوا المثل بأن تقديره: مَقُولًا فيهم: اخْبُرْ تَقْلِهْ[٤].

أما الأقوالُ المأثورةُ؛ فقد حرَص على تحديد موضِع الشَّاهِد المِسُوقِ له القولُ، واستَقْصى كلَّ وُجوه الاستشهاد فيه. ومن الأمثلة على ذلك ما حكاه الكِسائيُّ عن العرب من قولهم: "مررْتُ بأبياتٍ جادَ بِهِنَّ أبياتًا، وجُدْنَ أبياتًا"[٥]، ثمَّ شرحَ القولَ، وبيَّنَ الشاهدَ فيه، وأنه يُضمَّن شاهدين: شاهدًا على زيادة الباء في فاعل "فَعُلَ" بضم العين، وشاهدًا على حَذفها منه، وفي كلٍّ منهما شاهدٌ على الجمع بين التمييز والفاعل الظَّاهر[٦].

(١) النيسابوري، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، ج٢، ص٥٧.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص١٩٤-١٩٦.

(٣) النيسابوري، مجمع الأمثال، ج٢، ص٣٦٣.

(٤) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٦٥٦.

(٥) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٣، ص٢٥٠.

(٦) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص٩١٣.

المبحث الثَّالث: التَّحيُّز والاعتدالُ

يجِدُ قارئُ كتاب "هداية السبيل" مصادرَ كثيرةً ومتنوِّعةً استَقى منها المكيُّ مادَّتَه؛ وذلك لما يضمُّه الكتابُ بجانب النحو الذي هو مادَّتُه من مسائلَ في اللغة، والأدب، والبلاغة، والعَروض، والقراءات، والحديث، والتراجم، وهو يحوي عددًا كبيرًا من أسماء الكتب، وأسماء العلماء الذين ينتمون إلى مدارسَ مختلفة، ويَعرِض آراءَ المدارس النحويَّة المختلفة، ويُناقِش شرَّاح التسهيل من قبلِه. والمستعرِضُ لكتاب المكيِّ في كل ذلك يَستَجْلي موقفَه منهم، وكيف وافَقَ، وخالَفَ، وقرَّبَ، وبعَّدَ.

تتبعَ المكيُّ كثيرًا آراءَ النُّحاة، وبيَّنَ حُجَجَهم وتَعليلاتِهم، ولم يكُنْ في كثيرٍ من المسائل مجردَ ناقلٍ لآرائهم، وجامعٍ لها، بل كان يتدخَّلُ فيها موضِّحًا ما خَفيَ منها، أو مُقوِّيًا بعضَها، أو مُضعِّفًا، واتَّبَعَ ذلك ساردًا الخلافَ بالتَّعليق، أو دونَ تَعليقٍ، بالتَّرجيح بين الأقرَبِ منها، أو التعقيبِ عليها بأقوالِ غيره، وقد يحتجُّ لمن لم يحتجَّ لنفسه، وهذا يتطلَّبُ منه موقفًا خاصًّا من كلِّ هؤلاء العلماء، وكُتبهم، ومدارسهم، موقفًا موضوعيًّا في نقاشهم، والجمع بين أقوالهم، وتتَّضِح منهجيَّةُ المكيِّ في التَّحيُّز والاعتدال عمَّن أخذَ ونقلَ من الأمور الآتية:

أوَّلًا: موقفه من المدرستين البصريَّة والكوفيَّة:

عرَض المكيُّ في كتابه آراء المدرستَين على حدٍّ سواءٍ، فكثيرًا ما يتحدَّثُ في المسألة، ثمَّ يعرِضُ لموقف المدرسة البصريَّة والكوفيَّة من المسألة دونَ تَرْجيح إحدى المدرستين، فمن ذلك أنه أورَدَ مذهبَ البصريين، والكوفيين ويونس في الفصل بالجار والمجرور والظَّرف بين "كم" الخبرية وتمييزها المجرور بها، فقال:

"وفي هذه المسألة ثلاثةُ مذاهب: أحدُها: أن ذلك لا يجوزُ إلا في الشِّعر... وهو مذهَبُ جمهور البصريين.

والثاني: أنَّه يجوز في الاختبار، وهو مذهَبُ الكوفيين.

والثالث: أنَّه يجوزُ في الشِّعر إذا كان الظرفُ أو المجرورُ ناقصًا... وهو مذهبُ يونس". ثمَّ ردَّ مذهبَ يونس، وسكَتَ عن البصريين والكوفيين[1].

(١) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٧٧.

وذكَرَ المكيُّ قولَ ابن مالك في إعمال المصدَر: "ولا يلزَمُ ذِكرُ مَرْفوعه"[1]؛ أي: لا يلزَمُ ذِكرُ مرفوعِ المصدَر العامل، سواءٌ كان المصدرُ لازمًا أو متعدِّيًا. ثمَّ بيَّنَ أن مذهَبَ البصريين يَرى أنَّ المصدَر إذا حُذف فاعلُه لم يتحمَّل ضميرَه، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الفاعل مُضمَر في المصدر[2].

وكان في بعض المسائل يَعرِض لموقف البصريين والكوفيين من مسألة ما، ثمَّ يرجِّح المذهبَ البصريَّ بدَليل في الغالب، ومثالُ ذلك عرضُه لمسألة تقديم الحال على صاحبه؛ إذ عرَضَ لرأي البصريين بأنَّه لا يمتنِعُ تقديمُ الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب ظاهرًا كان، أو مُضمَرًا، ثمَّ استشهَدَ ببيت طَرَفة بن العبد[3]:

فَسَقَى دِيارَكَ غيرَ مُفسِدِهَا صَوبُ الغَمامِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

واستشهَدَ بشاهدٍ آخَرَ للنابغة الذُّبياني، وعرَضَ موقفَ الكوفيين بمنع تقديم الحال على المنصوب الظَّاهر مُطلَقًا؛ أي: سواءٌ كانت الحالُ اسمًا أو فِعلًا، وأوضَحَ المكيُّ سببَ المنع عند الكوفيين بألَّا يُتوَهَّمَ كونُه مفعولًا، وكونُ صاحبه بدَلًا. ثم علَّقَ بقوله: "الصحيحُ جوازُه مُطلقًا"[4].

وقد يعرِضُ موقفَ المدرستين، ويُرجِّحُ رأيَ الكوفيين في المسألة، ومن ذلك ما فعَلَه في بيان "عمل الصفة المشبَّهة في الضَّمير المتَّصِل بها بإضافتها إليه بشَرط خُلوِّها من "أل""، وبيَّنَ الخلافَ بين البصريين والكوفيين في حُكم الضمير المتَّصِل بالصِّفة المشبَّهة المجرَّدة من "أل"، فيرى مذهبَ الكِسائي بأنه في محلِّ نَصبٍ إنْ لم يُقصَد إضافةُ الصفة المشبَّهة إليه، وإنْ قُصِدت إضافتُها إليه تعيَّنَ الحكمُ عليه بالجرِّ، وإنَّما يمكِنُ القَصدانِ إذا كانت الصِّفةُ المشبَّهةُ غيرَ مُنصرفةٍ، نحو: "رأيتُ رجلًا حَسَنَ الوَجْهِ أَحْمَرَهُ، فالنَّصبُ على التشبيه بالمفعول عند مذهَب الكِسائي، والجرُّ على الإضافة عند البصريين[5]. ويُرجِّحُ المكيُّ في ذلك مذهبَ الكوفيين،

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد على تكميل المقاصد، ص١٤٢.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص١١٠٨. لمزيد من الأمثلة، ينظر: ج٢، ص: ٥٦٥، ٥٦٦، ج٣، ص: ١١٠٨، ١٢٨١، ج٤، ص: ١٣٦٩.

(٣) بيت من الكامل لطرفة بن العبد في ديوانه، شرح الأعلم الشنتمري، ص١٠٤. ونصه في الديوان: "فَسَقَى بلادَك، غَيرَ مُفْسِدِها... صَوْبُ الغَمامِ وديمةٌ تَهْمي".

(٤) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٢، ص٦٠٧. لمزيد من الأمثلة، ينظر: ج١، ص٨٢، ١٢٩، ١٦٩، ج٢، ص: ٤٣٢، ٤٣٣، ج٣، ص: ٩١٦، ١١٩٥، ج٤، ص: ١٣٤٧.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٩٣.

لقوله: "ومذهبُ الكِسائي هو الصَّحيحُ؛ لأنه رُويَ عن العرب: "لا عَهدَ لي بأَلْأَمِ قَفًا مِنْهُ ولا أَوْضَعَه"[(١)] بفتح العين، وبهذا يظهَر الفرقُ بين قصد الإضافة وغيرها[(٢)].

ووافقَ الكوفيين في باب الإضافة فقال: "فإن صُدِّرَت الجملةُ المضافُ إليها باسمٍ...، أو فعلٍ مُعرَبٍ... جازَ الإعرابُ؛ أيْ: في الظرف المضاف إلى هاتَين الجملتَين باتِّفاق، وجاز أيضًا البناءُ خلافًا للبصريين، والصَّحيحُ مذهبُ الكوفيين لوُرود السَّماع به"[(٣)]، ثمَّ استشهَدَ بقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[(٤)].

وقد عرَضَ في بعض المسائل إلى اتِّفاق المدرستين البصريَّة والكوفيَّة في بعضها، واختلافهم في بعضها الآخَر، ومثال ذلك ما عرَضَه من اتِّفاق جمهور البصريين والكوفيين على أن المصدرَ والفعلَ أحدُهما مُشتَقٌّ من الآخَر. وجعَل البصريون الأصالةَ للمصدر، وجعلَها الكوفيون للفعل، ورجَّح مذهَبَ البصريين[(٥)]. ثمَّ عرَضَ استدلالَ ابن مالك على صحةِ ما ذهَبَ إليه البصريون بستة أُمور، وذكَر أمورًا استدلَّ بها الكوفيون ردًّا لها[(٦)].

يَتبيَّنُ لنا من خلال ما سبق أنَّ المكيَّ عرَضَ في كتابه إلى آراء أئمة وأعلام نُحاة المدرستين البصريَّة والكوفيَّة دونَ أن يُلزِمَ نفْسَه بمدرسة مُعيَّنة، أو يُظهر تَعصُّبًا لها، بل كان ينظُرُ إلى المدرستين نظرةً مَوْضوعيَّةً، وإذا رجَّحَ إحداهما على الأُخرى؛ فذلك استنادًا للدليل والتحليل. صحيحٌ أنه قد وافَقَ البصريين في كثيرٍ من آرائهم، وأبدى تأثُّرَه بهم، لكن لا يَعني هذا أنه بَصريُّ المذهَبِ؛ فقد كان في بعض الأحيان يُضعِّفُ رأيَ البصريين، ويُرجِّحُ رأيَ الكوفيين إذا رأى أنَّ الدليلَ يَدعَمُهم، وخُلاصةُ القول: إنَّ أساسَ تَرجيحه مدرسةً على أُخرى مَرَدُّه الدليلُ، والشاهدُ، والقياسُ الصَّحيحُ.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج٣، ص١٠٦١. لمزيد من الأمثلة، ينظر: ج٣، ص: ١١٢٣، ج٤، ص: ١٤٣٦، ١٤٨٣، ١٤٨٤.

(٣) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص٢٣١.

(٤) سورة المائدة، آية: ١١٩.

(٥) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عبد العزيز القناوي، ج١، ص: ١٦٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ج١، ٧٨٦-٧٨٩.

ثانيًا: موقفه من شرَّاح التسهيل:

اختلفت طرُقُ الشُّراح في تناوُلهم كتابَ "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك، وكثُرَت كتبُ الشروح، ومن أشهرها: شرحُ التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وشرح "التذييل والتكميل" لأبي حيَّان (ت ٧٤٥هـ)، وشرح "التسهيل" لابن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، وشرح "المساعد على تسهيل الفوائد" لابن عَقيل (ت ٧٦٩هـ)، وشرح "شفاء العليل في إيضاح التسهيل" للسلسيلي (ت ٧٧٠هـ)، وشرح "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، وشرح "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" للدماميني (ت ٨٢٧هـ)، وشرح "هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل" لعبد القادر المكي (ت ٨٨٠هـ).

وكان المكيُّ من أواخِر مَن شرح التسهيل، فتعرَّض في شرحه إلى مَن سبقوه في شرح "التسهيل" لابن مالك، فأوردَ آراءَهم، ومنهجَهم، وبيَّنَ مواقفَهم مؤيِّدًا، أو مُعارضًا، وقد بيَّنَ المكيُّ في مقدِّمة كتابه موقفَه العامَّ من شرَّاح "التسهيل" قبلَه، بَدْءًا بأبي حيَّانَ الذي قال فيه: "... إلى أن أتاحَ اللهُ -تعالى- له إمامَ زمانه، وعالِمَ أوانه، وحيدَ دَهْره في علم العربيَّة، وفريدَ عصره في الفنون الأدبيَّة، أثيرَ الدِّين أبا حيَّان محمدَ بنَ يوسفَ الغَرْناطيَّ، الأندلسيَّ تَغمَّدَه اللهُ برحمته، فتَحَ مُقْفَله؛ (أي: كتاب التسهيل)، وأوضَحَ مُشكِلَه، وأحْيا منه ما كان مَواتًا، وجدَّدَ ما عاد رُفاتًا، وجسَّر النَّاس على قراءته، وحضَّهم عليه، ورغَّبهم فيه، وأرشَدَهم إليه"[1]. ثمَّ ذكَر باقيَ الشُّراح من بعد أبي حيَّان مُبيِّنًا موقفَه منها: "ثمَّ تداوَلَ شرحَه؛ (أي: شرحَ أبي حيَّان) جماعةٌ من تلامذته...، وهذه الشُّروحُ فيها لطالب هذا الفنِّ مَقنَعٌ، بل ليس للزيادة على ما فيها مَطمَعٌ، إلَّا أنَّ الناظرَ إليها، والمعوِّلَ في فَهْم مسائلِ هذا الكتاب عليها، لا يُكملُ له بذلك المطلوب، ولا يَنتَجِزُ له تمامُ المرغوب، لما عُلِمَ أنَّ كلَّ مسألةٍ من هذا الفنِّ مُفتقِرةٌ غالبًا إلى دليلٍ من شاهدٍ، أو تمثيلٍ. وقد أهملَ كلٌّ منهم -رحمهم الله- التَّنبيهَ على غريب الأدلة النثرية والشواهد الشعرية، وأغفلوا ضبط مبناها وإيضاح معناها، فيَصيرُ النَّاظرُ في ذلك حيران، هائمًا على وجهه ولهان؛ إذ ليس في ذلك بخصوصه مصنَّف يُرجَع إليه، ويُعَوِّل في كشفه على

(١) المكي، عبد القادر، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ص: ٢.

ما لم يظهر له عليه، وقد تعرَّض ابنُ عَقيل لذلك قليلًا، ولكنه لم يشفِ غليلًا"[1].

يتَّضِح ممَّا سبق أنَّ المكيَّ يُجلُّ ويُقدِّرُ أصحابَ الشُّروح، ويَعتَرِف بفضلهم وعَملهم، إلَّا أنه وجَدَ بعضَ التقصير في التمثيل بالشَّواهد، أو التنبيه إلى غريب الأدلَّة؛ ممَّا يجعَلُ الدَّارسَ يبحثُ عن كتاب يَشْفي غليلَه، لكن لا يجِدُ إلَّا شرحَ ابن عَقيل الذي تعرَّض لجُزء من هذه المسائل، لكن يَرى المكيُّ أنَّه لم يصِلْ بذلك إلى ما يَقنَعُ به.

يعتمدُ المكيُّ في "هداية السبيل" على كتاب "التسهيل" لابن مالك وشرحه، ويورِدُ آراءَ وشروحَ مَن سبَقَه من شُرَّاح التسهيل، لكنَّه لم يكُنْ تابعًا لما نَهَجوه، بل كانت له مواقفُه المنفردةُ؛ فقد يوافقُ بعضَهم، ويُخالفُ بعضَهم الآخَرَ، ويرُدُّ على خطأ أحدِهم بصوابِ غيره، وربما خالَفَهم جميعًا، ونبَّهَ إلى ما غَفلوا عنه.

يَبْدو جَليًّا أن المكيَّ كان مَوضوعيًّا في التأييد، أو الردِّ، أو الاستدراك على كلام ابن مالك، فبالرغم من أنَّ المكيَّ كان مُجِلًّا لابن مالك إلَّا أنه لم يتحيَّزْ له، بل كان معتدِلًا في دراسته لكتابه، يَقبَلُ ما يَرْضى دليلَه، ويرُدُّ عليه إذا ما ملَكَ شاهدًا على ذلك.

وقد أكثَرَ المكيُّ من النَّقل عن أبي حيَّان في جميع أبواب كتابه، وسائر القضايا والموضوعات التي يحتاج إليها شارحُ "التسهيل" موافقًا لرأيه،

وقد تراوَحَت مواقفُ المكي لآراء ابن عَقيل بين نقلها بما يوضِّحُ به كلامَ ابن مالك، أو اعتراضه عليه. وقد أكثَرَ المكيُّ من النقل من كتاب ابن عَقيل، وعدَّه من الكتب التي يُعتمَد عليها، كما صرَّح بذلك في مقدِّمة كتابه

وقد اعتنى المكيُّ بكتاب "تمهيد القواعد" لناظر الجيش، وأفاد منه لما في الكتاب من آراءٍ أصيلةٍ عبَّرَ فيها النَّاظرُ عن موقفه من ابن مالك، وشيخه أبي حيَّان؛ فقد ردَّ كثيرًا من آراء أبي حيَّان المخالفة لما ذهَب إليه ابنُ مالك، أمَّا المكيُّ فقد تراوحَت مواقفُه من آراء ناظر الجيش بين الموافَقة له في رأيه، والاعتراض على ما يذهَب إليه.

وخُلاصةُ القول في منهجيَّة المكي في التَّحيُّز والاعتدال: أنه قد أبْدى في كتابه تقدير العلماء والشُّرَّاح، واعترَفَ لهم بالفضل وعُلو المنزلة في العلم والحفظ، وذكَر في مقدمة كتابه في حقِّهم ما يرفَع من مكانتهم، ويُبيِّنُ أهميَّةَ مُصنَّفاتهم، لكنه آثَر أن يتحيَّزَ للعلم والرأي الصَّواب

(١) المكي، هداية السبيل، تحقيق: عثمان الصيني، ج١، ص٢-٣ من مقدمة كتابه.

الذي يحوطه الدليلُ، فلم يُحابِ أحدًا على أحدٍ، ولا قدَّمَ عالمًا على آخَرَ، ولا فضَّلَ مدرسةً على أُخرى، بل نظَرَ إلى كلِّ ذلك بعين العالم الدَّارس، يُقدِّمُ مَنْ معه الدليلُ والحجَّةُ، ويؤخِّرُ مَن يَستَضعِفُ رأيَه، ثمَّ بعد ذلك قد يُقوِّيه ويؤيِّدُه في مسألة أُخرى جاء بالدليل والحُجَّة عليها.

الخاتمة

انتهت تلك الدراسة الماتعة على مشقتها وصعوبتها، دراسة تضع الناظر فيها على أبعاد شرح التسهيل لعبد القادر المكي، ذلك العالم الكبير، أحد أعلام مكة المكرمة، وأحد أهم شُرَّاح التسهيل، الذي أولى عنايته بتسهيل الفوائد، فأقدم على شرحه وبسط مسائله وقرَّب عباراته، واستدل لها واستشهد عليها. وقد جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية كتابه "هداية السبيل" وقيمته ومكانته في النحو العربي، عن طريق بيان ما أحدثه صاحب الكتاب في كتابه، وأنه لم يكن مجرد حاطب ليلٍ أو تابعٍ لقولٍ معين، ينصره ويتعصب له.

وقد تألفت الدراسة من تمهيد وأربعة فصول:

توقفت في التمهيد عند شخصية عبد القادر مكي، من حيث: اسمه ونسبه وسيرته ومنزلته العلمية وأهم مؤلفاته، وبيان فكرة ومضمون كتاب هداية السبيل، فهو موسوعة ثقافية ضخمة، على الرغم من عدم اكتمال الكتاب، إلا أنه ذا قيمة علمية كبيرة، ويعد أكبر كتب عبد القادر مكي وآخرها.

أما الفصل الأول فقد تناولت فيه مواقفه من شراح التسهيل من حيث الموافقة والتأييد والمخالفة والاعتراض والاستدراك مع أبرز شُرَّاح التسهيل، وهم: ابن مالك وأبو حيان والمرادي والسمين الحلبي وابن عقيل وناظر الجيش والدماميني.

وأما الفصل الثاني فتوقفت فيه عند منهجه في النقل عن الشروح، وتتمحور دراسته في شرحه لمتن التسهيل في عدة أبواب: منها:

– سوق النصوص لتأييد الفكرة من غير تعقيب؛ فقد كان يسوق النصوص ثم يذكر القاعدة النحوية من غير أن يذكر تعليقًا أو تعقيبًا، وإنما يكتفي بذكر القاعدة النحوية فقط أو تأييده لرأي ابن مالك أو غيره من النحاة.

– سوق النصوص والتعقيب عليها، ببيان أقوال أهل العلم فيها، وخلافهم واتفاقهم، ومذهب البصريين والكوفيين، واختيار ابن مالك وغيره، ثم قد يُرَجِّح قولًا وقد يسكت. وهذا عكس سابقه.

– التنبيه على الفوائت، وذلك من خلال التنبيه على ما فات ابن مالك، أو ما ذكره ابن

مالك وفيه خطأ من وجهة نظر المكي.

– الاستشهاد والتمثيل للمسألة والقاعدة النحوية، وقد وجدنا أن المكي لم يذكر مسألة أو قاعدة دون أن يبرهن عليها ويستدل لها بشاهدٍ لغوي أو أكثر.

وفي الفصل الثالث تناولت الأدلة النحوية عند المكي، وهي نوعان:

الأدلة العالية، وهي: السماع والقياس والإجماع. أما السماع، فهو القرآن بقراءاته المتواترة والشاذة، والسُّنَّة –على خلاف في قبولها والأخذ بها– والأشعار، والأمثال، والأقوال العربية.

والقياس هو حمل فرع على أصلٍ لاتفاقهما في العلة، والقياس حُجَّة عند النحاة معمول به.

والإجماع هو إجماع نحاة البصرة والكوفة على مسألة ما، ومنه إجماع العرب على قبول أو رد مسألة أو عبارة نحوية أو لغوية.

وقد فصَّلنا الحديث عن كل واحدٍ من هذه الأدلة، وذكرنا استشهاد المكي بالقرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة، وضربنا على ذلك أمثلة في انتصاره لقولٍ ما على غيره أو رفضه لقولٍ ما بورود آية أو قراءة تخالف ما ذهب إليه.

كذلك ذكرنا استشهاد المكي بالسنة وفاقًا لابن مالك، وخلافًا لأبي حيان في منعه الاستدلال بالحديث، وذكرنا ردَّه عليه وعلى ابن عقيل.

كذلك تطرقنا إلى ذكر القياس عند المكي، واستدلاله به وترجيحه بين الأقوال بناءً عليه.

أما الأدلة العالية فهي الاستحسان واستصحاب الحال والحمل على عدم النظير، وقد فصَّلنا فيها القول، وأن المكي اعتمد عليهم، إلا أنه لم يكن بنفس درجة اعتماده على الأدلة العالية.

ثم كان الفصل الرابع والأخير وهو التقويم فتناولته من حيث الدقة في النقل؛ حيث تنوَّعت أساليب المكي في النقل عن المصادر الأخرى؛ فأحيانًا يذكر المصدر واسم المؤلف، وأحيانًا يكتفي بأحدهما، وتارة يذكر بداية القول ونهايته، وأخرى يذكر البداية أو النهاية فحسب.

كما أن المكيَّ اعتمد على إيراد الشواهد الصحيحة، فيستشهد بالقرآن بكافة قراءاته، ويورد الروايات الصحيحة للأبيات الشعرية، ويردُّ على الروايات الأخرى، كما غلب عليه الاستدلال بالحديث الصحيح، وأغلب أحاديثه التي احتج بها في الصحيحين أو أحدهما، بيد أنه استدلَّ بحديث لا أصل له، غير أنه شائع على ألسنة الفقهاء واللغويين، كما أنه يعزو المثل

والقول المشهور إلى قائليه، كما يعزو البيت الشعري غالبًا إلى قائله، ما تبيَّن له ذلك، إلا أن يجهل القائل أو يكون البيت مشهورًا لدرجة أنه لا يفيد ذكر قائله شيئًا.

كذلك نجد المكي في تتبعه لآراء النحاة لم يكن مجرد ناقل لآرائهم، بل كان يتدخل فيها إما موضحًا ما خفي منها، أو مُقويًا بعضها، أو مضعفًا للبعض الآخر منها.

كما يبدو على المؤلف أنه لم يجنح لأي مدرسة من المدرستين الكوفية والبصرية؛ بل كان ينقل قولهم بلا ترجيح أحيانًا، وقد يُرَجِّح ما وافقت قوله وقَوِي دليلها، سواءً كانت البصرية أو الكوفية، وإن كان يغلب عليه الانتصار للمدرسة البصرية، إلا أنه لم يكن ذلك عن تعصب أو تمذهب، وإنما سعيًا وراء الحق بالدليل.

وقد ذكرت في هذا الباب موقفه من شراح التسهيل؛ فهو يُقَدِّر أصحاب الشروح، ويعترف بفضلهم، إلا أنه لم يثنه ذلك عن مناقشة بعضهم أو ترجيح قول أحدهم على الآخر، أو مخالفتهم في بعض ما ذهبوا إليه.

ومن خلال الدراسة توصلت إلى أهم النتائج الآتية:

١. كان عبد القادر المكي ممن اهتم اهتمامًا بالغًا بالاستشهاد بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والتوسع في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وبكلام العرب شعرًا ونثرًا.
٢. يعد كتاب المكي "هداية السبيل" من أكبر كتبه؛ فقد جمع فيه آراءه واختياراته، وآراء شراح التسهيل، فكان كتابًا جامعًا لمسائل النحو واللغة والقراءات والبلاغة والعروض والأدب والحديث والتراجم، مما يدل على مكانة عبد القادر المكي وطول باعه، وكثرة اطلاعه.
٣. يكتسب هذا الكتاب قيمة بما حواه من نُقولٍ عديدة من أمهات الكتب والرسائل القديمة.
٤. أن المكي لم يلتزم طريقة واحدة في عرض مسائل هذا الكتاب النحوية، ونقله من مصادرها؛ بل كانت له طرق عدة، ظهرت عند الحديث عن منهجه واقتباساته.
٥. يميل عبد القادر المكي إلى المدرسة البصرية كثيرًا، غير أنه لا يلتزم بأقوالها دون تبين الدليل، بل متى صحَّ عنده قولٌ أخذَ به، وإن كان يخالف المدرسة البصرية.
٦. تنطلق انتقادات المكي ومناقشاته لمن سبقه من النحاة من دوافع النقد البناء الذي لا

يشوبه شيء من الحقد أو العداوة؛ بدليل أنه متى ظهر له الحق مع من خالفه قبل ذلك انتصر لقوله وأعلن ذلك صراحة.

٧. يعتمد المكي على الأدلة القوية المحتج بها، من القراءات المتواترة، وكلام العرب وأمثالهم، وأشعار الجاهليين والمخضرمين، والحديث الذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٨. يحتج المكي بالحديث الشريف طالما ورد من طريق صحيح، خلافًا للمانعين والمتوسطين، وموافقةً لابن مالك.

٩. لا يميل عبد القادر المكي إلى ذكر قاعدةٍ نحوية دون التدليل عليها وتحليل شواهدها، فلا تجد مسألة نظرية ذكرها المكي دون أن يوضحها ويبسط الحديث فيها، ويذكر الشواهد عليها ويحللها.

١٠. لعبد القادر المكي ملكة جيدة في حفظ الشواهد الشعرية والاستشهاد بها، ونسبة أغلبها إلى أصحابها، فضلًا عن معرفته بعض الاختلاف في نسبة الشاهد لأكثر من شاعر.

الفهارس

١- فهرس الآيات

٢- فهرس الأحاديث

٣- فهرس الشعر

٤- فهرس كلام العرب

٥- فهرس الأعلام

٦- فهرس المصادر والمراجع

٧- فهرس الموضوعات

١- فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
١- سورة الفاتحة		
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	١١٤
٢- سورة البقرة		
﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾	٨٩	١٠٣
﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾	١٣٧	١١٢
﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾	٢٠٠	١٦٩
﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ﴾	٢٤٨	١٦٩
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾	٢٥١	١٦٩
﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾	٢٧١	١١٥
﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾	٢٨٢	١٦٢
٣- سورة آل عمران		
﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾	٨	١١٤
﴿فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾	١٠٧	١١٣
٤- سورة النساء		
﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾	٦	١١٣
﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾	١٦	١١٣
﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا﴾	٤٧	١٠٣
﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾	١٢٧	٩٣
﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ﴾	١٣٥	٨٤
﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾	١٥٧	٨٩
﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾	١٥٩	٤٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ﴾	١٦١	١٦٩
﴿فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾	١٧٠	٨٨
﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا﴾	١٧١	٨٨
٥- سورة المائدة		
﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾	٣٨	٣٤، ١١٣
﴿عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾	٦٣	١٦٩
﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾	٧٣	١٦٨
﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	١١٩	٩٥، ١٦٨، ١٨٢
٦- سورة الأنعام		
﴿وَلَوْ رُدُّواْ﴾	٢٨	٢٨
﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	١٦٠	٧٤
٧- سورة الأعراف		
﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾	٨٦	١١٤
٨- سورة الأنفال		
﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾	٤٣	١١٢
٩- سورة التوبة		
﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾	٤٠	١٦٨
١١- سورة هود		
﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾	١	٦٧، ١٠٣، ١٣٤
﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾	٢٨	١١٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾	٤٣	١٣٧
١٢- سورة يوسف		
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾	٢	٩
﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾	٣٥	٧٤
﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾	٦٥	٢٨
١٦- سورة النحل		
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾	٤٣-٤٤	٥٠
١٨- سورة الكهف		
﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾	١٠	١١٣
﴿أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	٩٦	١١٤
١٩- سورة مريم		
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	٣٨	١٠٢
﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾	٧١	٤٤، ٤٥
٢٠- سورة طه		
﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾	٩٦	٥٩
٢٢- سورة الحج		
﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾	٤٦	٨٠
٢٤- سورة النور		
﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾	٢	١١٣
﴿فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾	٢	
﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾	٤	٧٨
﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾	٦٣	٨٧

الآية	رقمها	الصفحة
٢٨- سورة القصص		
﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ۖ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ۖ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾	٢٨	٧٣
٣٤- سورة سبأ		
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾	٢٨	١٦٣
٣٧- سورة الصافات		
﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾	١٦٤	٤٤
٤٠- سورة غافر		
﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾	٨١	٧٣
٤٢- سورة الشورى		
﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾	٤٥	٣٦، ٨٠
٤٧- سورة محمد		
﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾	٣٧	١١٢
٥٤- سورة القمر		
﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾	١٢	٤١
٥٦- سورة الواقعة		
﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾	١	٨٤
﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴿٨﴾﴾	٨	٨٥
٥٩- سورة الحشر		
﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾	١٧	١١٣، ١٦٨
٧٢- سورة الجن		
﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾	٧	١١٤
﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾	٩	١٣٣

الآية	رقمها	الصفحة
٩٩- سورة الزلزلة		
﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾	٤	١١٤
١١٢- سورة الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٨٠

٢- فهرس الأحاديث

اللهمَّ حَوَالَيْنا ولا عَلَيْنَا ١٥٣
إنَّ لله تِسعةً وتِسعينَ اسمًا ١٥٣
فإما أدركنَّ واحدٌ منكم الدَّجَّال ١١٩
كل مولودٍ يولَدُ على الفطرة..... ١١٨
الكلمةُ الطيبةُ صدقةٌ..... ١١٩
كُنَّا خمسَ عشْرةَ مِائةً ..... ٦١، ١٧٣
كُنَّا يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائةً ..... ٦١، ١٧٣
وايم الَّذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيده ١٧٢
وحجِّ البيت منِ استطاع إليه ١١٩
وَيْحَ عمَّار، تقتُلهُ الفئةُ الباغيةُ.....١١٩، ١٥٣
يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ يومَ القيامة.....١١٩، ١٧٣

٣- فهرس الشعر

البيت			الصفحة
أَتعلبَـــةَ الفـــوارسِ أمْ رِيَاحًـــا		عَـدلْتَ بهـا طُهَيَّـةَ والخِشـابَا	١٥٧
هـــذا لعمـــركم الصـــغار بعينـــه		لا أم لي إن كـــــان ذاك ولا أب	١٢٤
وإذا تكـــون كريهـــة أُدعـــى لهـــا		وإذا يُحاس الحيس يُدعى جندب	١٢٤
هـــل في القضـــية أنْ إذا اســـتغنيتمُ		وأمنـــتمُ فأنـــا البعيـــد الأجنـــبُ	١٢٤
لَـئِنْ كـانَ بَـرْدُ المـاءِ هَيْمَـانَ هاديًـا		إليَّ حَبِيبًـــا إنهـــا لَحَبِيـــبُ	١٢٧
كـأنَّ صُـغْرَى وكُـبْرى مِـنْ فَوَاقِـعِها		حَصْبَاءُ دُرٍّ على أرضٍ منَ الذَّهَبِ	١٧٥
ومـا زَالَ مُهْـرِي مَزْجَـرَ الكَلْـبِ مِـنهُمُ		لَـدُنْ غُـدوَةٍ حَـتَّى دَنَـتْ لِغُـرُوبِ	١٦٧
فلـــئن صـــرت لا تحـــير جوابًـــا		لبمـا قـد تـرى وأنـت خطيـب	٤٦
أَلا رَجُـــلٌ جَـــزَاهُ اللهُ خَيْـــرًا		يَـدُلُّ علـى مُحَصِّـلةٍ تُبِيـتُ	١٦٠
عَشـيَّةَ سُـعْدَى لـو تَـراءَتْ لِراهِـبٍ		بِدُومَـةَ تَجْـرٌ دونَـهُ وَحَجِـيجُ	١٥٩
قَلَـى دِينَـهُ واهتـاجَ لِلشَّـوقِ إنَّهـا		على الشَّوقِ إخوانُ العَزاءِ هَيوجُ	١٥٩
أمـوت أسًـى يـوم الرجـام وإنـني		يقينًـا لـرهن بالـذي أنـا كائـدُ	١٢٣
أنـا الرجـل الضـرب الـذي تعرفـونني		خشـاشٌ كـرأس الحيَّـةِ المتوقِّـد	٤٣
فزَجَجْتُهـــا بِمَزَجَّـــةٍ		زَجَّ القَلـــوصَ أبي مَـــزَادَه	١٧٥
وبالصَّـــريمةِ مِـــنهم منـــزلٌ خَلَـــقٌ		عَـافٍ تغيَّـرَ إلَّا النُّـؤيُ والوَتِـدُ	١٦٤
لَقَـدْ مَنَحَـتْ لَيلـى المِـودَّةَ غَيْرَنَـا		وإنَّ لهـا مِنَّـا المِـوَدَّةَ والبَـذْلا	٦٥
اطلُـبْ ولا تَضْـجَرَ مـن مَطلَـبٍ		فآفـــةُ الطالِـــبِ أنْ يَضْـــجَرا	١٧٤
أقُـــولُ لَمَّـــا جَـــاءَني فَخْـــرُهُ		سُـبحانَ مـن عَلقَمـةَ الفـاخِرِ	١٧٦
بـالله يـا ظَبَيـاتِ القـاعِ قُلْـنَ لنـا		لَـيْلايَ منكُنَّ أمْ ليلى منَ البشَرِ	٣١
فلَـئِنْ تَغَيَّـرَ مـا عَهِـدْتُ وأصـبحَتْ		صَـدَقتْ فـلا بـذلٌ ولا ميسـورُ	٥٩
كعبًـا أخـوهُ نهـى فانقـاد منتهيًـا		ولـو أبى بـاءَ بالتخليـد في سَـقَرا	١٢٧
لَبِمَـا يُسـاعفُ في اللقـاءِ وليُّهـا		فَـرِحٌ بقُـربِ لِقائِهـا مَسـرورُ	٥٩
نجـا سـالمٌ والـنفسُ منـه بشِـدقِه		ولم ينـجُ إلا جَفْـنَ سَـيفٍ ومِئْـزَرَا	٤٤

البيت			الصفحة
وطرفَــكَ إمــا جئتنــا فاحبِسَــنَّه		كما يحسبوا أنَّ الهوى حيثُ تنظرُ	٩٨
وأغفِــرُ عَــوْراءَ الكَــريمِ ادِّخــارَه			١٧٦
وتَــذكُرُ نُعْمَــاهُ لــدُنْ أنــتَ يــافِعٌ		إلى أنتَ ذا قُذَّيْنِ أبْيَضَ كالنَّسْر	١٦٤
وطرفَــكَ إمــا جئتنــا فاحبِسَــنَّه		كما يحسبوا أنَّ الهوى حيثُ تنظرُ	٩٨
وعَيَّــرَتْنِي بَنُــو ذُبيــانَ رَهْبَتَــهُ		وَهلْ عَليَّ بأنْ أخْشاكَ من عارِ	١٥٦
إنَّ سَــلْمَى مِــنْ بَعــدِ يَأْسِــي هَمَّــتْ		بِوِصَــالٍ لَــوْ صــحَّ لَمْ يُبْــقِ بُوسَــا	٦٧
عَيَّنَــتْ لَيْلَــةً فَمَــا زِلــتُ حَــتَّى		نِصْــفِهَا رَاجِيًــا فَعُــدتُ يَؤُوسَــا	٦٧
مَــا رَاعَــنِي إلَّا جَنَــاحٌ هَابِطَــا		حَــولَ البُيُــوتِ قَوْطَــه العُلابِطَــا	١٦٠
أتجــزعُ إنْ نفــسٌ أتاهــا حِمَامهــا		فهلَّا التي عن بينِ جنبيكَ تدفعُ	١٠٣
إنَّمَــا النَّحْــوُ قِيــاسٌ يُتَبَّــعْ		وبِــهِ فِي كــلِّ عِلْــمٍ يُنتَفَــعْ	١٣٠
أتقتُلُــني، وقــد شَــغَفْتُ فؤادَهــا		كما شغَفَ المهنوءةَ الرجُلُ الطالي	٤٠
أنُصْــبٌ لِلْمَنِيَّــةِ تَعْــتَرِيهِمْ		رجــالي أمْ هُــمُ دَرَجُ السُّــيُولِ	١٢٤
عَلَــيَّ إلى البَيــتِ المحَــرَّمِ حَجَّــةٌ		أُوَافِي بِهــا نَــذْرًا وَلَمْ أَنْتَعِــلْ نَعْــلا	٦٥
فإنْ أنتَ لَمْ يَنفَعْكَ عِلمُكَ فانْتَسِبْ		لَعلَّــكَ تَهْــدِيكَ القُــرونُ الأوائِــلُ	١٥٦
فلــئن فلــت هــذيل شــباه		لبمــا كــان هــذيلا يفــل	٤٦
قِفــا نَبْــكِ مِــنْ ذِكْــرَى حَبِيــبٍ وَمَنْــزِلِ		بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ	٤٧
لَقَــدْ مَنَحَــتْ لَيلــى المــودَّةَ غَيْرَنَــا		وإنَّ لهــا مِنَّــا المــوَدَّةَ والبَــذْلا	٦٥
نظــرتُ إليهــا والنجــومُ كأنَّهَــا		مَصــابيحُ رُهبــانٍ تُشَــبُّ لِقفــالِ	٦٩
وقــد أدْرَكَتْــني والحَــوادثُ جَمَّــةٌ		أسِــنَّةُ قــومٍ لا ضِــعَافٍ ولا عُــزْلِ	١٢٥
أتارِكَــــةً تَــــدلُّلَها قَطَــــامِ			١٥٧
إحْــدى بَلِــيٍّ ومــا هــام الفــؤادُ بهــا		إلَّا السَّــفاهَ وإلَّا ذُكْــرةً حُلُمَــا	١٢٧
أَلا مَــنْ مُبلِــغُ عَــنِّي تَميمًــا		بِآيَــةِ مــا يُحَبُّونَــا الطَّعامَــا	١٦٩
جــزى اللهُ عنَّــا والجــزاءُ بفضــلِه		رَبيعــةَ خــيرًا مــا أعــفَّ وأكرمَــا	١٠٢
فــإنْ يَكــنِ النِّكَــاحُ أحــلَّ شــيئًا		فــإنَّ نِكَاحَهَــا مَطَــرٌ حَــرَامُ	١٧٥
فَسَــقَّى دِيــارَكَ غــيرَ مُفسِــدِهَا		صَــوبُ الغَمــامِ وَدِيمَــةٌ تَهْمِــي	٩٣

البيت			الصفحة
كَسَـــــا اللُّـــــؤمُ تَيْمًـــــا			١٥٧
هُمَا أَخَوَا -في الحربِ- مَنْ لا أَخَا لَهُ		إِذَا خَـافَ يوْمًـا نَبْـوَةً فَـدَعَاهُما	٦٦
وأُعـرِضُ عـن شَـتْمِ اللَّئـيمِ تَكَرُّمَـا			١٧٦
ومـا أُصـاحبُ مـن قـومٍ فـأذكُرُهم		إلا يَزيـــدُهم حبًّـــا إليَّ هُـــمُ	٤٢
أمـــا الرحيـــلُ فـــدونَ بعـــدِ غـــدٍ		فمـــتى تقـــولُ الـــدارَ تجمعُنـــا	٥٢
تمنَّـوْا ليَ المـوتَ الـذي يَشـعَبُ الفَـتى		وكـــلُّ امـــرئٍ والمـــوتُ يَلتَقيـــانِ	٣٧
رُقـــيُّ بِعمْـــرِكُمْ لا تَهْجُرينـــا		ومَنِّينـــا المـــنى ثم امْطُلينـــا	٤٦
عَرَفْنَـــا جَعْفَـــرًا وبـــني أبيـــه		وأنكرْنَـــا زعـــانفَ آخـــرينَ	١٢٣
فَليـــتَ لي بِهِـــمُ قَوْمًـــا إذا رَكِبـــوا		شَـنُّوا الإغـارَةَ فُرسـانًا وزُكْبانَـا	١٧٦
فَـنِعْمَ صـاحبُ قـومٍ لا سِـلاحَ لهـمْ		وصاحبُ الرَّكبِ عُثمانُ بنُ عَفَّانَا	١٥٩
فَـنِعْمَ مَزْكًـأُ مَـنْ ضـاقتْ مذاهبُـه		نِعْـمَ مَـنْ هـو في سـرٍّ وإعـلانِ	٩٧
لقـــد عَلِمَـــتْ أُولَى المغِـــيرَةِ أنَّـــني"			١٥٨
لـــئِنْ كـــان بَـــرْدُ المـــاءِ هَيمَـــانَ			١٢٧
وزَجَّجْـــنَ الحَوَاجِـــبَ والعُيونَـــا			١٥٦
بربـك هـل ضـممت إليـك ليلـى		قُبَيـل الصـبح أو قبَّلـت فاهـا"	٦٤

٤- فهرس كلام العرب

ابنِ عِرسٍ .....
أحدَ عشرُكَ معَ أحدَ عشرِ زيدٍ ١٠٥
أزيدًا جلسْتَ عنده؟ ٩١
أضرَبْتُ زيدًا عَمرًا ٣١
أعبدَ اللهِ كنتَ مثلَه ٩١
الإنسان حيوان ناطق ٤٨
اللهم ضبعًا وذئبًا ١٢٩
أما العبيدَ فذو عبيد..... ١٣٧
أنتَ ذو سلطان ١٠٤
انتهاءُ الغاية: جميعُ المسافة ٦٤
إنَّكَ لَذو كرمٍ ١٠٤
تفرقوا أيادي سبا ١٢٩
جاء زيد وما درى كيف جاء..... ٤٠
جاءني الذي ضربت ٤٧
جاؤوا الجمَّاءَ الغفيرَ ١٢٩
حَسبُكَ خيرًا لكَ..... ٨٨
ذهبتُ مِن مَعِهِ ١٠٣
ذو جَدَنٍ ١٠٤
ذو رُعَين..... ١٠٤
ذو سَلَمٍ ١٠٤
ذو الكَلاعِ ١٠٤
ذو يزنٍ ١٠٤
زيدًا غلامُه ضرب ٣٦

ضربته من السيف ٣٦
فيها زيدٌ قائمٌ فِيها ١٦٨
فِيهَا زيدٌ قائمًا، وفيهَا زَيدٌ قائِمٌ فيهَا ١٦٨
قطعت أيديهما الأربع ٣٥
كلُّ رجلٍ وضيعتُه ..... ٦١، ٣٦
كلُّ شيءٍ مَهَهْ ما النساءَ وذكرَهنَّ ٩٦
لا عَهدَ لِي بأَلْأَمِ قَفًا مِنْهُ ولا أَوْضَعَه ١٨٢
ما فعلَتْ خمسةَ عشرِكَ ١٠٥
ما في الدار من أحدٍ إلا حمارًا ٨٩
مَجْرى بَعْلَبَكَّ ١٠٥
مررْتُ بأبياتٍ جادَ بِهنَّ أبياتًا، وجُدْنَ أبياتًا ١٧٩
مَزْجَرَ الكلب ١٣٣
معقدَ الإزار ١٣٣
منزلةَ الشغاف ١٣٣
نِعم السيرُ على بِئْسَ العير ١٠٠
هو أَقْمَنُ منه بكذا ١٠١
هو مني مقعدَ القابلة ١٣٣

٥- فهرس الأعلام

إبراهيم بن علي بن محمد بن هلال الرَّبْعي التريكي التونُسي ١٦
إبراهيم بن عمر بن حسن الربَّاط البِقاعي ١٧
أبو بكر بن محمد بن محمد القرشي العُقَيلي النُّوَيْري ١٨
أبو بكر بن محمد بن محمد بن ظَهيرة القُرشي ١٨
أحمد بن أبي القاسم بن أحمد الحَكَمي البَيْساني ١٨
أحمد بن الحسين بن محمد المكيُّ، ابن العُليف ١٧
أحمد بن محمد بن عيسى النَّجاشي ١٦
أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ محمدِ بنِ مسعودٍ ٥٤
إسماعيل بن محمد بن أبي يزيد التوريزي الزَّبيدي ١٨
حسن بن محمد بن أبي بكر الأنصاري ١٩
حمزة بن أحمد بن علي الحُسَيني الدِّمَشْقي ١٩
ظَهيرة بن محمد بن محمد بن ظَهيرة القُرشي ١٩
عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين السُّيوطي ١٩
عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الكرم الدِّمَشْقي ١٦
عبدُ القادر بنُ أبي القاسم بن أبي العبَّاس أحمد بن محمد بن عبد المعطي بن مكِّي ١٠
عبدُ الله بنُ عبدِ الرحمن بنِ عبدِ الله بنِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عَقيل ٥٨
علي بن أحمد بن محمد بن سلامة السُّلَمي الشافعي ١٦
علي بن أبي بكر الحنبلي ١٧
علي بن عبد الله بن عبد القادر البُحَيري الدَّيْروطي ١٩
عمر بن محمد بن محمد بن ظَهيرة القرشي المكيُّ ٢٠
الفخر بن ظَهيرة القُرشي المكيُّ ١٨
محمد بن إبراهيم الظاهري ١٧
محمد بن أبي بكر الحسين القرشي العثماني المراغي ١٧

محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي..... ٦٣
محمد بن أبي بكر بن عمر الدَّماميني ١٧
محمد بن أحمد بن عثمان البِساطيُّ ١٦
محمد بن أحمد بن محمد التَّدْموري ١٧
محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السَّخاوى ٢٠
محمد بن محمد بن محمد، القطب أبو الخير بن ظَهيرة القرشي ٢٠
محمد بن موسى بن عائد الغُمَاري المغربي الوانُّوغِي المالكي..... ١٧
محمدُ بنُ يوسُفَ بنِ أحمَدَ بنِ عبدِ الدائمِ محبُّ الدِّين المعروفُ بناظِرِ الجيشِ..... ٦٨
محمدُ بنُ يوسُفَ بنِ عليِّ بنِ يوسُفَ بنِ حيَّان الغَرْناطيُّ..... ٣٨

٦- المصادر والمراجع

١. الإبانة في اللغة العربية، سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، تحقيق: عبد الكريم خليفة، نصرت عبد الرحمن، صلاح جرار، محمد حسن عواد، جاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي والثقافة بمسقط، سلطنة عمان، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢. إتحاف الورى، عمر بن فهد المكي (ت ٨٨٥ هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.

٣. الاتساع في الدراسات النحوية، أحمد عطية المحمودي، كلية دار العلوم - قسم النحو والصرف والعروض، ١٩٨٩م.

٤. أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي - المدرسين بالأزهر الشريف، ط. مصطفى البابي الحلبي، ط. ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٦. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار ابن خلدون، الإسكندرية، د. ت.

٧. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، أبو الحسن علي بن (سلطان) محمد القاري (ت ١٠١٤ هـ)، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة - بيروت.

٨. إشارة التعيين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت: ٧٤٣ هـ)، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٩. أصول النحو العربي، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٠. أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، مطبعة إفريقيا الشرق.

١١. أصول النحو العربي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠ م.
١٢. أصول النحو العربي، نحلة محمود، دار المعرفة الجامية، د. ط، ٢٠٠٢ م.
١٣.الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي، تمام حسان، دار الثقافة، ١٩٩١ م.
١٤. الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتب، أميرة للطباعة،١٤٢٠ هـ -٢٠٠٠ م.
١٥. الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ناصر محمد عبد الله آل قميشان، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي، ٢٠٠٩ م.
١٦. اعتراض النحويين للدليل العقلي، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة مشروع وزارة التعليم العالي، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١٧. اعتراضات ابن مالك على الزمخشري - دراسة نحوية، عادل فتحي رياض، دار البصائر، ٢٠٠٦ م.
١٨. الإعراب في جدل الإعراب، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، كمال الدين بن محمد، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢، بيروت، ١٩٧١ م.
١٩. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٢٠. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢ م.
٢١. الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧ هـ)، المجتمع الثقافي، ٢٠٠٣ م.

٢٢. الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، تحقيق: د. محمود فجال، وسمَّى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، ط. دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
٢٣. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢ هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
٢٤. الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية، عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق - سورية، ط١، ١٩٨٨ م.
٢٥. الأمثال، أبو عُبيد القاسم بن سلَّام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: الدكتور عبد المجيد قطامش، ط. دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٢٦. الأموال، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: ٢٥١هـ)، تحقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض الأستاذ المساعد - بجامعة الملك سعود، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٢٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧ هـ)، ط. المكتبة العصرية، ط. الأولى ١٤٢٤ هـ — ٢٠٠٣ م.
٢٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٩. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
٣٠. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف النحوي، تحقيق: موسى بناي العليلي.

٣١. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩ م.
٣٢. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (المتوفى: ٧٧٤ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط. الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، سنة النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٣. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠ هـ)، ط. دار المعرفة - بيروت.
٣٤. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي ربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السَّبتي، تحقيق: عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
٣٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. المكتبة العصرية - لبنان - صيدا.
٣٦. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧ هـ)، ط. دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط. الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣٧. تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقَّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥ هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
٣٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
٣٩. تاريخ دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥ م.

٤٠. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط. الأولى.
٤١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص٨٠.
٤٢. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٤٣. التعليل النحوي في الدرس اللغوي، الكندي، خالد سليمان بن مهنا، دار المسيرة، ط١، ٢٠٠٧ م.
٤٤. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠ هـ)، ت: محمد عوض مرعب، ط. دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط. الأولى، ٢٠٠١ م.
٤٥. توشيح الديباج وحلية الابتهاج، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤ هـ)، تحقيق: د. علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية.
٤٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ط. دار الفكر العربي، ط: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
٤٧. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط. دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط. الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٤٨. جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت

٤٩. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليٍّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
٥٠. حجة القراءات، ابن زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٣٩٧ هـ.
٥١. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧ هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرين، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت ط٢، ١٩٩٣ م.
٥٢. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، ط. الأولى ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م.
٥٣. الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (المتوفى: ٦٥٩ هـ)، المحقق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت.
٥٤. خزانة الأدب ولبُّ لُباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧ م، ط٤، ج٤، ص٤١٩.
٥٥. الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، د.ت.
٥٦. الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، حسن منديل العكيلي، دار الضياء للنشر والتوزيع، د.ط، ٢٠٠٧ م.
٥٧. الدر الكمين، عمر بن فهد الهاشمي، دار خضر، د.ط، ٢٠٠٠ م.
٥٨. دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠ م.
٥٩. درة الحجال، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي العافية ابن القاضي المكناسي (ت: ١٠٢٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، د.ط.

٦٠. درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد، القاسم بن علي بن عثمان الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٦١. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ)، المحقق: مراقبة/ محمد عبد المعيد ضان، ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدرآباد - الهند، ط. الثانية، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
٦٢. الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل العيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٩٩ م.
٦٣. ديوان ابن هرمة، إبراهيم بن علي بن هرمة، تحقيق: محمد جبار المعيبد، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م.
٦٤. ديوان أبي نواس برواية الصولي، أبو الحسن بن هانئ، تحقيق: الدكتور بهجت عبد الغفور الحديثي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، ط١. ٢٠١٠ م.
٦٥. ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز.
٦٦. ديوان الراعي النميري، الراعي عُبَيد بن حُصين بن معاوية بن جندل، النميري، أبو جندل، (ت: ٩٠ هـ)، دار صادر، ٢٠٠٠ م.
٦٧. ديوان الراعي النميري، تحقيق: واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط١.
٦٨. ديوان العجاج رواية عبد الملك الأصمعي، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس، دمشق.
٦٩. ديوان العرجي، عبد الله بن عمر العرجي، دار صادر، ١٩٩٨ م.
٧٠. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، = تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨ هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٧١. ديوان النابغة الذبياني، جمع وشرح وتكميل وتعليق: محمد الطاهر ابن عاشور.

٧٢. ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن مُرَّة بن عوف بن سعد، الذبياني، الغطفاني (٦٠٥ م)، تحقيق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، د.ت.

٧٣. ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه، مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٥، ٢٠٠٤ م.

٧٤. ديوان جرير، بشرح محمد حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٧٥. ديوان حاتم الطائي، شرحه وقدَّم له: أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٢م، ط٣.

٧٦. ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلَّق عليه: الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦ م.

٧٧. ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: دريَّة الخطيب ولطفي الصقَّال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ٢٠٠٠ م.

٧٨. ديوان عباس بن مرداس السَّلمي، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٩٩١م.

٧٩. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

٨٠. ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٩٢ م.

٨١. ديوان قيس بن الملَوَّح (مجنون ليلى)، وهو من شعراء عهد الخلافة الإسلامية الأموية في العصر الإسلامي الأول، (٢٤ هـ / ٦٤٥ م – ٦٨ هـ / ٦٨٨)، جمع وتحقيق وشرح: عبدالستار أحمد فراج، الناشر: دار مصر للطباعة.

٨٢. ديوان كُثير عزة، جمع وشرح: د. إحسان عبَّاس.

٨٣. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٦م.

٨٤. ديوان نصيب بن رباح، جمع وتقديم، داود سلوم، مكتبة الإرشاد، بغداد، ط: ١٩٦٨م.
٨٥. السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
٨٦. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، المؤلف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، عام النشر: ٢٠١٠ م.
٨٧. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
٨٨. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط٢، ١٩٧٥ م.
٨٩. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، جامعة الكويت، ١٩٧٤ م.
٩٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩ هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
٩١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
٩٢. شرح أبيات سيبويه، أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن مرزبان السيرافي، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة: ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
٩٣. شرح أشعار الهذليين، السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، تحقيق: عبد الستار أحمد

فرج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة العروبة، القاهرة.

٩٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠ هـ)، ط. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط. الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٩٥. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، ط. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط. الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٩٦. شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط. جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط. الأولى.

٩٧. شرح اللمع في النحو، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢ هـ)، المحقق: الدكتور محمّد خليل مراد الحربي، الناشر: دار الكتب العلميّة، الطبعة: ١، تاريخ النشر: ١٤٢٨ هـ.

٩٨. شرح اللمع، ابن برهان، تحقيق: فائز فارس دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٧٤ م.

٩٩. شرح المفصل لابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣ هـ) ط. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

١٠٠. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الحسن بن قاسم المرادي، دار سعد الدين، ٢٠٠٧ م.

١٠١. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن علي بن مؤمن (٥٩٧ هـ – ٦٦٩ هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م. شرح ديوان الحماسة، يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، أبو زكريا (المتوفى: ٥٠٢ هـ)، دار القلم – بيروت.

١٠٢. شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، تصحيح وتعليق: محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي لجنة التراث العربي، د.ط، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.

١٠٣. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠٨م.

١٠٤. شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م

١٠٥. شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٩ م.

١٠٦. شعر خفاف بن ندبة السُّلمي، جمعه وحققه: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧ م.

١٠٧. شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ط٢، ١٩٨٥ م.

١٠٨. شواهد ابن مالك من الحديث النبوي الشريف في كتاب (شرح التسهيل) تخريجًا ودراسةً، محمد كمال درويش الرمحي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧ م.

١٠٩. الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علون النايلة، مطبعة الزهراء، بغداد، ط١، ١٩٧٦ م.
١١٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.
١١١. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢ هـ)، ط. منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
١١٢. طبقات الشافعية الكُبرى، السُّبكي، تاج الدين عبد الوهاب، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. (ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ).
١١٣. طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (المتوفى: ٧٧٤ هـ)، ت: أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، ط. مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.
١١٤. طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩ هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار المعارف، الطبعة الثانية.
١١٥. طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، الجمحي، قرأه وشرحه محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٠ م.
١١٦. ظاهرة قياس الحمل، عبد الفتاح البجة، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٨ م.
١١٧. عبارة التمثيل عند سيبويه "باب التوابع أنموذجًا"، حنان البدارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
١١٨. العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية "كتاب شرح التسهيل لابن مالك نموذجًا"، حنان البدارنة، رسالة دكتوراة، جامعة اليرموك، ٢٠١٢ م.
١١٩. العِبَر في خَبر مَن غَبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار

الكتب العلمية – بيروت.
١٢٠. العقد الثمين، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي (المتوفى: ٨٣٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
١٢١. عنوان الزمان، إبراهيم بن حسن البقاعي (ت ٨٨٥ هـ)، تحقيق: حسن حبشي دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة لطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م.
١٢٢. غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٣٥١ هـ.
١٢٣. في أصول النحو العربي، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط٢، ١٩٥٧ م.
١٢٤. القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨.
١٢٥. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط، ١٩٨٣ م.
١٢٦. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، أو الحاج خليفة، (المتوفى: ١٠٦٧ هـ)، ط. مكتبة المثنى – بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١ م.
١٢٧. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، (المتوفى: ١٠٩٤ هـ)، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، ط. مؤسسة الرسالة – بيروت.
١٢٨. لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، د.ت.
١٢٩. لمع الأدلة في أصول النحو، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١ م.
١٣٠. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف

بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢ هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٣١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٣٢. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، دراسة: آثر جعفري، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٣٣. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠ هـ)، د.ط، د.ت.

١٣٤. المدارس النحوية، خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ط٢، ١٩٩٠ م.

١٣٥. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧٣ م.

١٣٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (المتوفى: ٩١١ هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

١٣٧. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ١٩٨٠ م.

١٣٨. مسائل التصريف في البحر المحيط، عبد الله بن إبراهيم العمير، دار الصميعي، ٢٠٠٧ م.

١٣٩. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

١٤٠. المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، أبو الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري، تحقيق: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري.

١٤١. معاني القرآن أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي، ثم البصري، المعروف بالأخفش

الأوسط (المتوفى: ٢١٥ هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

١٤٢. معاني القرآن، الفرَّاء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣ م.

١٤٣. معجم الشيوخ، عمر بن فهد المكي (ت ٨٨٥ هـ)، تحقيق: محمد الزهراني، د.ت.

١٤٤. المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٤٥. معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، (المتوفى: ١٤٠٨ هـ)، ط. مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤٦. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، تحقيق مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، د.ط، د.ت.

١٤٧. معجم شواهد النحو الشعرية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط٣، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.

١٤٨. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٤٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، (المتوفى: ٧٦١ هـ)، المحقق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ م.

١٥٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المتوفى (٧٩٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي.

١٥١. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى

العيني، (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

١٥٢. منى إلياس، القياس في النحو، ط١، دار الفكر، ١٩٨٥ م.

١٥٣. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، أبو القاسم، الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق: ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ -١٩٩١م.مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان.

١٥٤. النحاة والحديث النبوي، حسن موسى الشاعر، كلية اللغة العربية – بنين القاهرة، ١٩٧٨ م.

١٥٥. النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩ م.

١٥٦. النحو العربي، مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١ م.

١٥٧. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس، الملخ، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠٠ م.النور السافر عن أخبار القرن العاشر، محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوس، (المتوفى: ١٠٣٨ هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

١٥٨. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس، (المتوفى: ١٠٣٦ هـ)، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط. دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، ط. الثانية، ٢٠٠٠ م.

١٥٩. هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، عبد العزيز القناوي، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، ١٩٩٣ م — ١٤١٤ هـ.

١٦٠. هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، عثمان محمود الصيني، رسالة دكتوراة، إشراف الدكتور محمود محمد الطناجي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.

١٦١. هدية العارفين أسماء وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني

البغدادي، (المتوفى: ١٣٩٩ هـ)، ط. طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إسطنبول، ١٩٥١ م، أعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

١٦٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٢٧ هـ.

١٦٣. الوافي بالوَفَيَات، صلاح الدِّين خليل الصفدي (ت: ٧٦٤ هـ). تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، (بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢٠ هـ -٢٠٠٠ م).

٧- فهرس الموضوعات

الإهداء **٣**
ملخص البحث **٤**
المقدمة **٥**
التمهيد **٩**
المبحث الأول: حياة عبد القادر المكيِّ: اسمه، وسيرته، ومنزلته العلمية ١٠
المبحث الثاني: كتاب هداية السبيل: فكرته ومضمونه ٢١
الفصل الأول: مواقفه من شراح التسهيل دراسة تحليلية **٢٤**
تمهيد ٢٥
أولًا: ابن مالك ٢٧
ثانيًا: أبو حيَّان ٣٨
ثالثًا: المرادي ٤٩
رابعًا: السَّمينُ الحَلبيُّ (ت ٧٥٦ هـ) ٥٤
خامسًا: ابن عَقيل (ت ٧٦٩ هـ) ٥٨
سادسًا: البدرُ الدَّماميني (ت ٨٢٧ هـ) ٦٣
سابعًا: ناظر الجيش ٦٨
الفصل الثاني: منهجه في النقل عن الشروح **٧١**
تمهيد ٧٢
أولًا: سَوْق النصوص لتأييد الفكرة من غير تعقيب ٧٣
ثانيًا: التنبيه على الفوائت ٧٦
ثالثًا: التعقيب على الخلاف ٨٨
الفصل الثالث: الأدلة النحوية عند المكيِّ **١٠٨**
تمهيد ١٠٩
أولًا: السماع ١١٠

ثانيًا: القياس ١٣٠
ثالثًا: التعليل ١٣٧
رابعًا: الأدلة غير العالية ١٤٥
الفصل الرابع: التقويم ١٥٠
المبحث الأوَّل: الدِّقَّةُ في النَّقل ١٥١
المبحث الثاني: قوَّةُ الدليل ١٦٥
المبحث الثَّالث: التَّحيُّز والاعتدالُ ١٨٠
الخاتمة ١٨٦
الفهارس ١٩٠
١- فهرس الآيات ١٩١
٢- فهرس الأحاديث ١٩٦
٣- فهرس الشعر ١٩٧
٤- فهرس كلام العرب ٢٠٠
٥- فهرس الأعلام ٢٠٢
٦- المصادر والمراجع ٢٠٤
٧- فهرس الموضوعات ٢٢١
Abstract ٢٢٣

Abstract

Title of the study: "The position of Abdul-Kader Makki from the facilitation commentators in the book "The Way Guidance [Hidayat Al-Sabil]".

In this study, I dealt with one of the comprehensive facilitating explanations, "The Way Guidance in the Explanation of the Facilitation [Hedayat Al-Sabil fi Sharh Al-Tasheel]", which is one of the most important explanations included in the "Facilitation [Al-Tasheel]" Book by Ibn Malek, because it is full of quotations from the previous explanations, with discussion and analysis.

The study was divided into a preface, four chapters, and a conclusion.

In **The Preface,** I addressed: the biography of Abdul-Kader Al-Makki; the book"The Guidance Way [Hidayat Al-Sabil]"; its idea, and its content.

In **The First Chapter**, I addressed his approach to the quote from the previous annotations.

The Second Chapter dealt with his criteria and general evidence considered in his positions: hearing, measurement, reasoning, and other evidence.

In the **Third Chapter,** I discussed his positions from the Facilitation commentators, including the Annotations of Ibn Malek, the Annotations of Abi Hayyan, the Annotations of Al-Muradi, and the Annotations of Al-Samin, the Annotations of Ibn Aukeel, the Annotations of Nadhir Al-Gaish, and the Annotations of Al-Damamini.

In **The Fourth Chapter**: I discussed the credibility of the book, including the accuracy of transfer, and his positions from prejudices, moderation, and the power of evidence.

In **The Conclusion**, I mentioned the most important findings in the research, including Al-Makki's status statement, and what distinguished his book "The Way Guidance [Hidayat Al-Sabil]" from other Annotations of Facilitation, and its attention to grammatical evidence such as hearing, its sources, measurement, reasoning, and others.

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Education
Qassim University
Faculty of Arabic language and Social studies
Department of arabic language and literature

Abdukadir Al-Maki's Attitude in his Book: Hidayat al-Sabeel, from the Commentators of Kitaab al-Tasheel

A thesis submitted to fulfill the requirements of obtaining a PhD in linguistic studies

Prepared by:

Ashwaq Sulaiman Al-Brahim

ID (362218528)

Supervised by:

Prof.Dr. Mohammed Ibrahim Al-Saif

Professor of Grammer & Morphology in Dept.

Academic year:

1442h – 2021